مركز الدراسات الاستراتيجية
CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

التقرير الاستراتيجي

آراء حول الأردن والإقليم

مركز الدراسات الاستراتيجية
الجامعة الأردنية

شباط / فبراير 2026

التقرير الاستراتيجي

آراء حول الأردن والإقليم

إشراف

الأستاذ الدكتور حسن المومني

مراجعة وتدقيق لغوي

الأستاذ الدكتور عمر الحضرمي

لجنة الإعداد

1. الدكتورة فاطمة الزبيدي – مقررا
2. الدكتورة تمارا زريقات
3. الدكتور عماد الحمادين
4. الدكتور قيس الخطيب
5. الدكتور احمد الحياري
6. السيد إبراهيم غرايبة

مساعدو البحث :

1. السيد بلال العضايلة
2. السيد عبدالله قرباع

الفهرس

التمهيد 7

الملخص التنفيذي 9

أولا: تحديات الإسلام السياسي والتطرف والعنف في الأردن 2025 15

ثانيا: أبرز الأحداث المحلية والإقليمية والدولية ذات التأثير على المملكة الأردنية الهاشمية، والتحديات والسيناريوهات المحتملة المبنية عليها، والتوصيات المقترحة لمواجهتها 29

ثالثا: تطورات الصراع الفلسطيني الإسرائيلي وتأثيرة على الأردن 81

رابعا: منظومة التحديث 101

خامسا: التوجّه السيادي لنزع السلاح غير الشرعي في الشرق الأوسط 133

سادسا: العراق: ساحة صراع مؤجلة 145

سابعا: قراءة في نفوذ إيران الإقليمي وتداعياته على الأردن 153

ثامنا: الزيارة الملكية لمنطقة آسيا: دلالات التغير في السياسة الخارجية الأردنية تجاه الشرق 175

التمهيد:

يطلق مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية تقريره الاستراتيجي ضمن إطار جهوده البحثية الرامية إلى دعم صُنّاع القرار والمثقفين برؤى تحليلية معمّقة، تسهم في بناء فهم شامل للتفاعلات المحلية والإقليمية والدولية المؤثرة في البيئة الاستّراتيجية للمملكة الأردنية الهاشمية. وتنبع أهمية هذه التقارير من دورها في تقديم تحليلات قائمة على الأدلة، تساعد على استشراف الاتجاهات المستقبلية وصياغة استجابات فعّالة للتحديات المتغيّرة.

ويقدّم التقرير قراءة تحليلية معمّقة للتطورات السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية التي شهدها عام 2025 على المستويات المحلية والإقليمية والدولية، مع التركيز على انعكاساتها المحتملة على الأردن. وينطلق التقرير من مقاربة تحليلية منهجية تعتمد على استشراف السيناريوهات، وتقدير المخاطر، ومواءمة هذه السيناريوهات مع مرتكزات استراتيجية الأمن الوطني الأردني، وصولًا إلى بلورة مجموعة من المقترحات والتوصيات العملية القابلة للتنفيذ.

ويضم التقرير إسهامات نوعية لنخبة من الباحثين ومساعدي البحث، وقد أنجز تحت إشرافي المباشر، إذ تناول السيد إبراهيم الغرابية تحديات الإسلام السياسي والتطرف والعنف في الأردن خلال عام 2025. وقدم كل من الدكتور قيس الخطيب والدكتور أحمد الحياري تحليلًا استراتيجيًا لأبرز التطورات المحلية والإقليمية والدولية ذات التأثير المباشر على المملكة الأردنية الهاشمية، متضمنًا التحديات والسيناريوهات المحتملة، إلى جانب حزمة من التوصيات المقترحة للتعامل معها. كما ناقش الدكتور عماد الحمادين تطورات الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي وانعكاساته على الأردن، وتناولت الدكتورة تمارا زريقات منظومة التحديث، في حين استعرض السيد بلال العضايلة التوجّه السيادي لنزع السلاح غير الشرعي في الشرق الأوسط وساحة صراع مؤجلة. وقدم السيد عبدالله قرباع قراءة تحليلية للزيارة الملكية إلى منطقة آسيا، ودلالات التحول في السياسة الخارجية الأردنية تجاه الشرق، فضلًا عن تحليل نفوذ إيران الإقليمي وتداعياته على الأردن. وقد خضع المحتوى للمراجعة والتدقيق اللغوي من قبل الأستاذ الدكتور عمر الحضرمي.

واستنادًا إلى رؤية ورسالة المركز، المنسجمتين مع رؤية ورسالة الجامعة الأردنية، وإلى الدور الاستراتيجي الذي يضطلع به الأردن في محيطه الإقليمي والدولي، يواصل المركز جهوده في تعزيز دوره البحثي، وتطوير التحليل الاستراتيجي، والإسهام في إثراء النقاشات وصناعة السياسات المتعلقة بالقضايا المحلية والإقليمية والدولية.

الأستاذ الدكتور حسن المومني

مدير مركز الدراسات الاستراتيجية – الجامعة الأردنية

الملخص التنفيذي:

يقدِم هذا التقرير قراءة للتطورات المحلية والإقليمية والدولية التي شهدها عام 2025، وانعكاساتها المحتملة على الأوضاع الأردنية بمستوياتها السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية. وينطلق التقرير من مقاربة تحليلية قائمة على قراءة السيناريوهات، وتقدير المخاطر، ومواءمة هذه السيناريوهات مع مرتكزات استراتيجية الأمن الوطني الأردني، وصولًا إلى تقديم اقتراحات وتوصيات عملية.

المستوى الوطني

شهد الأردن نموا اقتصاديا متواضعا (نحو 2.5–3%)، مع استقرار نسبي في التضخم، حيث يواجه الاقتصاد الأردني تحديات أبرزها: البطالة المرتفعة، وحساسية الاقتصاد للصدمات الإقليمية. وعلى ذلك فإن سيناريوهات الاقتصاد الاردني تتمثل في:

1. نمو متواضع (على الأرجح) مع تحسن تدريجي، لكنه لا يعالج جذريًا مشكلة البطالة.
2. نمو متسارع، مشروط بانفراج إقليمي، وزيادة الاستثمارات، وإصلاحات هيكلية فعالة.
3. تباطؤ اقتصادي: في حال تفاقمت الصراعات الإقليمية وتراجعت السياحة والمساعدات.

وأمنيا؛ رفع الأردن مستوى الجاهزية الأمنية والعسكرية، خاصة على الحدود الشمالية والشرقية، في مواجهة تهديدات التهريب، والطائرات المسيّرة، والجريمة المنظمة، وتجارة المخدرات. وتواجه السياسات الأمنية الأردنية تحديات التوازن الدقيق بين: متطلبات الأمن. والحفاظ على الاستقرار السياسي الداخلي. وإدارة الضغوط الشعبية المرتبطة بالقضية الفلسطينية والأوضاع المعيشية.

يرجح التقرير أن تستمر حالة الاستقرار النسبي المشوب بالتأهب الأمني. وقد يتحسن المشهد إذا شهد الإقليم، وخاصة في سوريا والعراق ولبنان، تحسنا سياسيا واقتصاديا، والعكس صحيح، فقد يؤدي التدهور الأمني الإقليمي إلى عمليات لجوء وأزمات إنسانية وحوادث أمنية تتحدى الاستقرار، إلى غير ذلك مما يمكن أن يتعرض له الأردن.

ويتناول التقرير التحولات العميقة التي شهدها ملف الإسلام السياسي في سياق إقليمي ودولي تِصدِرته حرب غزة، والتغيرات الجذرية في سوريا، والتحولات في السياسة الأميركية. موضحًا أن حرب غزة أعادت تعبئة المجال العام ومنحت الإسلاميين زخمًا شعبيًا ملحوظًا، تجلى في نتائج الانتخابات النيابية لعام 2024. إلا أن هذا الصعود تزامن مع تصاعد أنماط العنف الفردي المؤدلج، وملفات أمنية خطِرة أبرزها الكشف عن شبكات صواريخ ومسيّرات، ما دفع الدولة إلى إعادة تعريف الإسلام السياسي بوصفه تحديًا أمنيًا محتملًا لا مجرد فاعل سياسي.

ويقدِم التقرير ثلاثة مسارات رئيسية لإدارة الملف، الاحتواء الصلب، أو الإدماج المشروط، أو استمرار الوضع القائم مع رقابة مشددة. كما يناقش سيناريو إعلان الولايات المتحدة جماعة الإخوان المسلمين منظمة إرهابية.

ويتناول التقرير «منظومة التحديث» بوصفها المشروع الوطني الأوسع لإعادة بناء قدرة الدولة الأردنية على الاستجابة للتحديات الاقتصادية والسياسية. ويشكّل التحديث الاقتصادي العمود الفقري للمنظومة، وقد شكلت انتخابات 2024 اختبارا عمليا للمنظومة السياسية الجديدة، وأظهرت ملامح انتقال من التمثيل الفردي الضيق إلى تمثيل حزبي وبرامجي أوسع، رغم استمرار التفاوت في جاهزية الأحزاب. كما ساهمت الانتخابات في تقليص العشوائية السياسية، وتعزيز دور البرلمان، وتهيئة الأرضية المستقبلية لنموذج الحكومات البرلمانية.

يطرح التقرير ثلاثة سيناريوهات لمسار منظومة التحديث:

1. التراكم المنظم (المرجّح): استمرار التنفيذ التدريجي مع تحسّن بطيء لكنه مستدام.
2. التسريع النوعي (المتفائل): قفزة استثمارية وهيكلية تقود إلى تحوّل اقتصادي واضح.
3. التباطؤ البنيوي (الأسوأ): تعثر التنفيذ نتيجة صدمات خارجية أو اختلالات داخلية.

المستوى الدولي والإقليمي

يناقش التقرير التحولات في النظام الإقليمي العربي، وعلاقات الأردن بالقوى الكبرى في ظل التنافس الدولي، وقد شهد العام 2025 مجموعة من الاحداث المؤثرة إضافة إلى الامتدادات التلقائية للقضايا والاحداث العالمية والإقليمية، فقد تصاعد التوتر على الجبهة اللبنانية– الإسرائيلية، بما يحمله ذلك من مخاطر توسع الصراع إقليميًا،وقد ينعكس على أمن الحدود الأردنية، وحركة التجارة، والسياحة، وثقة المستثمرين.

كما شهدت سوريا تغييرا كبيرا وجذريا في نظامها السياسي عندما تمكنت هيئة تحرير الشام في 8 كانون أول 2024 من إنهاء حقبة سياسية امتدت منذ عام 1963، ويتوقع أن تؤدي هذه التطورات إلى قيام سوريا جديدة أكثر استقرارا، مما ينعكس إيجابيا على ملف اللاجئين السوريين في الأردن وفي دول أخرى مجاورة، ونمو حركة التجارة والسياحة الإقليمية السورية.

ومن جهة أخرى كانت حرب غزة، التي اندلعت في 7 تشرين أول 2023 قد مثلت القضية الأكبر والأكثر أهمية على مسرح القضية الفلسطينية وامتداداتها الأردنية والإقليمية. ويناقش التقرير مستقبل إدارة قطاع غزة بعد الحرب، وإشكاليات تشكيل قوة دولية أو مجلس إدارة للقطاع، ومسألة نزع سلاح الفصائل الفلسطينية، التي تُعدِ من أعقد ملفات المرحلة المقبلة.

ومن جهة أخرى يطرح التقرير أربعة سيناريوهات رئيسية، التصعيد الشامل، الاحتواء دون حل سياسي، نقل الصراع إلى الضفة الغربية (وهو الأرجح)، وإعادة إحياء المسار السياسي وحل الدولتين (وهو الأضعف احتمالاً). ويخلص التقرير إلى أن الأردن مطالب بإدارة المخاطر لا افتراض الاستقرار، عبر دبلوماسية نشطة، وتعزيز الجهوزية الأمنية، ودعم السلطة الفلسطينية والأونروا، بما يحفظ الأمن الوطني الأردني ويمنع فرض وقائع إقليمية خطِرة.

تعكس الجولة الملكية في شرق وجنوب وجنوب شرق آسيا تحوّلاً نوعيًا في توجهات السياسة الخارجية الأردنية، إذ جاءت هذه الزيارات بكثافة غير مسبوقة خلال عام واحد، وشملت سبع دول آسيوية هي: أوزبكستان، كازاخستان، اليابان، فيتنام، سنغافورة، إندونيسيا، وباكستان. وتدل هذه الجولة على انتقال الاهتمام الأردني بآسيا من إطار محدود أو موسمي إلى مقاربة استراتيجية أكثر انتظاماً وتكاملاً. ويعكس هذا الاهتمام سعي الأردن لتنويع شراكاته الدفاعية وتعزيز قدراته في ظل بيئة إقليمية غير مستقرة وتحديات أمنية متصاعدة.

ويعالج التقرير تطورات النفوذ الإقليمي الإيراني منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، ويرصد مسار تآكله المتسارع خلال عامي 2024–2025، نتيجة الضغوط العسكرية الإسرائيلية والأميركية، والخسائر الإيرانية في سوريا. ورغم الاستقرار الذي شهده العراق فما زالت الميلشيات المسلحة والجماعات القتالية والانقسام السياسي والطائفي تهدد وحدة العراق واستقراره. من المنظور الأردني. هذاويرى التقرير أن التهديدات القادمة من الساحة العراقية تراجعت خلال 2025 مقارنة بالعام السابق، إلا أن المخاطر لم تختفِ، خصوصًا مع احتمال انتقال أنشطة تهريب المخدرات إلى الحدود العراقية–الأردنية. ويخلص التقرير إلى أن مستقبل العراق مرهون بأربعة سيناريوهات رئيسية، تتراوح بين الانخراط في صراع إقليمي واسع، أو تشديد مسار نزع السلاح، أو الانفتاح على المحيط العربي، أو انفجار احتجاجات داخلية جديدة، وكلها سيناريوهات ذات تداعيات مباشرة على الأمن والمصالح الأردنية.

النتائج والتوصيات

يكشف التحليل المتقاطع للملفات الإقليمية (فلسطين، إيران، العراق، سوريا، الميليشيات، الإسلام السياسي) والداخلية (الوضع الاجتماعي، الطبقة الوسطى، الشباب، المخدرات، التحديث السياسي والاقتصادي) عن حقيقة مركزية مفادها أن مصادر الخطر لم تعد مقسمة، بل أصبحت مترابطة ومتراكمة.

هذا وقد انتقلت التهديدات من نمط عسكري تقليدي إلى تهديدات هجينة تشمل الفاعلين من غير الدول، والحروب بالوكالة، والضغط الديموغرافي، والاقتصاد غير المشروع، والاستنزاف الاجتماعي طويل الأمد.

يؤكد التقارير أن القضية الفلسطينية لم تعد ملفٍ خارجيًا ، بل غدا عنصرًا بنيويًا في الأمن الوطني الأردني، خاصة في ظل سيناريوهات التهجير، وتصفية حل الدولتين، ومحاولات تقويض الوصاية الهاشمية. كما يبرز تراجع قدرة الدولة على لعب دور الموزِع الرئيسي للوظائف والحماية الاجتماعية، مقابل عدم الجاهزية لتعويض هذا الدور، مما أضعف الطبقة الوسطى ورفع منسوب القلق والاغتراب، خصوصٍا بين الشباب..

هذا وقد أظهرالتقرير انتقال الأردن نحو نموذج أمني أكثر استباقية، يركِز على إدارة المخاطر قبل انفجارها، لا على احتوائها بعد وقوعها، مع توسع مفهوم الأمن ليشمل المجتمع والاقتصاد والهوية.

ويوصي التقرير

1. إعادة تعريف الأمن الوطني ليكون مفهوما شاملا يدمج الأمن العسكري مع الأمن الاجتماعي، والاقتصادي، والمائي، والطاقي، والرمزي، وربط السياسات القطاعية بهذا الإطار.

2. الأخذ بالاعتبار التهديدات الرقمية والسيبرانية وما يمكن أن تمثله من اختراق للأمن والاقتصاد والثقافة والهوية والخصوصيات

3. الاخذ بالاعتبار التغير في طبيعة التهديدات العسكرية والأمنية وقوتها وخاصة ما تمثل المسيرّات من أدوات تهديد وتهريب واختراق قليلة الكلفة وذات قدرات وكفاءات متقدمة.

4. تحصين الجبهة الداخلية، وحماية الطبقة الوسطى، وتخفيف كلفة المعيشة، وتحسين جودة التعليم والصحة، باعتبارها خطوط الدفاع الأولى ضد التطرف، والجريمة المنظمة، والانفجار الاجتماعي.

5. تمكين الشباب اقتصاديًا ومعنويًا، والانتقال من سياسات التشغيل المؤقت إلى خلق وظائف إنتاجية ذات قيمة مضافة، وربط التعليم بسوق العمل، واحتواء طموحات الشباب ضمن مشروع وطني جامع.

6. تسريع مشاريع تحلية المياه، والطاقة المتجددة، والهيدروجين الأخضر، باعتبارها قضايا أمن قومي لا ملفات تنموية فقط، وتقليل الاعتماد الهيكلي على الخارج.

7. مع ملاحظة الذكاء والتميز الأردني في إدارة ملف الإسلام السياسي، يوصي التقرير بالتكامل بين الحزم القانوني–الأمني والانفتاح السياسي المشروط، لمنع تحوّل الإقصاء إلى راديكالية، والحفاظ على القنوات المؤسسية للاحتجاج.

8. تنويع الشراكات الخارجية، والاستمرار في سياسة الانفتاح على آسيا وأفريقيا وأوروبا، لتقليل المخاطر الجيوسياسية، وتعزيز الاستقلال النسبي للقرار الأردني.

أولا: تحديات الإسلام السياسي والتطرف والعنف في الأردن 2025

يتناول هذا البحث التحولات الجوهرية التي شهدها ملف الإسلام السياسي في الأردن خلال الفترة الممتدة من أيلول/سبتمبر 2024 حتى كانون الأول/ديسمبر 2025، مع تركيز خاص على جماعة الإخوان المسلمين، وحركة حماس، وأنماط التطرف والعنف المرتبطة بالسياقين الداخلي والإقليمي، ولا سيما حرب غزة والتطورات الأمنية في سوريا. يعتمد البحث على منهج تحليل السياسات العامة وتحليل المخاطر والسيناريوهات، لفهم انتقال الدولة الأردنية من سياسة الاحتواء التاريخي للإسلام السياسي إلى سياسة الحظر والتفكيك القانوني–الأمني. ويجادل البحث بأن التحدي الأساسي الذي يواجه الأردن لا يتمثل فقط في تحييد التنظيمات، بل في إدارة بيئة اجتماعية–سياسية مشحونة، ومنع تحوّل المظلومية السياسية والدينية إلى تطرف عنيف أو نشاط سري طويل الأمد. كما يناقش البحث الآثار المحتملة لإعلان الولايات المتحدة جماعة الإخوان المسلمين منظمة إرهابية، ويقترح بدائل سياساتية متدرجة توازن بين متطلبات الأمن والاستقرار والشرعية المجتمعية.

شهد الأردن خلال الفترة أيلول 2024 – كانون أول 2025 واحدة من أكثر المراحل حساسية في علاقته مع الإسلام السياسي منذ تأسيس الدولة الحديثة. فقد ترافقت حرب غزة مع تصاعد الاستقطاب الشعبي، وظهور أنماط من العنف الفردي المؤدلج، وتزايد المخاوف الأمنية المرتبطة بتهريب السلاح والتداخل الإقليمي، ما دفع الدولة الأردنية إلى إعادة تعريف مقاربتها التقليدية القائمة على الاحتواء والضبط الناعم، والانتقال نحو سياسة أكثر صرامة تمثلت في حظر جماعة الإخوان المسلمين وتفكيك بنيتها التنظيمية.

يهدف هذا البحث إلى تحليل هذه التحولات ضمن إطار استراتيجي شامل، يربط بين العوامل الداخلية (السياسية، الاجتماعية، الدينية) والعوامل الإقليمية (غزة، سوريا، الإسلام السياسي العابر للحدود)، مع التركيز على الخيارات السياساتية المتاحة أمام الأردن.

1. المشهد العام للإسلام السياسي في الأردن

يشير مصطلح الإسلام السياسي إلى العمل السياسي بمحتوى إسلامي، ويشمل الجهود والجماعات التي تعمل في السياسة والمجال العام بأيديولوجيا مستمدة من الإسلام، وتدعو لتطبيق الشريعة الإسلامية في مجالات الحياة كافة. يعرف قاموس أكسفورد مصطلح Islam-ism بأنه مصطلح يستخدم لوصف الناشطين السياسيين أو الاجتماعيين الإسلاميين. صيغ هذا المصطلح تفضيلا على المصطلح الأكثر شيوعا «الأصولي الإسلامي». يلتزم الإسلاميون (الإسلاميّون) بتطبيق رؤيتهم الأيديولوجية للإسلام في الدولة و/أو المجتمع. وغالبًا ما يُنظر إلى موقفهم على أنه نقد للمؤسسة الحاكمة والوضع القائم. ينتمي معظمهم إلى منظمات أو حركات اجتماعية إسلامية (الحركات الإسلامية).[1] في الأردن يشير المصطلح أساسا إلى جماعة الإخوان المسلمين وحزب جبهة العمل الإسلامي، لكنه تعريف يشمل أيضا حزب التحرير الإسلامي والجهود والمؤسسات التي تعمل في هذا السياق، وبخاصة في الانتخابات العامة؛ النيابية والنقابية والبلدية. وفي عمليات التأثير والضغط باتجاه «الأسلمة» في التشريعات والتطبيقات المختلفة في السياسة والاقتصاد والاجتماع.

بدأت جماعة الإخوان المسلمين تعمل في الأردن بتصريح من الحكومة في العام 1945، ومنذ ذلك الحين تعمل الجماعة علنا وتشارك في الانتخابات النيابية والبلدية والنقابية، وفي عام 1992 أسس الإخوان المسلمون حزب جبهة العمل الإسلامي، وكان للحزب تمثيل نيابي في معظم الانتخابات التي جرت في الأردن، وكان لافتا في الانتخابات النيابية التي جرت في العام 2024، حصول الإخوان المسلمين على أكثرية المقاعد النيابية المخصصة للقوائم الحزبية (17 مقعدا من 41) وهي نسبة تزيد على ما حققه الإخوان المسلمون في الانتخابات النيابية السابقة (2020، 2016، 2007، 2003، 1993، 1989)[2]

تميزت جماعة الإخوان المسلمين في الأردن تاريخيًا بعلاقة تعايش مع الدولة، حيث اعتبرت منذ تأسيسها عام 1945 شريكًا اجتماعيًا ودعويًا، غير أن هذه العلاقة بدأت بالتآكل تدريجيًا بعد 2011 في سياق «الربيع العربي» وتداعياته وتصاعد الطموحات السياسية للجماعة. وتعرضت الجماعة نفسها لسلسلة من الانقسامات التنظيمية، مثل حزبا المؤتمر الوطني

1 https://www.oxfordreference.com/display/10.1093/oi/authority.20110803100012444?utm_source=chatgpt.com

2- إبراهيم غرايبة. من الدعوة إلى السياسة: الإخوان المسلمون في الأردن؛ تاريخهم وأفكارهم. مركز الدارسات الاستراتيجية- الجامعة الأردنية، 2021، ص 124

والشراكة والإنقاذ القائمان على مجموعة كبيرة ممن تركوا الجماعة، وجمعية جماعة الإخوان المسلمين التي تأسست بمبادرة من مجموعة من قادة وأعضاء الجماعة.

حزب جبهة العمل الإسلامي: أسس الحزب عام 1992 كواجهة سياسية وقانونية لجماعة الإخوان المسلمين، وقد أظهرت انتخابات أيلول 2024 قدرة الحزب على حشد الأصوات في سياق الغضب المرتبط بحرب غزة.

البيئة الاجتماعية الحاضنة

يستند الإسلام السياسي في الأردن إلى شبكة اجتماعية من المتدينين والطبقات الوسطى والنقابات المهنية، والجمعيات الخيرية.

2. التحولات والأحداث المؤثرة في العلاقة بين السلطة السياسية والإخوان المسلمين

تنضوي هذه التحولات والأحداث في مجالات متعددة، منها:

2.1 حرب غزة وتعبئة المجال العام التي أعادت تشكيل المجال العام الأردني، حيث تصاعدت الاحتجاجات الشعبية، وارتفعت حدة الخطاب الديني–السياسي. ورغم أن الحكومة سمحت للعمل الشعبي المتضامن مع غزة بمجموعة من النشاطات، مثل المظاهرات وجمع التبرعات، فقد بدأت الحالة السياسية بالتوتر والاحتقان.

2.2 العنف الفردي المؤدلج: تميزت هذه المرحلة بظهور نمط "الذئب المنفرد"، كما في حادثة جسر الملك حسين (أيلول 2024) وحادثة إطلاق النار قرب السفارة الإسرائيلية (تشرين الثاني 2024). ويُفهم هذا النمط بوصفه نتاجًا لتراكم الخطاب العاطفي والغضب بسبب ما يجري في غزة والضفة الغربية.

2.3 ملف الصواريخ والمسيّرات: شكّل إعلان السلطات الأردنية في نيسان 2025 عن تفكيك شبكة متهمة بتصنيع صواريخ وطائرات مسيرة نقطة تحوّل مفصلية، إذ نقل الإسلام السياسي من المجال السياسي إلى الأمني، ومهّد لتصاعد الأزمة بين الحكومة والإخوان، والنظر إليها تهديدا للأمن الوطني الأردني.

2.4 حماس والتأثير الداخلي: رغم أن حركة حماس تنظيم فلسطيني، فإنها أيضاتشكل عاملا تكوينيا أساسيا في بنية واتجاهات الجماعة في الأردن، وتمثل مجموعة حماس في الخارج من ابناء الضفة الغربية وخاصة المجموعة التي كانت تقيم في الكويت قبل عام 1990 «لوبي»مهيمن تنظيميا وماليا في الجماعة.

3. البيئة الإقليمية

3.1 حرب غزة 7 أكتوبر 2023

يتوقع أن يشكِل وقف الحرب في غزة وتوقيع اتفاق الهدنة نقطة تحول مهمة ذات آثار بعيدة المدى. كما شكلت الحرب في مجرياتها آثارا سياسية واجتماعية وإقليمية كبيرة وممتدة في الإقليم، وقد تمتد زمانيا إلى سنوات وربما عقود طويلة. إقليميا: شاركت عدة جهات إقليمية ودولية في جهود الوساطة لوقف إطلاق النار، وهو ما يبرز أهمية الدبلوماسية الإقليمية في تخفيف حدة النزاعات في منطقة الشرق الأوسط. وقد تسفر الهدنة عن تغييرات في التحالفات الإقليمية، حيث تعيد الدول النظر في مواقفها بناءٍ على نتائج النزاع.

يوفر وقف إطلاق النار استقرارًا مؤقتا لكن أسباب النزاع والحرب مازالت قائمة. وقد يمهد الاستقرار في غزة الطريق لاستئناف النشاط الاقتصادي، بما في ذلك التجارة عبر الحدود. ومن المتوقع أن تساهم القوى الإقليمية والجهات المانحة الدولية بشكل كبير في جهود إعادة الإعمار، مما قد يعزز التعاون الاقتصادي والتنمية .

لكن هل من أفق لسلام طويل الأمد؟ إن الهدنة وإن فتحت المجال للإغاثة والاستقرار لا تعالج الأسباب الجذرية للنزاع. سيتطلب تحقيق السلام الدائم مفاوضات شاملة تعالج القضايا الأساسية، بما في ذلك النزاعات الإقليمية، والحصار على غزة، والتطلعات الفلسطينية الأوسع نحو إقامة دولة.

وقد ظهرت تداعيات الحرب إقليميا على نحو سريع ومباشر في لبنان وسوريا، إذ انتخب اللبنانيون رئيسا جديدا للجمهورية ورئيسا للوزراء من غير تعطيل، وتغير النظام السياسي في سوريا بقيادة بشار الأسد لتحل محله إدارة مؤقتة لسوريا محورها «هيئة تحرير الشام» بقيادة أحمد الشرع رئيس الهيئة. وانتهت بذلك حقبة سياسية طويلة في سوريا، لينفتح المجال لسوريا جديدة.

3.2 انتخاب دونالد ترمب رئيسا للولايات المتحدة الأمريكية

تقوم سياسة الرئيس ترامب تجاه الشرق الأوسط على دعم قوي لإسرائيل والتزام بإنهاء الصراعات الطويلة. وقد أعرب عن نيته تعزيز العلاقات بين إسرائيل ودول الخليج العربي، بما في ذلك السعي لتحقيق اتفاق تاريخي بين إسرائيل والمملكة العربية السعودية. لكن التوتر القائم حتى الآن يرجح تأخر تحقيق هذه الأهداف.

ورغم أن خطط ترمب قد تكون غير واضحة، فقد بحثت مجلة السياسة الخارجية في سجله الحافل وكذلك في تصريحاته وتصريحات مستشاريه لتقديم أدلة حول ما يحمله مستقبل السياسة الخارجية الأميركية. وكما أظهرت فترة ولاية ترمب الأولى، فإن نزواته الشخصية تتناقض غالبًا مع أجندة مستشاريه؛ وهذه المرة، قد يكون لديه قبضة أقوى على عجلة القيادة كرئيس للمرة الثانية ومن المرجح أن يكون لديه دائرة أكثر ولاءٍ من المستشارين. لكن التحدي الرئيسي والأول لترمب والولايات المتحدة الأمريكية هو الصين. ومن المرجح أن يستمر ترمب في ولايته الثانية في تحديد الصين باعتبارها التحدي الأكبر للأمن القومي للولايات المتحدة. ولكن فيما يتصل بقضايا محددة . وبالتأكيد الأسلوب العام . فإن ولاية ترمب الثانية سوف تجلب تغييرات كبيرة.

تمسك ترمب بسياسة الغموض الاستراتيجي التي تنتهجها الولايات المتحدة منذ فترة طويلة عندما سُئل عما إذا كان الجيش الأميركي سيدافع عن تايوان في حالة وقوع هجوم أو حصار صيني. كما يوفر عدم القدرة على التنبؤ بتصرفات ترمب الشخصية طبقة خاصة من الغموض، سواء كانت استراتيجية أم لا. إن الأصوات التي ستؤثر في نهاية المطاف على حكومة ترامب ستؤثر أيضا على سياسة إدارته تجاه الصين. وكما ذكرت مجلة فورين بوليسي ، فإن صقور الصين الجمهوريين منقسمون حول مدى المنافسة الوجودية مع الصين، إلى جانب أسئلة رئيسية أخرى، بما في ذلك مدى فصل الاقتصادين. وكما حدث في فترة ولاية ترمب الأولى، فإن خطوط المعركة هذه ستنتقل بالتأكيد إلى البيت الأبيض.

3.3 الثورة السورية 8 كانون أول (ديسمبر) 2024 والنظام السياسي الجديد في سوريا

كانت الثورة محطة مهمة في تاريخ سوريا والإقليم. كما أنها كانت مميزة في سرعتها وسلميتها، ولقيت تأييدا كبيرا في سوريا، ويبدو حتى الآن أنها لا تواجه تهديدا سياسيا او عسكريا جديا من بقايا النظام السياسي السابق أو جماعات عسكرية أو إثنية، وتمتلك فرصة معقولة للاستمرار والاستقرار. فقد أنهت نظاما سياسيا استمر أكثر من 60 سنة، منها 55 سنة كانت حكما عائليا أقلويا. وفتحت الثورة المجال لإعادة تنظيم البلاد والعلاقات السياسية والإقليمية مع دول الجوار والعالم على فلسفة وأسس جديدة مختلفة جذريا عن الاتجاه الذي نزعت إليه سوريا منذ عام 1957 في التحالف مع الاتحاد السوفيتي ثم روسيا وإيران، وقد تأخذ سوريا وجهة جديدة في علاقاتها الإقليمية قائمة على التحالف مع تركيا والمشاركة السياسية الإيجابية مع السعودية والأردن ولبنان وربما العراق، وعلى المستوى المحلي الوطني تواجه الإدارة الجديدة التي تشكلت في سوريا عقب انهيا ر نظام بشار الأسد تحديات كبرى لأجل إعادة الاستقرار والإجماع الوطني الإعمار والتنمية الاقتصادية..

تِظهر مسيرة الرئيس السوري أحمد الشرع تحولاٍ براغماتيًا إلى مشروع إسلامي وطني.

4. الإسلام السياسي في الأردن والتفاعل مع الأحداث السياسية المحيطة

يتوقع أن يكون لتجربة هيئة تحرير الشام تأثيرات سياسية وأيديولوجية على الإسلام السياسي في الأردن؛ مثل التحول نحو الأجندات الوطنية، والتركيز على السياقات السياسية والاجتماعية بدلاٍ من الأهداف العابرة للحدود.ويبدو واضحا وأكيدا أن الأحدث في غزة وسوريا منحت الإسلام السياسي في الأردن زخما سياسيا وحضورا وتأثيرا شعبيا.[1]

حسب نظرية الواقعية السياسية فإن الدول والجماعات الفاعلة تسعى إلى ملء الفراغ واستغلال الفرص الناشئة عن الأحداث أو الفوضى أو التغيرات السياسية، وبرغم أن الدولة هي الفاعل الأساسي في السياسة الدولية، ويحركها دائما دافع تعظيم قوتها النسبية وضمان بقائها ومصالحها، فإن الدولة تعيد عادة تحالفاتها وتراجع سياساتها، وهذا ما

1- https://surl.li/dcdwte سوريا: التداعيات الإقليمية والدولية

حدث حرفيا قبل الانتخابات النيابية الأخيرة في الأردن (10 سبتمبر 2024) فبعد مرحلة من التضييق السياسي الذي مارسته السلطة السياسية على الإخوان المسلمين منذ عام 2013 ظهر تطور إيجابي واضح في العلاقة مع الإخوان المسلمين يمكن ملاحظته بالسماح للإخوان المسلمين رغم اعتبارهم جماعة غير قانونية بإجراء انتخاباتهم العامة لاختيار أعضاء مجلس شورى الجماعة والمكتب التنفيذي والمراقب العام والهيئات الإدارية للشعب، وأعلنت نتائج الانتخابات في وسائل الإعلام، حيث انتخب مراد العضايلة مراقبا عاما للجماعة. وقد فهمت الحالة بأنها تفاهمات جديدة بين الطرفين (السلطة السياسية والجماعة) تأتي في سياق حرب غزة والانتخابات النيابية.[1]

كان واضحا أن السلطة السياسية تدرك تعاظم تأثير الإسلام السياسي بتأثير حرب غزة، وأنها تريد إدارة علاقة جديدة تأخذ بالاعتبار الوزن الجديد المتوقع للإسلام السياسي في الحياة السياسية، فمنحتهم امتيازات جديدة لم يكونوا ليحصلوا عليها لولا الحرب والتأثير الشعبي المتزايد للجماعة في الشارع وفي الرأي العام. لقد أنشأت الحرب توزيعا جديدا للقوة والتأثير.[2]

يفترض أن الدول تتصرف بعقلانية لحماية مصالحها من خلال تقييم المخاوف الأمنية الوطنية، والضغوط الاقتصادية، والعداوات التاريخية، فقد أجرت السلطة السياسية الانتخابات النيابية في موعدها المستحق دستوريا، برغم أن الأحداث والظروف السياسية المحيطة كانت تبدو غير مهيأة لاستقرار سياسي وانتخابات عادية، وكان الحلّ من وجهة نظر السلطة اكتساب صدقية ومشروعية سياسية وبناء تفاهمات جديدة مع خصوم سياسيين؛ ذلك أنهم برغم الخلاف معهم يساعدون في التماسك السياسي والاجتماعي وراء السلطة السياسية لمواجهة التحولات والضغوط الكبرى الناشئة عن الحرب في غزة والانتخابات الرئاسية الأمريكية والأحداث الجارية في الإقليم والعالم (سوريا وأوكرانيا)[3]

في هذا السياق فإن السيناريو المرجح في الأردن هو التفاهم الحذر مع الإسلام السياسي برغم المخاطرة باحتمال صعود وتأثير الإسلاميين في الشارع والحياة السياسية، والخلاف مع دول معادية للإسلام السياسي، مثل إسرائيل ومصر والسعودية والإمارات، لكنها مغامرة تحقق الاستقرار والتماسك السياسي، وفي الوقت نفسه يمكن للسلطة إدارة مجموعة

1- https://www.nukhbehpost.com/8213/

2- حرب غزة تنعش حركات الإسلام السياسي https://surl.li/gtfnzb

3- طارق النعيمات. قراءة في نتائج الانتخابات النيابية الأردنية https://surl.li/wpbzao

من التناقضات للحفاظ على العلاقات الإيجابية مع الدول الصديقة والمجاورة وفي الوقت نفسه إدارة الحياة السياسية الداخلية والجدل الوطني باتجاه خفض التوترات والخلافات والغضب والاحتجاج.

تعد نظرية الاختيار العقلاني من أهم أدوات تفسير وتحليل التفاعلات السياسية والاجتماعية وتقدير المستقبل، وتصلح النظرية بشكل أساسي لتقدير وفهم اتجاهات ومواقف الإسلام السياسي في الأردن، فالافتراض الأساسي في العقلانية السياسية والاجتماعية أن الفاعلين يتخذون قراراتهم ومواقفهم واتجاهاتهم بناء على حسابات عقلانية تهدف إلى تعظيم مصالحهم، هكذا يمكن التقدير أن الإخوان المسلمين وافقوا على المشاركة السياسية والانتخابات النيابية في مقابل التهدئة الشعبية وتخفيف الاحتقانات والاحتجاجات في الشارع بسبب ما يجري في غزة.

تبنّت الدولة الأردنية سياسة الاحتواء بدلًا من الإقصاء الكامل، حيث سُمح للإسلاميين بالمشاركة السياسية في البرلمان والنقابات، لكن ضمن قيود تمنعهم من تحدي السلطة وتمنع وصولهم مؤسسيا أو فرديا إلى قائمة محددة من مؤسسات الدولة وأجهزتها، مثل الجيش والأمن والقضاء والمناصب العليا مثل المدراء والأمناء العامين والسفراء والحكام الإداريين والأساتذة الجامعيين والمناصب والوظائف المتقدمة في الوزارات والمؤسسات السيادية مثل التربية والتعليم والثقافة والشباب والتنمية الاجتماعية.[1]

بدأت السلطة السياسية في سلسلة من الضغوطات على جماعات الإسلام السياسي منذ العام 2014 بعد مرحلة من محاولات التفاهم والمشاركة في الأعوام الثلاثة السابقة والتي كانت مرحلة من الصعود الشعبي والجماهيري وحراكات الشارع العربي، لكن بعد انكسار «الربيع العربي» بدأت السلطات السياسية العربية ومنها الأردن تضيق على الحركات الإسلامية. وقد تعرضت الحركة الإسلامية للانقسام. كما اعتبرت الحكومة أن جماعة الإخوان المسلمين جماعة غير قانونية فأغلقت مقراتها، وتحولت إلى جماعة تعمل بشكل غير رسمي أو قانوني.[2] في ظل هذا الوضع شارك الإسلاميون في الانتخابات النيابية لعامي 2016 ثم 2020 وانسحبوا من انتخابات نقابة المهندسين التي كانت معقلا تاريخيا لهم.

1- جبهة العمل الإسلامي تضغط من أجل دور في الحكم https://surl.li/nhjvll

2- إغلاق مقر الإخوان في الأردن بالشمع الأحمر https://surl.li/kfmqwa

في التحليل وفقا للحسابات العقلانية للمكاسب والخسائر فقد آثر الإخوان الانكفاء وتجنب المواجهة والتصعيد مع السلطة السياسية. وإن بقي الإخوان متمسكين بهدوء وإصرار في العمل والانتشار في الجامعات وفي المدارس من خلال جمعية المحافظة على القرآن الكريم التي تجتذب عشرات الآلاف من الفتيان والناشئة.[1]

استمرت السلطة في السماح للإسلاميين بالمشاركة ضمن سياسات وقيود تحد من نفوذهم ومكاسبهم. وأبعدوا عن النقابات والبلديات. وكان المشهد يبدو بين عامي 2014 – 2024 أن الإسلاميين يواجهون مرحلة من الانحسار والتراجع، [2] لكن يبدو واضحا اليوم بعد حرب غزة والثورة السورية أن الإسلام السياسي يشهد مرحلة من الصعود الكبير لا تقل إن لم تزد عن مرحلة الربيع العربي 2011 – 2014[3]

ثمة سيناريو يطرح دائما عن احتمالات تراجع تأثير الإسلام السياسي وانحساره، سواء لصالح تيارات وجماعات سياسية أخرى أو بدون صعود جماعات بديلة، من الليبراليين أو جماعات وطنية واجتماعية. يبدو ذلك غير وارد حتى اليوم. لكن خيار المواجهة والخلاف بين الإسلام السياسي والسلطة السياسية يظل واردا ومحتملا. بسبب عدم الثقة المتبادلة بين الطرفين، وبسبب المخاوف الناشئة عن صعود الجماعات الإسلامية في فلسطين وسوريا. وقد تتصاعد الضغوط الأمنية والسياسية على الإسلاميين، وربما تتحول بعض التيارات الإسلامية إلى أنماط سرية أو أكثر تطرفًا نتيجة القمع السياسي. أو يمكن أن تنشأ اضطرابات شعبية تدفع الإسلاميين للعودة إلى الواجهة عبر استغلال الاحتجاجات الاجتماعية.[4]

1 https://www.washing-toninstitute.org/ar/policy-analysis/alanhyar-aldakhly-l-jmat-alakhwan-almslmyn-fy-alardn?utm_source=chatgpt.com

2- طارق النعيمات. تفكك الإخوان المستمر في الأردن https://surl.li/lyouhi

3- جدل «الإخوان» في الأردن يعود من بوابة البرلمان بعد أداء «جبهة العمل الإسلامي» في الانتخابات الأخيرة https://surl.li/mbtego

إسلاميو الأردن يتصدّرون الأحزاب في البرلمان بعد انتخابات خيمت عليها الحرب في غزة https://surl.li/ebiclu

4- حسن أبو هنية. تحدي حركات الإسلام السياسي بعد «طوفان الأقصى https://surl.li/bctnvr

عاطف عبد المجيد. الإسلام والسياسة هل كان التراجع حتميا؟ https://surl.li/kcqmtk

ياسمين محمود حامد البوني. التحولات في سوريا ومستقبل الإسلام السياسي في العالم العربي https://surl.li/nnipup

5. تأثير الأحداث المحيطة على الدولة والمجتمع في الأردن

من المؤكد أن الدولة والمجتمعات في الأردن ليست في منأى عما يدور من أحداث إقليمية، فهي لا تخص الإسلام السياسي وحده. ويشير استطلاع الرأي الذي أجراه مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية، ونشر في 13 كانون الثاني يناير 2025 إلى أن الأردنيين مشغولون كثيرا باستقرار سوريا ويتوجسون من التقسيم والنزاع الطائفي. ويعولون أيضا على تحسن الأوضاع وتراجع تهريب المخدرات من سوريا.

يعتقد ثلثا الأردنيين أن الأوضاع في سوريا تتجه إلى الاستقرار قريبا، ويرى 40 في المائة منهم أن الوضع أصبح آمنا في سوريا.[1] ويرجح 54 في المائة أن نزاعات طائفية سوف تحدث في سوريا، ويعتقد النصف أن سوريا سوف تنجو من التقسيم.[2] ويرى أكثر من نصف المواطنين (52 في المائة من العينة الوطنية. 59 في المائة من قادة الرأي) أن سقوط نظام الأسد في سوريا سوف يكون له أثر إيجابي في الأردن[3]

يعتقد 69 في المائة من الأردنيين أن الوقت أصبح مناسبا لعودة اللاجئين السوريين إلى بلادهم. ويرى 70 في المائة من المواطنين، 83 في المائة من قادة الرأي أن عمليات تهريب المخدرات إلى الأردن أو عبر الأردن سوف تتراجع.[4]

وبالنسبة لحرب غزة فإن 69 في المائة من الأردنيين يعتقدون أن الحرب أنشأت تضامنا أردنيا فلسطينيا.[5]

يشكل سقوط نظام الأسد في سوريا سيكون معقدٍا بالنسبة للأردن. فقد يمنح انتصار هيئة تحرير الشام (HTS) نفوذٍا أكبر للإسلاميين، في حين أن إعادة فتح التجارة ستعزز الاقتصاد الأردني. لذلك، يجب على الأردن أن يعمل عن كثب مع القادة الجدد في سوريا لمواجهة التحديات المقبلة. [6]

1- استطلاع رأي لمركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية، نشر في 13 كانون الثاني يناير 2025
2- المصدر السابق
3- المصدر السابق
4- المصدر السابق
5- المصدر السابق
6- https://mexicoelections.wilsoncenter.org/article/syria-transition-and-implications-jordan

وقد كان وزير الخارجية الأردني أيمن الصفدي أول وزير خارجية عربي يزور سوريا ويلتقي بالقائد الفعلي الجديد أحمد الشرع. أكد الصفدي خلال تصريحاته في دمشق دعم الأردن للشعب السوري، وهو الدعم الذي تعهد به العاهل الأردني الملك عبد الله الثاني، مشددًا على احترام الأردن لـ «إرادة الشعب السوري وخياراته».[1]

رغم أن حزب جبهة العمل الإسلامي قد يشعر بالقوة بعد صعود هيئة تحرير الشام في سوريا وانتصارها الأخير في البرلمان الأردني، إلا أن الحكومة الأردنية ليست جديدة على التعامل مع الإخوان المسلمين.[2] ومن المهم الإشارة إلى الخطاب الإعلامي والسياسي الذي اكد عليه الشرع «سوريا لن تكون منصلة للهجوم أو لإثارة القلق لأي دولة عربية تحت أي ظرف من الظروف.[3]

وقد تمثل سوريا الجديدة فرصا واعدة بالنسبة للأردن وسوريا لتعاون جديد مثل المشاركة في الإعمار وإعادة التأهيل؛ إذ يمكن للأردن أن يقدم دعمه عبر نقل المعرفة والخبرات، والاستفادة من قطاعه الإنشائي القوي ليكون جزءًا من جهود إعادة الإعمار.[4]

6. تحليل القوة والضعف والفرص والتحديات (SWOT) بمنظور الحكومة الأردنية

نقاط القوة: جهاز أمني محترف، شرعية سياسية، تحالفات دولية، خبرة تاريخية.

نقاط الضعف: ضغوط اقتصادية، بطالة الشباب، هشاشة الثقة العامة، تضييق المجال السياسي.

الفرص: إعادة هيكلة المجال الديني، تحديث الخطاب الديني.

التحديات: التطرف الفردي، النشاط السري، الاختراق الإقليمي، استثمار المظلومية.

1- المصدر السابق
2- المصدر السابق
3- المصدر السابق
4- المصدر السابق

7. السيناريوهات المحتملة

يمكن إجمال السيناريوهات المحتملة في:

1. الاحتواء الصلب: استقرار أمني متوسط المدى مع بقاء تعاطف شعبي غير منظم.
2. استمرار الأوضاع كما هي؛ ازمة سياسية من غير ملاحقة أمنية شاملة.
3. الإدماج المشروط: احتواء يقلل المخاطر مقابل ضبط سياسي حازم.

8. سيناريو إعلان الولايات المتحدة الإخوان منظمة إرهابية

يرجّح البحث أن إعلانًا أمريكيًا كهذا قد يوفر غطاءً دوليًا للموقف الأردني، لكنه يحمل مخاطر تدويل الملف وتعزيز خطاب المظلومية. في المقابل، يمنح عدم الإعلان الأردن هامشًا أوسع لإدارة الملف وفق خصوصيته السياسية والاجتماعية.

9. الخاتمة والتوصيات

تظهر تجربة الأردن خلال 2024–2025 أن إدارة الإسلام السياسي لم تعد مسألة تنظيمية أو أمنية فحسب، بل غدت قضية تتعلق بإدارة المعنى والشرعية في مجتمع مشحون سياسيًا ودينيًا. إن نجاح السياسة الأردنية مرهون بقدرتها على الجمع بين الحزم الأمني وتقديم بدائل سياسية ودينية مقنعة، تحول دون إعادة إنتاج التطرف في أشكال أكثر خطورة.

تشير الاحداث والتفاعلات الوطنية والإقليمية والعالمية إلى ضرورة إعادة موضعة الإسلام السياسي في سياق جديد مختلف عن المرحلة السابقة. وهناك خيارات ثلاثة تقليدية لإدارة ملف الإسلام السياسي، ويبدو مرجحا أن السياسة الأردنية العامة تفضل عدم إعلان الجماعة إرهابية ليتيح ذلك لدولة إدارة ملف الإسلام السياسي وفق اعتبارات وطنية مرنة. لكن في حالة إعلانها إرهابية فإن الخيار الأول في الخيارات التالية سيكون هو المرجح.

1. حظر الجماعة ومنعها من العمل تحت إي غطاء، وملاحقة أي نشاط سياسي أو عام تقوم بها الجماعة سرا أو علنا، ودمج جمعية المحافظة على القرآن في وزارة الأوقاف، وحل حزب جبهة العمل الإسلامي. وهو خيار لا يوصي به التقرير إلا في حالة الإعلان الأمريكي للجماعة إرهابية.

2. إدارة مرنة لملف الإسلام السياسي تؤدي إلى دمج الإسلام السياسي في الحياة العامة والسياسية على أسس قانونية وقواعد عامة منضبطة مع مصالح الدولة وسياساتها. مثل متابعة الفصل بين حزب جبهة العمل الإسلامي والجماعة، والفصل بين الجماعة وحركة حماس.

3. استمرار الوضع القائم كما هو مع مراقبة وملاحقة المخالفات القانونية والتعديات على الأمن والسياسات العامة للدولة.

ثانيا: أبرز الأحداث المحلية والإقليمية والدولية ذات التأثير على المملكة الأردنية الهاشمية، والتحديات والسيناريوهات المحتملة المبنية عليها، والتوصيات المقترحة لمواجهتها

شهد العام 2025 العديد من الأحداث على الساحة المحلية الأردنية، كذلك على الساحتين الإقليمية والدولية، حملت تأثيرات متباينة على المملكة الأردنية الهاشمية؛ لذا جاء هذا التقرير متضمناً تحليلاً استراتيجياً لهذه الأحداث وتداعياتها وآثارها على المملكة، ويطرح سيناريوهات متوقعة من خلال وجهة نظر مبنية على قراءات وتوقعات وفق منهجية علمية، ويقدم لصانع القرار الأردني توصيات واقتراحات لمواجهة هذه التحديات.

حيث تضمن التقرير أربعة محاور: تم في المحور الأول استعراض أبرز الأحداث ذات التأثير على المملكة من حيث: التطورات الاقتصادية العالمية وقضايا الطاقة، التأثيرات السياسية والأمنية على الأردن لأهم الأحداث الإقليمية الراهنة، بالإضافة لسيناريوهات سياسية وأمنية محتملة في الأردن، بناءً على هذه التطورات وتقييم لمدى تحقق كل سيناريو منها، وتوصيات استراتيجية بخصوصها، مع تقديم نموذج تقييم للمخاطر السياسية والأمنية للوضع الراهن.

في حين تم إفراد ثلاثة محاور منفصلة حول: أثر التطورات في سوريا، وكذلك تأثيرات الحرب في اليمن وسيطرة الحوثي هناك، والتوتر السعودي – الإماراتي على الساحة اليمنية على الأمن الوطني الأردني، من خلال استعراض واقع الحال في كلا البلدين والتحديات المترتبة على الأردن تبعاً للوضع الراهن فيهما، والسيناريوهات المحتملة للأوضاع في كلا البلدين ودرجة احتمالية تحقق كل منها، مع دراسة لمدى مواءمة هذه السيناريوهات مع استراتيجية الأمن الوطني الأردني، وتقديم توصيات مقترحة بآلية استجابة الأردن وتعاطيه مع هذه السيناريوهات.

وفيما يلي استعراض لتفاصيل التقرير:

المحور الأول:

أبرز الأحداث الإقليمية والدولية التي حدثت خلال العام 2025، ذات التأثير على الأردن:

1. على صعيد المعارك على الحدود اللبنانية – الإسرائيلية:

- ← شنت قوات الاحتلال الإسرائيلية «جيش الدفاع الإسرائيلي « في فترات مختلفة من العام 2025 ضربات جوية متعددة ضد مواقع تابعة لحزب الله في جنوب لبنان.
- ← في حين أعلنت الولايات المتحدة أنها تسعى لتسوية دبلوماسية لمنع انزلاق الصدام إلى حرب شاملة بين إسرائيل وحزب الله.

◄ **التأثير المحتمل على الأردن: نظراً لموقعها الجغرافي المجاور للمنطقة، فإن أي توسع للصراع يمكن أن يؤدي إلى:**

- ← ضغوط أمنية أعلى على الحدود، خاصة مع سوريا ولبنان.
- ← تأثير على الاقتصاد (خاصة السياحة والتجارة) بفعل ارتفاع التوتر الإقليمي وانخفاض ثقة المستثمرين والزوار.
- ← احتمال تدفق مزيد من اللاجئين أو النزوح في حالة توسع النزاع.

2. تحركات اللاجئين السوريين على الساحة الأردنية (مع الإشارة إلى أنه تم تخصيص فصل مستقل بالتطورات على الساحة السورية وأثرها على الأمن الوطني الأردني):

- ← أشار تقرير حديث للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى أن أكثر من (100 000) لاجئ سوري عادوا طواعية من الأردن إلى سوريا منذ 8 كانون أول 2024 حتى منتصف 2025.
- ← كما توقعت المفوضية أن يصل عدد العائدين من الأردن إلى نحو (200 000) لاجئ بحلول نهاية 2025.

◄ **التأثير على الأردن:**

← هذا التطور يعطي مؤشرات مهمة لميزانية ملف اللاجئين وإدارته في الأردن؛ إذ يستضيف الأردن نحو مليون ونصف لاجئ سوري منذ بداية الأزمة عام 2011.

← يُمكن أن تؤثر هذه العودة بشكل إيجابي على توفير الخدمات، التمويل الخارجي، وسياسات اللجوء و/أو الاندماج في الأردن.

← قد يغير الأمر أيضاً من معادلات الدعم والمساعدات الدولية الموجّهة إلى الأردن.

3. موقف الأردن والبيان المشترك مع دول «MED9» بشأن الشرق الأوسط:

← في 20 تشرين أول 2025، شارك جلالة الملك عبد الله الثاني في قمة مع دول جنوب الاتحاد الأوروبي (MED9) في سلوفينيا، وأصدرت الدول بياناً مشتركاً حول الشرق الأوسط دعا إلى دور الأردن كمحور استقرار وتعافي إنساني في غزة والمنطقة.

← في نفس الإطار وفي أوائل تشرين ثاني، شارك وزير الخارجية الأردني في قمة الأمن «حوار المنامة» في البحرين، حيث طالب بوقف فوري للقتال في السودان.

◄ **التأثير على الأردن:**

← يعكس هذا الدور الخارجي المتزايد للأردن في القضايا الإقليمية، ما يعزز مكانته الدبلوماسية لكنه قد يضعه أيضاً تحت ضغط سياسي وأمني أكبر.

← مشاركة الأردن في الاضطلاع بدور الوسيط أو المؤسسة الإغاثية قد تستلزم موارد أكبر، وقد تؤثر على الميزانية أو الأولويات الداخلية.

← كما أن الربط بهذا الدور قد يؤثر على العلاقات مع الدول الكبرى، أو على تدفقات المساعدات.

**** التطورات الاقتصادية العالمية وقضايا الطاقة، وتأثيراتها المحتملة على المملكة الأردنية الهاشمية:**

1. تحوّلات في أسواق الطاقة العالمية:

◄ **ما حدث:**

← أعلنت (منظمة الدول المصدرة للنفط OPEC+) عن رفع إنتاجها بمقدار (137 000) برميل يومياٍ في تشرين ثاني 2025، بعد زيادات مماثلة في أكتوبر.

← في أوائل تشرين ثاني، أعلنت المجموعة أيضاٍ تجميداٍ لزيادات الإنتاج المخطّطة للربع الأول من 2026، مما أثار قلقاٍ بشأن احتمالية فائض في المعروض النفطي العالمي وتأثيره على الأسعار.

← الأسعار النفطية شهدت انخفاضاٍ أو تذبذباٍ بسبب التوازن بين: العرض والطلب، والمخاطر الجيوسياسية.

◄ **التأثير المحتمل على الأردن:**

← الأردن مستورد رئيسي للوقود والطاقة، لذا أي تغير في أسعار النفط أو في تكلفة الاستيراد يؤثر مباشرة على تكاليف الطاقة والأعباء المالية للدولة.

← رفع الإنتاج أو تجميده قد يؤدي إلى ضعف في ردود فعل الأسعار، مما يحسّن أو يثبّت تكاليف الوقود؛ في نفس الوقت، تذبذب الأسعار يزيد من عدم اليقين الاقتصادي.

← القرار الأردني بإصدار قانون الكهرباء العام 2025 والذي يعزّز الانتقال نحو الطاقة المتجددة يُعدّ تمهيداٍ للتخفيف من مثل هذه المخاطر.

← على المدى المتوسط، مخاطر ارتفاع الإنفاق على الطاقة أو الحاجة إلى دعم أكبر للقطاع يمكن أن تضع ضغوطاٍ على الميزانية وارتفاع الدين العام.

2. تغيرات في إصلاحات وسياسات الطاقة/ الكهرباء الأردنية:

◄ ما حدث:

← دخل قانون الكهرباء في الأردن لعام 2025 حيز التنفيذ، ويُعدّ خطوة رئيسية نحو إصلاح قطاع الطاقة، وتعزيز مصادر الطاقة المتجددة، وتحسين الكفاءة والاعتماد المحلي.

← ينصّ القانون على السماح للأفراد والشركات بامتلاك وحدات تخزين الكهرباء، وتوليد الطاقة الخاصة، وبيع الفائض إلى الشبكة، وتوسيع إنتاج الطاقة المتجددة.

← أيضاً، بحسب تقرير اقتصادي إقليمي، فإن منطقة الخليج تشهد تحوّلات كبيرة نحو تخزين الطاقة والانتقال من الاعتماد على الوقود الأحفوري، مما يؤثر على ديناميكيات الطاقة في الشرق الأوسط.

◄ التأثير المحتمل على الأردن:

← هذا الإصلاح يمنح الأردن مرونة أكبر في مواجهة تقلبات أسعار الطاقة العالمية، ويُعدّ واقعاً استباقياً للتقليل من اعتمادها على واردات الوقود.

← فتح الاستثمار في الطاقة المتجددة يمكن أن يجذب رؤوس أموال أجنبية، يوفر شواغر لوظائف جديدة، ويُحسّن أمن الطاقة في المملكة.

← مع ذلك، تنفيذ هذا القانون يتطلّب موارد أولية، وتحسينات في البُنية التحتية، وقد تواجه الدولة تحديات في التمويل أو التنفيذ أو تغيرات السوق.

← من الناحية المالية، نجاح هذا الإصلاح قد يُخفّف العبء على الميزانية على المدى الطويل، ويُمكّن من استخدام أفضل للموارد، لكن على المدى القصير هناك تكاليف وتحوّلات يجب إدارتها بذكاء.

**** الأوضاع الاقتصادية في الأردن: تحليل للوضع الراهن، السيناريوهات المحتملة، والتوصيات العملية لمواجهة التحديات وتعزيز الفرص:**

⬅ أولا: تحليل الوضع الاقتصادي الراهن في الأردن:

♦ **النمو الاقتصادي الكلي:**

– كان من المتوقع أن ينمو الاقتصاد الأردني بنحو (2.3-2.7)% في عام 2025 بحسب مصادر متعددة (IMF،S&P،EBRD) مع توقعات بتحسن تدريجي يصل إلى حوالي 2.9% في عام 2026 وما بعده.

♦ **التضخم واستقرار الأسعار:**

– التضخم في الأردن يُظهر استقرارا نسبيا، مع تقديرات بحوالي (2–2.5)% في عام 2026؛ مما يدل على قدرة السياسات النقدية على ضبط التضخم بالرغم من الضغوط الخارجية.

♦ **البطالة وسوق العمل:**

– معدل البطالة ما زال مرتفعا في الأردن، مع تقديرات تتجاوز (16-21)%، بحسب بيانات حديثة ومتنوعة؛ الأمر الذي يعكس تحديات مستمرة في سوق العمل، خاصة للشباب والخريجين.

♦ **الميزان المالي والحساب الجاري:**

– تشير التوقعات إلى انخفاض العجز المالي والحساب الجاري تدريجيا، مع التزام حكومي بتقليص الدين العام من حوالي 87% من الناتج المحلي إلى نحو (82-84)% خلال السنوات القادمة.

♦ **دور السياحة والاستثمار:**

– تمثل السياحة جزءٍ مهما من الناتج المحلي (حوالي 15%)، وقد تأثرت سلبًا بسبب التوترات الإقليمية، لكنها تبقى قطاعا محوريا، مع توقعات تعافي تدريجي.

- في حين ارتفع الاستثمار الأجنبي المباشر في النصف الأول من عام 2025؛ مما يشير إلى ثقة نسبية في بيئة الاستثمار.

♦ **المخاطر الجيوسياسية والإقليمية:**

- تستمر التوترات الإقليمية وتأثيرها على حركة التجارة والسياحة، إضافة إلى تقلبات المساعدات الخارجية، كعوامل تؤثر على الاستقرار الاقتصادي.

⬅ ثانيا: السيناريوهات الاقتصادية المحتملة:

♦ **السيناريو الأول: النمو المعتدل (الأكثر توقعاً):**

● **الافتراضات:**

- استقرار نسبي في الأوضاع الإقليمية.
- استمرار الدعم الدولي والمؤسساتي.
- تطبيق إصلاحات هيكلية تدريجية.

● **النتائج المتوقعة:**

- نمو اقتصادي 2.8% – 3.2% في عامي 2026-2027.
- تضخم مستقر عند 2%-3%.
- بطالة تتراجع بشكل طفيف، إلا أنها تبقى عالية بدون تدخلات نوعية.

● **المخاطر:**

- تذبذب أسعار الطاقة.
- تأخر في تنفيذ الإصلاحات البنيوية.

♦ **السيناريو الثاني: النمو المتسارع:**

● **الافتراضات:**

– اتفاق إقليمي يؤدي إلى انتعاش السياحة والتجارة.

– زيادة الاستثمارات الأجنبية وتحسن الثقة.

– إصلاحات هيكلية فاعلة وتقليل البيروقراطية.

● **النتائج المتوقعة:**

– نمو اقتصادي يتجاوز 3.5%.

– خلق وظائف حقيقية للشباب.

– تحسن في الإيرادات الحكومية وتقليص العجز.

● **فرص تعزيز هذا السيناريو:**

– تعزيز الشراكات الإقليمية.

– تنويع الاقتصاد بعيدا عن القطاعات التقليدية.

♦ **السيناريو الثالث: تباطؤ اقتصادي:**

● **الافتراضات:**

– تفاقم النزاعات الإقليمية.

– انخفاض السياحة وتراجع الاستثمارات الخارجية.

– عجز مالي متزايد.

- **النتائج المتوقعة:**
  - نمو دون 2%.
  - ارتفاع البطالة وتآكل الاحتياطات.
  - ضغوط اجتماعية متزايدة.
- **مؤشرات تحذيرية:**
  - تقلص تحويلات الأردنيين في الخارج.
  - هبوط الاحتياطات النقدية.

ثالثا: التحديات الرئيسية:

- بطالة عالية وافتقار لفرص مستدامة: يحتاج سوق العمل إلى توسيع قاعدة الوظائف وزيادة الطلب على المهارات المتطورة.
- اعتماد كبير على السياحة والمساعدات: الاقتصاد حساس لأي تقلبات خارجية، سواء في السياحة أو في المساعدات الدولية.
- ضعف مشاركة القوى العاملة: هناك حاجة إلى تعزيز مشاركة القوى العاملة الأردنية في الأنشطة الاقتصادية.
- بيئة الأعمال: القطاع الخاص يحتاج إلى تسهيلات وتشجيع للاستثمارات، بالإضافة إلى تحسين مناخ الأعمال.

رابعاً: توصيات استراتيجية لصناع القرار:

- **تنويع مصادر النمو:**

– تطوير قطاعات تكنولوجيا المعلومات، الصناعات التحويلية، والزراعة الذكية.

– دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة بقروض ميسرة وتدريب.

- **إصلاحات في سوق العمل:**

– برامج تدريب وتأهيل مهني تتماشى مع احتياجات السوق.

– شراكات بين القطاعين العام والخاص لإنشاء فرص عمل حقيقية.

- **تعزيز الاستثمار الأجنبي:**

– تحفيز الاستثمار عبر حوافز ضريبية، وتحسين الشفافية، وتسهيل الإجراءات.

- **توسيع الأسواق التصديرية:**

– التركيز على فتح الأسواق الإقليمية (سوريا، العراق، الخليج).

- **تحديث السياسات المالية:**

– استمرار سياسة ضبط العجز، وإعادة هيكلة الدين العام.

– تحسين جودة الإنفاق العام نحو مشاريع منتجة ذات تأثير اقتصادي.

- **دعم الابتكار وريادة الأعمال:**

– حاضنات أعمال، برامج تمويل للابتكار، وربط الجامعات بسوق العمل.

خاتمة:

يشهد الوضع الاقتصادي في الأردن استقراراً نسبياً، مع نمو معتدل، لكنه يواجه تحديات هيكلية وجيوسياسية، وتمتد السيناريوهات المحتملة من نمو أبطأ في حال استمرار الصدمات الإقليمية، إلى تسارع النمو مع إصلاحات قوية وبيئة أعمال جاذبة، وتأتي أهمية التخطيط الاستراتيجي طويل الأمد، وتنويع الاقتصاد، وتمكين القوى العاملة الوطنية؛ كأساس لتحقيق نمو مستدام ومستويات معيشية أفضل على المدى المتوسط والطويل.

** التأثيرات السياسية والأمنية للأحداث الإقليمية الراهنة على المملكة الأردنية الهاشمية (سوريا والضفة الغربية بشكل خاص):

1. الحدود الأردنية والتأهب العسكري والأمني:

- أصدرت الحكومة الأردنية بياناً تؤكد فيه أنها «لن تسمح بأن تكون ميداناً لأي صراع»، وأن الأمن القومي هو «خطٍ أحمر».
- فعلياً، تم إغلاق الأجواء المدنية مؤقتاً وتعليق الرحلات الجوية لفترات مختلفة، في ظل مخاوف من عبور طائرات مسيّرة أو صواريخ تجاه أراضيها.
- الأمر يعكس حسم الأردن في تعاطيه مع أية أحداث قد تهدد أمنه، حيث قام بتنفيذ ضربات جوية على فترات خلال العام 2025 على مجموعات تهريب السلاح والمخدرات في مناطق مختلفة من الجنوب السوري.

♦ التأثيرات المحتملة:

- تكاليف أعلى للإنفاق الأمني: التأهب، الدفاع الجوي، وزيادة الرقابة الحدودية تعني موارد أكثر تستنزف ميزانية الدولة.
- ضغوط على العلاقات الدبلوماسية: الأمر الذي يتطلب الحفاظ على التوازن في علاقات الأردن الإقليمية والدولية.

- التأثير على الحرية الاقتصادية: إغلاق الأجواء أو القيود الحدودية تؤثر على التجارة، السياحة، والتنقل، ما ينعكس بدوره على الاستقرار الداخلي.

2. التأثيرات السياسية الداخلية: خطاب الخصوصية والاستقرار:

- شدّد جلالة الملك عبد الله الثاني على ضرورة «الوحدة الوطنية»، ورفض أي تدخل خارجي يؤثر على أمن الأردن أو يسيء لسيادته.

- في خضم التوترات الإقليمية، ارتفع خطاب الحكومة بأن الأردن لن يكون طرفاً في مواجهة، لكنه يشعر بضغط شعبي كبير، خاصة بسبب القضيّة الفلسطينية والأوضاع في كل من سوريا ولبنان.

♦ **التأثيرات المحتملة:**

- احتمال تصاعد مظاهر الاحتجاج: مع تأثر المواطنين بالأوضاع الاقتصادية (بطالة، ارتفاع الأسعار) وبالتوتر الإقليمي، وهناك احتمالية لزيادة الغضب الشعبي إن شعروا بأن الوضع يُستخدم سياسياً.

- توازن العلاقات مع القوى الإقليمية: الأردن يحاول الموازنة بين دوره كوسيط (بين مصلحة العلاقات مع الغرب، وبين علاقاته مع دول الجوار)؛ وأي خطأ قد يضعه في مأزق.

3. تأثير قضية اللاجئين والفلسطينيين على الأمن الوطني:

- الحكومة أكدت أن أمنها الوطني مرتبط بشكل مباشر بطبيعة الوضع واستقراره في غزة والمنطقة، وقال وزير الخارجية: إن «الأمن لن يُستعاد ما دامت قوات الاحتلال تُسيطر على أجزاء من غزة».

- كما أن الأردن يستضيف عدداً كبيراً من اللاجئين الفلسطينيين والسوريين، ما يجعله حساساً لأيّ موجة نزوح إضافية أو تغيّر مفاجئ في المساعدات الدولية.

♦ **التأثيرات المحتملة:**

- تحديات أمنية واجتماعية: تدفق لاجئين أو نزوح جماعي قد يضغط على البنى التحتية، ويشكل ضغطاً اقتصادياً، ويفتح الباب أمام توترات داخلية.
- غياب حل للقضية الفلسطينية قد يستخدم داخلياً كأداة ضغط على الحكومة، إذ الغالبية العظمى من الأردنيين من أصول فلسطينية، والتحرك في هذا الملف حساس.
- الربط بين الوضع الخارجي والسياسة الداخلية: أي تدهور أمني أو إنساني في الجوار يُمكن أن يزيد العبء على الدولة الأردنية في «حفظ الأمن والاستقرار».

خلاصة: باختصار، الأردن يعيش في بيئة إقليمية أمنية وسياسية أقل استقراراً مما اعتاد، نتيجة التوترات الإقليمية المتعددة، والحكومة تستعد، لكن هناك تحديات حقيقية: تكاليف أعلى، ضغوط داخلية، وحاجة إلى ضبط دقيق بين الدور الإقليمي والحفاظ على الاستقرار الداخلي.

**** السيناريوهات السياسية والأمنية المحتملة في الأردن خلال الأشهر المقبلة (1–3/2026)؛ بناءً على التطورات الإقليمية والدولية الراهنة:**

♦ **أولا: العوامل المحركة الرئيسة:**

1. التوتر الإقليمي:

- استمرار خطر التصعيد بين إسرائيل وحزب الله، وإمكانية توسع المواجهة إلى سوريا أو حتى العراق.
- استمرار العمليات العسكرية في الضفة الغربية وغزة وعدم وجود تسوية دائمة حتى الآن.

- احتمالات ارتفاع وتيرة تهريب السلاح والمخدرات عبر الحدود السورية إلى الأردن.

2. الوضع الاقتصادي الداخلي:

- تراجع المساعدات الدولية المخصّصة للأردن في ملف اللاجئين.
- استمرار الضغط المالي العام (ارتفاع الدين والعجز، بطالة الشباب فوق 20%).
- إصلاحات الطاقة والكهرباء قد تخلق احتجاجات اجتماعية محدودة إذا انعكست على الأسعار.

3. البيئة السياسية الداخلية:

- اقتراب الانتخابات البلدية والبرلمانية (متوقعة أواخر 2026)، ما يجعل الحكومة حريصة على ضبط الأمن وتجنّب أي اضطراب سياسي.
- دور المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية ما يزال محوريًا في الحفاظ على الاستقرار.

♦ ثانيا: السيناريوهات المحتملة:

السيناريو	درجة الاحتمال	أبرز الملامح	التأثير على الأردن
1. استقرار إقليمي نسبي مشوب بتأهب أمني	❖ مرتفع (60–70%)	استمرار الهدوء الداخلي، تشديد أمني على الحدود مع سوريا والعراق، ضبط التهريب والمخاطر الخارجية	يضمن الاستقرار السياسي، لكنه يزيد كلفة الأمن ويؤخر إصلاحات اقتصادية وسياسية
2. توتر إقليمي ينعكس داخلياً	❖ متوسط (25–30%)	توسع النزاع في لبنان أو الضفة أو غزة، واحتجاجات داخلية بسبب التضامن الشعبي مع الفلسطينيين أو تدهور المعيشة	قد يؤدي إلى توتر مجتمعي في بعض المدن، ما يستدعي استنفاراً حكومياً
3. أزمة إنسانية/ لاجئين جديدة	❖ منخفض (10–15%)	تدهور مفاجئ في سوريا أو الضفة أو غزة يؤدي لتدفق جديد للاجئين أو ارتفاع الأسعار والبطالة	ضغط كبير على البنية التحتية، وزيادة احتمالات الاحتجاج أو التوتر الاجتماعي
4. انفتاح سياسي تدريجي	❖ منخفض إلى متوسط (20%)	الحكومة تفتح المجال لمشاركة سياسية أوسع بعد فترة استقرار، وربما إطلاق مبادرات إصلاح داخلي قبل الانتخابات	يحسن صورة الأردن دولياً، لكنه يحتاج توازناً دقيقاً مع استمرار الحساسية الأمنية

♦ ثالثا: التوصيات الاستراتيجية:

1. أمنيا:

- تعزيز المراقبة الجوية والبرية للحدود الشمالية، خاصة مع تنامي نشاط تهريب السلاح والمخدرات.
- تطوير التعاون مع العراق والسعودية لضبط الحدود المشتركة.
- استمرار سياسة "الحياد النشط" في النزاعات الإقليمية لتجنب الاستدراج إلى أي محور.

2. **سياسيا:**

- التركيز على خطاب وطني داخلي يوحِد الرأي العام ويخفِف من أثر الاستقطاب الإقليمي.
- الإعداد المبكر لانتخابات عام 2026 بآليات شفافة تعزز الثقة الشعبية.

3. **اقتصاديا وأمن المجتمع:**

- إدارة ملف اللاجئين بمرونة مع المجتمع الدولي لتجنِب فجوة تمويلية.
- تعزيز برامج التشغيل للشباب لتفادي ارتباط الضغوط المعيشية بالاضطراب الأمني.
- تسريع مشاريع الطاقة المتجددة لتقليل الاعتماد على الخارج وتخفيف العجز المالي.

**** نموذج تقييم المخاطر السياسية والأمنية في الأردن خلال الشهور الثلاثة القادمة، يتضمِن: (المؤشرات، الاحتمالات، التأثير، ومستوى الخطورة العام):**

❖ **أولا: الإطار العام:** يواجه الأردن مرحلة من الاستقرار الحذر، يعتمد فيها النظام السياسي على:

- إدارة دقيقة للعلاقات الإقليمية وسط صراعات متعددة في المشرق.
- قدرة المؤسسات الأمنية على امتصاص الضغوط دون انزلاق داخلي.
- التوازن بين متطلبات الأمن ومطالب الإصلاح السياسي والاقتصادي.

❖ ثانيا: مصفوفة تقييم المخاطر (Risk Matrix):

نوع الخطر	المؤشرات الحالية	الاحتمال (0–100)	التأثير (0–5)	مستوى الخطورة	الملاحظات
تصعيد إقليمي على الحدود الشمالية (سوريا/لبنان)	ضربات جوية متبادلة، نشاط تهريب متزايد	65 %	4 مرتفع	مرتفع جدا	أي توتر جديد في لبنان أو درعا قد يستدعي تدخل أمني مباشر أو إغلاق حدود مؤقت
احتجاجات داخلية محدودة بسبب الأوضاع الاقتصادية	ارتفاع البطالة والغلاء، إصلاحات الطاقة	55 %	3 متوسط	متوسط مرتفع	محتملة في المدن الكبرى (إربد، الزرقاء، عمان) لكن قابلة للاحتواء
تهريب المخدرات والسلاح من سوريا	عمليات متكررة للجيش ضد مهربين مدعومين من ميليشيات	70 %	4 مرتفع	مرتفع جدا	خطر مزمن يؤثر على الأمن المجتمعي ويستنزف قدرات القوات المسلحة
تدفق لاجئين جدد من الجنوب السوري أو الضفة الغربية أو غزة	تصاعد التوتر الإقليمي ونقص المساعدات	30 %	4 مرتفع	متوسط مرتفع	الأردن قد يواجه ضغطاً على البنية التحتية والخدمات العامة
تدهور أمني في الضفة الغربية يؤثر على الأردن	التصعيد الإسرائيلي المستمر، توتر في غزة	60 %	4 مرتفع	مرتفع جدا	يرفع الحساسية الشعبية والسياسية داخل الأردن
تدخلات إقليمية أو ضغوط خارجية على السياسة الأردنية	استقطاب محور "إيران–سوريا–حزب الله" مقابل "التحالف الأمريكي–الخليجي"	45 %	3 متوسط	متوسط	الأردن يحافظ على سياسة الحياد، لكن موقعه الجغرافي يجعله عرضة للضغط
هجمات إلكترونية أو حملات تضليل إعلامي	نشاط متزايد عبر وسائل التواصل يستهدف الثقة بالمؤسسات	55 %	2منخفض	منخفض إلى متوسط	تحتاج مراقبة واستباق تقني من الأجهزة المختصة
انقسام مجتمعي بسبب الأزمة الفلسطينية	تزايد التعبئة العاطفية حول غزة، ومخاوف من استغلالها سياسياً	50 %	3 متوسط	متوسط مرتفع	خطر سياسي–اجتماعي أكثر منه أمني مباشر
تراجع المساعدات الدولية للأردن	انشغال المانحين بأزمات أخرى، خصوصاً أوكرانيا والسودان	60 %	3 متوسط	متوسط مرتفع	قد يؤثر على قدرة الدولة على تمويل برامج دعم اللاجئين والطاقة

❖ ثالثا: تقدير عام للمخاطر:

المجال	الوضع الراهن	التقدير العام	الاتجاه المتوقع
الأمن الداخلي	مستقر مع درجة تأهب مرتفعة	خطر متوسط مرتفع	استقرار مستمر إذا لم يحدث تصعيد إقليمي مباشر
الاقتصاد والأمن المجتمعي	هش لكنه تحت السيطرة	خطر متوسط	مرتبط بتقلبات الطاقة والمساعدات الدولية
الاستقرار السياسي	ثابت بفضل دعم المؤسسة الأمنية	خطر منخفض إلى متوسط	يعتمد على قدرة الحكومة على التواصل مع المواطنين
الحدود الشمالية والشرقية	حساسة ومفتوحة على احتمالات تهريب وتصعيد	خطر مرتفع جداً	استمرار العمليات العسكرية الوقائية
العلاقات الخارجية	متوازنة بحذر	خطر متوسط	نجاح السياسة الحيادية يبقي الأردن بعيداً عن الاستقطاب

❖ رابعاً: التوقعات والسيناريوهات التكاملية (حتى منتصف 2026):

السيناريو	الاحتمال	وصف مختصر	مخرجات متوقعة
أ. استقرار مقيّد	65 %	بقاء الوضع الداخلي مستقراً، مع استمرار التوتر على الحدود وتراجع الدعم المالي الخارجي	الحفاظ على الأمن الوطني، لكن ضغوط مالية واحتجاجات محدودة
ب. تصعيد إقليمي مفاجئ	25 %	توسع الحرب في لبنان أو غزة وانعكاسها على الحدود الأردنية	تأهب أمني واسع، إغلاق أجواء، احتمال دخول محدود للاجئين
ج. انفتاح سياسي مراقَب	20 %	فتح المجال العام تدريجياً قبيل الانتخابات، ضمن ضوابط أمنية	تحسين الصورة الدولية، لكن دون تغير جوهري في السلطة التنفيذية
د. أزمة داخلية اقتصادية – سياسية	10 %	فشل الإصلاحات أو توقف المساعدات مما يؤدي إلى اضطراب داخلي	انخفاض الثقة بالحكومة، حاجة لتعديل وزاري أو مبادرة ملكية جديدة

❖ خامسا: التوصيات الاستر اتيجية المختصرة:

♦ في المجال الأمني:

⟵ استمرار استراتيجية "الردع الهادئ" على الحدود الشمالية.

⟵ تعزيز قدرات المراقبة الجوية ومكافحة الطائرات المسيرة.

⟵ تنسيق إقليمي أوسع مع العراق والسعودية وسوريا لضبط خطوط التهريب.

♦ في المجال السياسي:

⟵ تفعيل الحوار مع الأحزاب والنقابات لامتصاص أي توتر اجتماعي.

⟵ إدارة ملف غزة وفلسطين بحذر شديد داخلياً لتجنب الاستقطاب.

♦ في المجال الاقتصادي والاجتماعي:

⟵ تسريع مشاريع الطاقة المتجددة والمياه (الناقل الوطني، تخزين الطاقة).

⟵ ضمان استمرار دعم المانحين عبر مبادرات شفافة مرتبطة بملف اللاجئين.

⟵ برامج حماية اجتماعية موجهة لتخفيف أثر التضخم والبطالة.

◀ **خلاصة عامة:** يبقى الاستقرار الأردني قائماً، لكن طبيعته البنيوية تجعله معتمداً على إدارة دقيقة للمخاطر الخارجية؛ لذا نستنتج بأن الخطر الذي قد يواجهه الأردن خلال الأشهر القليلة القادمة ليس «انفجاراً أمنياً داخلياً»، بل تراكم الضغوط الإقليمية والاقتصادية التي قد تُنهك الدولة تدريجياً إن لم يُرافقها انفتاح سياسي واقتصادي محسوب.

**** حدث إقليمي ذو بعد حساس، قد تكون له أبعاد على المستقبل القريب على المستويين الإقليمي والمحلي في الأردن:**

زيارة رسمية – مفاجئة وغير معلنة - لـ (إسماعيل قاآني/ قائد فيلق القدس الإيراني) إلى العراق مطلع شهر تشرين ثاني/2025، التقى فيها كبار القادة السياسيين أو الفصائل الشيعية العراقية، وفي تقرير بالعربية من "العربي الجديد" بعنوان «خاص | قائد "فيلق القدس" الإيراني زار بغداد وبحث ملفات سياسية وأمنية» ذكر بأن الزيارة كانت "سريعة" وتمحورت حول توحيد الإطار التنسيقي الرئيس والتعامل مع الانتخابات العراقية والتوترات الداخلية، وفي تقرير لـ "الجزيرة" أشار إلى أن الزيارة تأتي في سياق تهدئة ميليشيات شيعية وإعادة ترتيب أوضاعها داخل العراق، في حين ذكر تقرير من "The Jerusalem Post" أن القوات الإسرائيلية والموساد تستعدِ لتهديدات محتملة من العراق، وأن إيران "استثمرت في تقوية الميليشيات والبنية التحتية للسلاح" في العراق، مع ذكر أن قاآني "عقد اجتماعات" هناك.

وفي تقرير من وكالة Bas News أفاد بأن قاآني قام بزيارة غير معلنة إلى بغداد والتقى بقيادات سياسية شيعية ضمن الإطار التنسيقي العراقيّة، كما أفاد تقرير من موقع "واضح" بأن قاآني "وصل إلى بغداد في زيارة غير معلِنة" بتاريخ 22 أكتوبر 2025 تقريباٍ، بينما ذكر تقرير لموقع "Shafaq News" بأن الزيارة كانت يوم الثلاثاء (لم يُذكر التاريخ بدقة) وأن اللقاءات "مفاجئة" شملت شخصيات من الأحزاب والفصائل العراقية.

في حين لم يصدر أي تأكيد علني رسمي من بغداد أو طهران حتى الآن بخصوص (موعد دقيق، جدول زيارات، أو محاضر لقاءات مفصِلة) للزيارة.

❖ **أهمية الزيارة:**

⟵ وجود قائد فيلق القدس في العراق يشير إلى محاولة إيران تعزيز نفوذها السياسي داخل العراق، سواء عبر الفصائل الشيعية أو عبر العلاقات مع الحكومة العراقية، وبالتحديد في ضبط المشهد الشيعي العراقي، وتأثيره على الانتخابات المقبلة، أو التنسيق بين الفصائل العراقية المدعومة إيرانياٍ، وتوقيت الزيارة يُدخلها ضمن سياق تصاعد التوترات الإقليمية والداخلية العراقية، مما يعطيها بُعداٍ استراتيجياٍ أكثر من مجرد زيارة رمزية.

- موضوعات اللقاءات غالبا ما تضمنت: ضبط الفصائل المسلحة، التهريب، العلاقة مع الولايات المتحدة، وملف الانتخابات العراقية، السيناريوهات المتوقعة باستهداف إسرائيل للفصائل الشيعية المسلحة في العراق في ظل الضربات التي وجهتها إسرائيل لكل من (مليشيات الحوثي في اليمن، حزب الله في لبنان، الفصائل المسلحة في سوريا).
- بالنسبة للأردن والمنطقة، فإن مثل هذه الزيارات تزيد من تعقيد المشهد الأمني: العراق قد يصبح منصة دعم أو تنسيق لميليشيات تؤثر على الحدود (العراقية – السورية – الأردنية)، أو توجيه أنشطة تهدِد أمناً إقليمياً (يعود للأذهان ما حدث على الجانب العراقي من الحدود الأردنية – العراقية (طريبيل) مطلع عام 2024 من تحشيد للميلشيات الشيعية بحجة نصرة غزة)؛ مما يستوجب متابعة أمنية.

❖ توصيات للمتابعة - التحليلية:

- رصد التصريحات الرسمية الصادرة من وزارة الخارجية العراقية، رئاسة الوزراء العراقية، أو الحرس الثوري الإيراني لمعرفة ما إذا صدِر تأكيد أو بيان مشترك.
- متابعة وسائل الإعلام العراقية الخاصة بالمكونات الشيعية (مثل "الإطار التنسيقي") لمعرفة ما إذا ذُكر أنها التقت بقاآني أو ناقشت بنودٍ محددة.
- رصد فيما إذا ترافقت الزيارة مع حركة ميليشيات أو تغيرات في قواعدها أو نشاط أمني على الحدود العراقية أو السورية أو الأردنية.

المحور الثاني:

«أثر التطورات الراهنة في سوريا على الأمن الوطني الأردني»

تشكل التطورات على الساحة السورية أحد أبرز محددات الأمن الوطني الأردني؛ نظراً للتداخل الجغرافي والحدود المشتركة وتشابك الملفات الأمنية والاقتصادية والإنسانية، وتهدف هذه الورقة إلى تقديم تقدير موقف استراتيجي للسيناريوهات المستقبلية المحتملة على الساحة السورية، وتحليل هذه السيناريوهات وترتيبها من حيث درجة الإيجابية والخطورة، وبيان انعكاساتها المباشرة وغير المباشرة على الأردن، وصولاً إلى تقديم توصيات سياسات عملية لصناع القرار.

❖ أولا: الإطار العام:

منذ عام 2011، تحولت سوريا إلى ساحة صراع مركب تتداخل فيه: (الصراعات الداخلية، التدخلات الإقليمية والدولية، اقتصاد الحرب والميليشيات، الجماعات المتطرفة)، وقد انعكست هذه العوامل بشكل مباشر على الأردن، خاصة في: (أمن الحدود الشمالية، ملف اللاجئين، تهريب المخدرات والسلاح، الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي)، وفيما يلي استعراض لواقع الحال والوضع الراهن على الساحة السورية والآثار المباشرة على الأردن:

◄ الاستقرار الأمني في سوريا وتأثيره المباشر على الحدود الأردنية:

أ. ارتفاع مستوى التهديدات الأمنية:

← العنف المستمر في سوريا، بما في ذلك هجمات تنظيم داعش وانخراط عناصره في هجمات على قوات دولية وسلطات محلية، يُظهر استمرار بؤر عدم استقرار عميقة في عمق الأراضي السورية؛ مما يجعل الحدود الأردنية معرضة لمخاطر تسلل عناصر متطرفين أو تهريب أسلحة ومخدرات واستغلال الفوضى.

ب. تذبذب السيطرة على المناطق الجنوبية:

← استمرار النزاعات في مناطق مختلفة من سوريا مثل ضواحي دمشق ومحافظات جنوب سوريا يساهم في استمرار حالة عدم استقرار أمني نسبي في المناطق المجاورة للأردن؛ مما يعقّد جهود ضبط الحدود ويزيد من الضغط على الأجهزة الأمنية الأردنية.

ج. إجراءات أمنية أردنية ملموسة:

⟵ قام الأردن بإغلاق منفذ (جابر – نصيب) الحدودي مع سوريا عدة مرات بسبب مخاوف أمنية؛ لحماية أراضيه من أي تسلل محتمل.

◀ **التعاون الأمني الأردني–السوري كعامل استقرار:**

أ. تعزيز التنسيق:

⟵ رغم التوترات الإقليمية، هناك اتفاقات لتعزيز الأمن الحدودي بين الأردن وسوريا لوقف تهريب الأسلحة والمخدرات ومكافحة التهديدات المشتركة.

ب. اجتماعات إقليمية مشتركة:

⟵ الأردن يستضيف اجتماعات مع دول الجوار؛ لمناقشة ملفات الأمن والتعاون الإقليمي المشترك حول سوريا، مما يعكس دورًا ديناميكيًا في محاولة تقليل آثار الفوضى على حدوده.

ج. جهود مشتركة لمواجهة داعش:

⟵ هناك تركيز على مواجهة بقايا تنظيم داعش في شرق سوريا مع الجانب السوري والولايات المتحدة، الأمر الذي يساهم بشكل غير مباشر في تقليل خطورة التهديد على الأردن.

◀ **الأمن الإنساني واللاجئين:**

أ. تأثير الأزمة الإنسانية:

⟵ استمرار الأوضاع الإنسانية المتدهورة في سوريا يعزز احتمال تدفق موجات لجوء جديدة نحو الأردن؛ مما يشكِل عبئًا على الخدمات العامة والاقتصاد ويطرح تحديات أمنية واجتماعية.

ب. إدارة ملف اللاجئين:

← الأردن في حاجة مستمرة لتنسيق السياسات الإنسانية مع شركاء دوليين؛ لضمان استقرار المناطق الحدودية، وعدم استغلال معاناة اللاجئين من قبل شبكات التهريب أو المجموعات المتطرفة.

◄ البعد الاقتصادي وتأثيره على الأمن الوطني:

أ. إعادة فتح التجارة:

← استعادة جزء من العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الأردن وسوريا – مثل التجارة عبر معابر مشتركة –، يساهم في تقليل الضغوط الاقتصادية على المجتمعات الحدودية ويقلِل من فرص تهريب البضائع غير المشروعة.

ب. دور الأردن في إعادة الإعمار:

← الأردن يسعى للمشاركة في جهود إعادة إعمار سوريا، ما قد يوفر فرصاً اقتصادية ويعزز الاستقرار، وهو أمر يرتبط بشكل غير مباشر بالأمن الوطني.

◄ التحديات السياسية والإقليمية:

أ. تحول المشهد السوري:

← استمرار التحولات السياسية في سوريا بعد نهاية حكم الأسد وظهور قيادات جديدة يعيد تشكيل الخارطة السياسية والأمنية في المنطقة، وتدخل عدد من القوى الإقليمية (تركيا، السعودية، قطر) في سوريا؛ يستلزم من الأردن متابعة دقيقة لتقليل أية اختلالات قد تؤثر.

ب. التفاعلات الإقليمية:

← التطورات في سوريا مرتبطة بتحالفات إقليمية (مثل تأثير إيران، تركيا، والولايات المتحدة)، مما يعني أن الأوضاع السورية لا تؤثر فقط عبر الحدود المباشرة، بل عبر تأثيرات أوسع على الأمن الإقليمي واستقرار الأردن.

◄ **الأثر على الأمن الوطني الأردني:**

1. تهديد أمني مباشر: استمرار النشاطات المسلحة والفوضى الأمنية في جنوب سوريا يزيد احتمال تنامي التهديدات على الحدود: (تهريب، تسلل مجموعات مسلحة، وتحديات أمن الحدود).
2. تعاون أمني إيجابي: تعزيز التنسيق مع سوريا والدول المجاورة يقلل من بعض مخاطر الانفلات الأمني ويخلق فرصاً لضبط الحدود بشكل أفضل.
3. أعباء إنسانية: الأوضاع في سوريا تبقى سبباً محتملاً لموجات لجوء تضغط على البنية الاجتماعية والاقتصادية في الأردن.
4. فرص اقتصادية: تحسن العلاقات الاقتصادية والتجارية مع سوريا يساهم في استقرار المناطق الحدودية ويدعم الأمن الوطني بشكل غير مباشر.

❖ ثانيا: السيناريوهات المحتملة:

فيما يلي السيناريوهات المستقبلية المحتملة لتطورات الساحة السورية وانعكاسها على الأمن الوطني الأردني، مرتبة من الأكثر إيجابية إلى الأكثر خطورة، مع توضيح أثر كل سيناريو:

◄ السيناريو الأول: الاستقرار النسبي (السيناريو الإيجابي – و اقعي، متوسط المدى):

- **ملامحه:**

⟵ بقاء النظام مع انفتاح عربي محدود.

⟵ تحسن نسبي في الوضع الأمني جنوب سوريا.

⟵ تعزيز سيطرة الدولة السورية على الحدود.

⟵ استمرار التنسيق الأمني الأردني–السوري.

⟵ تفاهمات أمنية إقليمية.

⟵ تراجع نشاط التهريب والتنظيمات المتطرفة.

⟵ انخراط تدريجي في مشاريع إعادة الإعمار.

- **انعكاسه على الأردن:**

⟵ تعزيز أمن الحدود الشمالية وانخفاض التهديدات المباشرة.

⟵ تقليص عمليات تهريب المخدرات والسلاح.

⟵ تحسن الحركة التجارية عبر معبر جابر–نصيب.

⟵ تخفيف الضغط الأمني والاقتصادي على الدولة.

- **التقدير:**

هذا السيناريو يخدم الأمن الوطني الأردني بشكل واضح، لكنه يعتمد على إرادة سياسية إقليمية ودولية واستقرار داخلي سوري مستدام.

◄ السيناريو الثاني: الجمود وعدم الحسم – الفوضى المنضبطة (السيناريو المرجّح):

- **ملامحه:**

⟵ بقاء الوضع السوري في حالة «لا حرب ولا سلم».

⟵ استمرار الفوضى المحدودة في الجنوب السوري.

⟵ ضعف السيطرة المركزية مع وجود جماعات محلية ومليشيات.

⟵ استمرار التهريب المنظم (خصوصاً المخدرات).

- **انعكاسه على الأردن:**

⟵ استنزاف أمني مستمر على الحدود.

⟵ بقاء تهديد التهريب والتسلل قائماً.

⟵ حاجة دائمة لرفع الجاهزية العسكرية والأمنية.

⟵ أعباء اقتصادية وأمنية طويلة الأمد.

- **التقدير:**

هذا السيناريو هو الأكثر واقعية على المدى القريب، ويتطلب من الأردن سياسة احتواء وحذر دون توقع انفراج كبير.

◄ **السيناريو الثالث: التصعيد الأمني جنوب سوريا (السيناريو السلبي):**

- **ملامحه:**

⟵ تفجر صراعات مسلحة جديدة في الجنوب السوري.

⟵ تنامي نشاط التنظيمات المتطرفة أو العصابات المسلحة.

⟵ تراجع قدرة الدولة السورية على ضبط الحدود.

⟵ تدخلات إقليمية غير منضبطة.

- **انعكاسه على الأردن:**

⟵ ارتفاع خطر التسلل والعمليات الأمنية عبر الحدود.

⟵ زيادة تهريب المخدرات والسلاح.

⟵ احتمال موجات نزوح جديدة.

⟵ زيادة الضغوط السياسية والأمنية والاستخبارية.

⟵ اضطرار الأردن لاتخاذ إجراءات عسكرية أكثر صرامة.

- **التقدير:**

سيناريو عالي الخطورة على الأمن الوطني، لكنه يظل مرتبطاً بتطورات مفاجئة أو انهيارات محلية في الجنوب السوري.

◄ **السيناريو الرابع: الانفجار الأمني الشامل أو التقسيم الفعلي والمواجهة الإقليمية (الأسوأ):**

- **ملامحه:**

⟵ توسع الصراع السوري ليشمل مواجهات إقليمية مباشرة.

⟵ تصاعد الصراع بين قوى كبرى على الأرض السورية.

⟵ انهيار كامل للضبط الأمني جنوبٍ.

⟵ انهيار شامل لمؤسسات الدولة.

⟵ عودة الجماعات الإرهابية.

⟵ استخدام سوريا كساحة صراع مفتوح.

- **انعكاسه على الأردن:**

⟵ تهديد مباشر للأمن القومي.

⟵ ضغط غير مسبوق على القوات المسلحة والأجهزة الأمنية.

⟵ موجات لجوء جديدة.

⟵ اضطرابات اقتصادية وأمنية داخلية.

⟵ احتمالات إغلاق الحدود لفترات طويلة.

⟵ اختراقات إرهابية محتملة.

- **التقدير:**

سيناريو منخفض الاحتمال لكنه مرتفع الكلفة والخطورة، ويُعد من سيناريوهات الطوارئ في التخطيط الاستراتيجي الأردني.

*** * وعليه، فإن الأردن يتعامل مع هذه السيناريوهات عبر: سياسة أمن وقائي على الحدود، تنويع الشراكات الإقليمية والدولية، الجمع بين الردع العسكري والتنسيق السياسي، الفصل بين الملف الإنساني والاعتبارات الأمنية، ويقوم النهج الأردني على الاستعداد للأسوأ، مع العمل الدائم لتحقيق السيناريو الأفضل.**

❖ ثالثا: مواءمة السيناريوهات مع استراتيجية الأمن الوطني الأردني:

تنطلق استراتيجية الأمن الوطني الأردني من مقاربة شاملة تعتبر أن التهديدات غير التقليدية (الحدود، المخدرات، الإرهاب، اللاجئون، الاقتصاد) لا تقل خطورة عن التهديدات العسكرية التقليدية. وتُعدّ الأزمة السورية أحد أبرز مصادر هذه التهديدات، وتهدف هذه الورقة إلى مواءمة السيناريوهات المحتملة لتطورات الساحة السورية مع مرتكزات استراتيجية الأمن الوطني الأردني، وبيان كيفية تفاعل الدولة الأردنية مع كل سيناريو بما يحفظ الأمن والاستقرار الوطني.

أ. مرتكزات استراتيجية الأمن الوطني الأردني ذات الصلة: تعتمد الاستراتيجية الأردنية على المرتكزات التالية: [حماية السيادة وسلامة الأراضي، أمن الحدود ومنع التهديدات العابرة، الردع الاستباقي والجاهزية العسكرية، الاستقرار الداخلي والتماسك المجتمعي، الأمن الاقتصادي، الدبلوماسية النشطة وبناء الشراكات، مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة]، وتتعامل الاستراتيجية مع سوريا باعتبارها ساحة تهديد محتملة، وليست عدواً، مع أولوية منع ارتدادات الأزمة إلى الداخل الأردني.

ب. مواءمة السيناريوهات مع استراتيجية الأمن الوطني:

◀ **السيناريو الأول (الاستقرار النسبي في سوريا) – مواءمة متوسطة، خيار براغماتي:**

- **التوافق مع الاستراتيجية:**

⟵ ينسجم مع مبدأ إدارة المخاطر لا حلها فوراً.

⟵ يعزز الأمن الحدودي دون المساس بالثوابت الأردنية.

⟵ يسمح بهوامش تعاون أمني تكتيكي.

- **الاستجابة الأردنية:**

⟵ انخراط دبلوماسي مشروط.

⟵ تنسيق أمني محدد زمنياً وموضوعياً.

⟵ ربط الانفتاح الاقتصادي بضبط الجنوب السوري.

◄ **السيناريو الثاني (الجمود والفوضى المنضبطة في سوريا) – مواءمة منخفضة، سيناريو استنزاف:**

- **التوافق مع الاستراتيجية:**

⟵ يتعارض مع هدف الاستقرار طويل الأمد.

⟵ يفرض تفعيل أدوات الردع والاحتواء.

- **الاستجابة الأردنية:**

⟵ تعزيز الدفاعات الحدودية.

⟵ الضربات الاستباقية ضد شبكات التهريب.

⟵ إدارة ملف اللاجئين كأمن وطني لا إنساني فقط.

⟵ تحصين الجبهة الداخلية اقتصادياً واجتماعيا.

◄ **السيناريو الثالث (التصعيد الأمني جنوب سوريا) – تعارض حاد مع الاستراتيجية:**

- **التوافق مع الاستراتيجية:**

⟵ تهديد مباشر للسيادة والأمن القومي.

⟵ يقوّض مفهوم العمق الاستراتيجي الأردني.

- **الاستجابة الأردنية:**

⟵ رفع مستوى الجاهزية العسكرية.

⟵ توسيع قواعد الاشتباك الدفاعي.

⟵ تنسيق إقليمي ودولي مكثف.

⟵ استخدام أدوات الضغط الدبلوماسي.

◄ **السيناريو الرابع (الانفجار الأمني الشامل أو التقسيم في سوريا) – تعارض وجودي:**

- **التوافق مع الاستراتيجية:**

⟵ يمثل تهديدا شاملاً للأمن الوطني.

⟵ يستدعي الانتقال من إدارة الأزمة إلى إدارة الطوارئ.

- **الاستجابة الأردنية:**

⟵ تفعيل خطط الدفاع الوطني الشامل.

⟵ ضبط صارم للحدود مع انخراط عسكري دفاعي.

⟵ تعبئة دبلوماسية دولية.

⟵ إدارة أزمة لجوء طارئة.

❖ رابعا: مصفوفة مواءمة (مختصرة):

السيناريو	الاحتمالية	مستوى التهديد	درجة المواءمة	الأثر الاستراتيجي	أداة التعامل الرئيسية
استقرار نسبي	متوسطة	متوسط	متوسطة	إيجابي محدود	انخراط مشروط
جمود وفوضى	عالية	متوسط–مرتفع	منخفضة	سلبي مستدام	ردع واحتواء
تصعيد أمني	متوسطة	مرتفع	ضعيفة جداً	سلبي حاد	ردع عسكري
انفجار شامل	منخفضة	وجودي	منعدمة	كارثي	دفاع وطني شامل

❖ خامسا: توصيات السياسات:

◄ على المستوى الأمني والعسكري:

⟵ تعزيز منظومة المراقبة والردع الحدودي.

⟵ تعزيز وتطوير القدرات الاستخبارية.

⟵ توسيع قواعد الاشتباك الدفاعي عند الضرورة.

⟵ الاستمرار في سياسة الضربات الوقائية ضد التهريب.

◄ على المستوى السياسي والدبلوماسي:

⟵ دعم الحلول التي تركز على أمن الجنوب السوري.

⟵ الاستمرار في الانخراط العربي المشروط مع دمشق.

⟵ توظيف الدور الأردني كوسيط إقليمي.

⟵ تنسيق المواقف مع الشركاء الإقليميين والدوليين.

◄ **على المستوى الاقتصادي والاجتماعي:**

⟵ إدارة ملف اللاجئين ضمن إطار الأمن الوطني.

⟵ تحصين المجتمعات الحدودية.

⟵ مواجهة اقتصاد المخدرات كتهديد استراتيجي وبالتعاون مع القوى الإقليمية.

◄ **سادساً: الخلاصة:**

تؤكد هذه الورقة على أن الأمن الوطني الأردني يبقى في المدى المنظور مرتبطاً بشكل وثيق بمآلات الأزمة السورية (خصوصاً في جنوبها)، وتكمن المقاربة الأردنية المثلى في الموازنة بين الردع والانخراط، والحذر والمرونة، والأمن والدبلوماسية، بما يحفظ الاستقرار الوطني الأردني ويحدّ من تداعيات صراع مفتوح وطويل الأمد، ويمنع انتقال التهديدات إلى الساحة الداخلية الأردنية.

❖ **المحور الثالث:**

«تأثيرات (حرب اليمن وسيطرة الحوثيين) على الأمن الوطني الأردني»

تتجلى تأثيرات الحرب في اليمن وسيطرة ميليشيات الحوثي على اليمن وعلى الملاحة البحرية في المياه الإقليمية على الأمن الوطني الأردني، عبر مسارات غير مباشرة لكنها مهمة، يمكن تلخيصها في خمسة أبعاد رئيسية، هي:

◄ **الأول: البعد العسكري الإقليمي:**

⟵ استمرار الحرب يمنح إيران نفوذاً أوسع عبر دعم الحوثيين، مما يوسع دائرة نفوذها في المنطقة ويؤثر على توازنات الأمن الإقليمي الذي يُعد الأردن جزءً منه.

⟵ أي زيادة في قوة الحوثيين أو توسع في قدراتهم الصاروخية والطائرات المسيرة يرفع مخاطر التهديدات العابرة للحدود التي قد تصل إلى خطوط الملاحة في البحر الأحمر، وهو ممر حيوي للتجارة الأردنية.

◄ **الثاني: البعد الأمني والاستخباري:**

- تصاعد نفوذ ميليشيا مدعومة من إيران في جنوب الجزيرة يشكل تحدياً للأردن في إطار:

⟵ مكافحة تهريب السلاح عبر شبكات إقليمية.

⟵ مواجهة النفوذ الإيراني الممتد عبر العراق وسوريا إلى الداخل الأردني.

- رغم بُعد اليمن جغرافياً، إلا أن الترابط بين الجهات المرتبطة بإيران (لبنان، سوريا، العراق، اليمن)؛ يجعل الأردن في حالة استنفار استخباراتي دائم.

◄ **الثالث: أمن البحر الأحمر وخطوط التجارة الأردنية (خليج العقبة):**

⟵ يعتمد الأردن على ميناء العقبة في التجارة الخارجية.

⟵ تهديدات الحوثيين للملاحة (استهداف سفن، زرع ألغام، هجمات بطائرات مسيرة) تؤثر على: كلفة النقل البحري للأردن، التأمين على السفن، إمدادات السلع والطاقة.

⟵ أي اضطراب في البحر الأحمر يؤدي إلى انعكاسات مباشرة على الاقتصاد الأردني وسلاسل التوريد.

◄ **الرابع: البعد الاقتصادي – الطاقة:**

⟵ ارتفاع أسعار النفط بسبب عدم الاستقرار في الخليج واليمن؛ يضغط على: كلفة الكهرباء، كلفة النقل والسلع.

⟵ الأردن اقتصاد مستورد للطاقة؛ لذا أي توتر في اليمن يؤثر على الاستقرار الاقتصادي الداخلي.

◄ **الخامس: العلاقات مع الحلفاء والخليج:**

← الأردن جزء من منظومة الأمن العربي، وأمنه مرتبط بشكل وثيق بأمن السعودية والإمارات.

← استمرار الحرب يفرض على الأردن تعزيز التعاون الدفاعي والاستخباراتي مع دول الخليج، في حين أنه يؤثر على العمالة الأردنية، المساعدات والاستثمارات، التمويل المشترك للمشاريع.

◄ **خلاصة شاملة:** تأثير حرب اليمن على الأمن الوطني الأردني غير مباشر لكنه عميق، عبر: متطلبات أمنية واستخبارية أعلى، ضغط على الاقتصاد وملف الطاقة، تهديد للملاحة في البحر الأحمر، ارتباط الأردن بأمن الخليج بشكل مباشر، توسع النفوذ الإيراني في الإقليم.

** أولا: التحليل التفصيلي للأبعاد المؤثرة على الأمن الوطني الأردني:

◄ **البعد العسكري–الأمني الإقليمي:**

أ. توسع النفوذ الإيراني:

← يشكل الحوثيون الذراع الجنوبي لشبكة النفوذ الإيراني (جنوب الجزيرة العربية - مقابل الذراع الشمالي في العراق وسوريا).

← هذا يمنح إيران قدرات ضغط متعددة الاتجاهات في المنطقة قد تستغل لابتزاز أو تهديد مصالح الأردن وحلفائه (السعودية، الإمارات).

ب. تطوير القدرات الهجومية الحوثية:

← امتلاك الحوثيين صواريخ بالستية ومسيّرات بعيدة المدى يجعلهم لاعبين عابرين للحدود؛ مما يهدد: (الملاحة، البنى التحتية لدول الخليج التي ترتبط بالأمن الأردني، التوازنات العسكرية في البحر الأحمر).

◄ **البعد الأمني – الاستخباري الداخلي:**

أ. تأثير الجبهات المتصلة بإيران:

⟵ محور إيران لديه أربعة مسارات نحو الأردن: لبنان – سوريا – العراق – البحر الأحمر (عبر الحوثيين).

⟵ تنسيق هذه الأذرع قد يتيح: (تهريب الأسلحة، استهداف مصالح حليفة للأردن، تأثير على الاستقرار الإقليمي المحيط به).

ب. مخاطر التوظيف الأيديولوجي:

⟵ الحرب قد تُستغل من قِبل الجماعات المتطرفة (سنِية أو شيعية) كأداة تعبئة إعلامية.

◄ **أمن البحر الأحمر وخليج العقبة:**

أ. ضعف سلاسل الإمداد:

⟵ أي اضطراب في مضيق باب المندب يزيد تكاليف الشحن إلى العقبة.

⟵ شركات الملاحة قد تغيِر مساراتها (حول إفريقيا) مما يرفع التكلفة والوقت.

ب. التأثير على الأمن البحري الأردني:

⟵ زيادة الحاجة إلى: **(تنسيق أمني مع السعودية ومصر، جاهزية الرقابة البحرية محدودة الإمكانيات، تعزيز الاستخبار البحري).**

◄ **البعد الاقتصادي – الطاقة:**

⟵ تقلب أسعار النفط بسبب الحرب يضغط على الموازنة الأردنية.

⟵ الأردن يستورد أكثر من 90% من احتياجاته من الطاقة؛ مما يجعل أي توتر إقليمي ذا أثر مباشر على: **(التضخم، كلفة النقل، عجز الموازنة).**

◄ **البعد الاستراتيجي-العلاقات مع الخليج:**

⟵ استمرار الحرب يرفع الحاجة لدور أردني في الأمن الإقليمي.

⟵ اعتماد الأردن على العمالة والمساعدات الخليجية يجعل استقرار الخليج عنصراً مباشراً في الأمن الوطني الأردني.

⟵ أي تهديد للسعودية أو الإمارات ينعكس بالضرورة على الأردن.

**** ثانيا: السيناريوهات المستقبلية، وتأثيرها على الأردن:**

◄ **السيناريو الأول: استمرار الحرب كما هي (الأكثر ترجيحًا على المدى القصير):**

⟵ استمرار تهديد الملاحة في البحر الأحمر.

⟵ بقاء أسعار الطاقة مرتفعة.

⟵ استمرار الدعم الإيراني للحوثيين.

- **الأثر على الأردن:**

⟵ ضغوط اقتصادية إضافية.

⟵ حوافز لزيادة التنسيق الأمني مع الخليج.

◄ **السيناريو الثاني: توسع الحوثيين وتزايد قدراتهم الهجومية:**

⟵ حصول الحوثيين على أسلحة أكثر تطوراً (صواريخ بعيدة المدى، مسيّرات دقيقة).

⟵ توتر كبير مع السعودية والإمارات.

- **الأثر على الأردن:**

⟵ زيادة الانكشاف الاستراتيجي.

⟵ احتمال دخول الأردن بشكل أعمق في منظومات الدفاع العربية – الخليجية.

◄ **السيناريو الثالث: تسوية سياسية شاملة في اليمن:**

⟵ تراجع العمليات العسكرية.

⟵ تقييد النفوذ الإيراني جزئياً عبر اتفاق إقليمي.

- **الأثر على الأردن:**

⟵ انخفاض التوتر في البحر الأحمر.

⟵ تحسّن في حركة التجارة.

⟵ تخفيف الضغوط على الطاقة.

◄ **السيناريو الرابع: التصعيد الإقليمي الشامل (إيران + الحوثيون + حزب الله):**

◇ **هذا سيناريو منخفض الاحتمال لكنه عالي التأثير.**

- **الأثر على الأردن:**

⟵ احتمال تهديد مباشر للحدود الشمالية (من سوريا) وليس اليمن.

⟵ أهمية أكبر لدور الأردن ضمن التحالفات الدولية.

** ثالثا: خيارات واستجابات الأردن الاستراتيجية:

◄ **توسيع التحالفات العسكرية:**

⟵ اندماج أعمق في منظومة الدفاع الجوي الإقليمي.

⟵ تدريبات مشتركة للتعامل مع تهديد الطائرات المسيّرة.

◄ **رفع القدرة الاستخباراتية:**

⟵ رصد مسارات تهريب السلاح.

⟵ مراقبة أي محاولة لربط الجبهة اليمنية بالحدود الشمالية للأردن عبر شبكات إيرانية.

◄ **تعزيز الأمن البحري:**

⟵ تطوير قدرات خفر السواحل في العقبة.

⟵ التعاون الاستخباري مع السعودية ومصر والولايات المتحدة في البحر الأحمر.

◄ **زيادة الاعتماد على الطاقة البديلة:**

⟵ توسيع مشاريع الطاقة الشمسية والرياح.

⟵ تخفيض الاعتماد على النفط المستورد المتأثر بالحرب.

◄ **تأمين سلاسل الإمداد:**

⟵ تمتين خطوط التوريد البديلة للعقبة.

⟵ بناء مخزونات استراتيجية من القمح والوقود.

◄ ** **خلاصة مركزة:**

تأثير حرب اليمن والحوثيين على الأمن الوطني الأردني غير مباشر لكنه حاسم، عبر أربعة محاور: [الاقتصاد – الملاحة – الأمن الإقليمي – التحالفات الخليجية]، والأردن يتعامل معه عبر تعزيز التعاون في ملفات (الدفاع، الأمن، الطاقة).

❖ المحور الرابع: «مآلات التصعيد في اليمن على العلاقة السعودية – الإماراتية، وانعكاساتها على المملكة الأردنية الهاشمية»:

يستعرض هذا المحور مآلات التصعيد في اليمن على العلاقة السعودية - الإماراتية، والسيناريوهات المتوقعة على ضوء العمل العسكري السعودي في اليمن وتأثيره على العلاقات الثنائية بينهما، وما يحمله من توترات سعودية – إماراتية محتملة، بالإضافة لرصد انعكاساته على الأردن على المستويات السياسية والأمنية والاقتصادية، مع مراعاة خصوصية موقع عمان وعلاقاتها المتوازنة مع الطرفين، كما تقدم خيارات لصانع القرار الأردني محكومة بثوابت رئيسية استراتيجية (حماية الاستقرار الأردني الداخلي، الحفاظ على شبكة العلاقات الخليجية، وتجنب الانجرار إلى محاور متصارعة)، مع توضيح لكل كل خيار منها ومكاسبه.

◄ أولا: مآلات التصعيد على العلاقة الثنائية بين السعودية والإمارات، والسيناريوهات المتوقعة:

- **ما الذي حدث فعلا؟ سبب التصعيد:**

شكّلت أحداث ديسمبر 2025 منعطفًا خطيرًا في العلاقات السعودية – الإماراتية:

⟵ استهدفت ضربة جوية سعودية شحنات في ميناء المكلا، شحنات يُزعم بأنها مرتبطة بالإمارات ودعم للمجلس الانتقالي الجنوبي (STC)، وعقب ذلك – وبناءٍ على بيان الخارجية السعودية وبطلب من الحكومة الشرعية اليمنية - أعلنت الإمارات سحب قواتها المتبقية من اليمن.

⟵ في حين كان المجلس الانتقالي الجنوبي (المدعوم من الإمارات) قد حقق مكاسب عسكرية في حضرموت والمهرة، ما اعتبره السعوديون تهديدًا لأمن حدودهم ودفع بردود فعل سعودية سياسية وعسكرية قوية.

⟵ وعلى ضوء ذلك، قامت حكومة «الشرعية» اليمنية (المدعومة من الرياض) بإعلان إلغاء اتفاقية الدفاع المشتركة بين الحكومة اليمنية والإمارات العربية، وفرضت حالة طوارئ جزئية.

⟵ قابل ذلك دعوات من دول عربية ومنظمات دولية مثل (جامعة الدول العربية)؛ لضبط النفس والحفاظ على التضامن العربي.

**** النقطة المحورية: أن الأحداث الأخيرة في اليمن ليست مجرد اشتباك عسكري محلي، بل صورة عن تباينات استراتيجية أعمق بين الرياض و أبوظبي في رؤية لمستقبل اليمن.**

◄ **انعكاسات التوترات السعودية – الإماراتية على العلاقات الثنائية بينهما:**

تأتي تطورات الأحداث بين البلدين في اليمن؛ نتيجة لخلافات في الأهداف الاستراتيجية بينهما، حيث:

⟵ تؤكد السعودية دعمها لوحدة اليمن وسيادته، وتعتبر أي خطوة نحو انفصال جنوب اليمن تهديدًا مباشرًا لأمنها.

⟵ في حين تصر الإمارات على دورها ضمن التحالف ودعم القوات المحلية المناهضة للحوثيين والإرهاب، وتنفي اتهامها بالتحريض على التصعيد.

**** هذا الخلاف فتح باب تساؤلات حول مدى توافق رؤية البلدين إزاء ما بعد الحرب في اليمن.**

◄ **السيناريوهات المتوقعة على مستوى العلاقات بين السعودية والإمارات:**

يمكن تصور ثلاثة سيناريوهات رئيسية، وهي من الأكثر احتمالًا إلى الأقل:

1. سيناريو التهدئة والتحوّط الدبلوماسي:

⟵ تخفيف التصعيد مؤقتًا عبر وساطات خليجية (ربما من السعودية بمبادرة منها، أو قطر أو الكويت)، أو بدعم من وسطاء دوليين (الولايات المتحدة / الأمم المتحدة).

⟵ عقد اجتماعات أمنية رفيعة خلال الأشهر المقبلة؛ لحماية مصالح التعاون الخليجي مع تجنيب اليمن ساحة تصادم مباشر بين الرياض وأبو ظبي.

⟵ استمرار التنسيق في مسائل أخرى (الخليج، الطاقة، التعاون الاقتصادي).

**** هذا السيناريو محتمل إذا ما تواصلت الدعوات لوقف التصعيد وتم التأكيد على المصالح المشتركة بينهما.**

2. سيناريو توتر طويل الأمد مع تجميد شامل:

← استمرار التباعد الاستراتيجي حول اليمن قد يطول؛ ليشمل ملفات أخرى (السودان، القرن الإفريقي، أو مواقف في مجلس التعاون).

← قد يتحوّل الخلاف إلى توتر طويل الأمد في التنسيق داخل «التحالف العربي»، وحتى داخل أطر تنسيق خليجية أخرى مثل (سياسات الطاقة والاستثمارات).

← احتمال بروز حواجز سياسية وأمنية مؤقتة تِضعف التنسيق في الملفات الإقليمية الحسّاسة.

**** هذا السيناريو وارد إذا تعمّق الخلاف ولم تتوصل الرياض و أبو ظبي إلى آلية تفاهم.**

3. سيناريو تدهور خطير (غير مرجّح حاليا):

← انزلاق الخلاف إلى قطيعة دبلوماسية جزئية أو كاملة، مع انسحاب أعمق من التعاون الأمني والاقتصادي.

← تأثيرات على مواقف دول الخليج داخل الأطر الدولية، مثل (OPEC+، مجلس التعاون).

← خطر تفكك بعض الترتيبات السياسية في اليمن لصالح قوى أخرى (الحوثيين/ إيران).

**** هذا السيناريو أقل احتمالاً في المدى القصير؛ لأن العلاقات السعودية – الإماراتية عميقة ومتداخلة في ملفات متعددة، لكن سياسات إرتجالية على الأرض قد تدفع في هذا الاتجاه.**

◄ ما الذي سيحدّد مسار العلاقات؟

- **العوامل المؤثرة داخليا:**

← قدرة كل طرف على إدارة الملفات اليمنية بعيداً عن الاستحقاقات الأمنية المباشرة.

← مدى نجاح اليمنيين أنفسهم في العودة إلى مسار سياسي مستقل؛ يُقلّص التدخلات الخارجية المتنافسة.

- **العوامل الإقليمية والدولية:**

⟵ دور الولايات المتحدة والدول الأوروبية كمسهّلين لحوار سعودي – إماراتي.

⟵ احتياجات سوق النفط والتعاون في (OPEC+)، حيث التزام التنسيق الخليجي مهم لتوازن الأسعار والطاقة العالمية.

◄ خلاصة تقييمية للوضع الحالي والسيناريوهات المتوقعة:

الجانب	الوضع الحالي	السيناريو المرجح
العلاقات السعودية – الإماراتية	توتر جدي لكنه ليس انفصالاً كاملاً.	تهدئة دبلوماسية مع ضغوط لتفاهم استراتيجي.
اليمن كملف	أزمة معقدة بين مصالح مشتركة ومتباينة.	استمرار الجهود السياسية مع مخاطر تجدد العنف.
التأثير الإقليمي	خسائر ممكنة في التنسيق.	استقرار نسبي مدعوم بالوساطة.

إن ما يجري في اليمن اليوم لا يغذي فقط الديناميات المحلية داخل البلاد، بل يعكس تباينات أعمق في مقاربة الرياض وأبو ظبي لمستقبل المنطقة بعد عشر سنوات من الحرب، والتعامل مع هذا التباين عبر تشاور سياسي ودبلوماسي هو مفتاح تجنّب مزيد من التدهور في العلاقات الثنائية وتحقيق استقرار أكثر ديمومة في اليمن والمنطقة.

◄ ثانيا: انعكاسات التوتر السعودي – الإماراتي على المملكة الأردنية الهاشمية:

في ضوء التصعيد في اليمن وما يحمله من توترات سعودية – إماراتية محتملة، يمكن رصد انعكاساته على الأردن على مستويات سياسية وأمنية واقتصادية، مع مراعاة خصوصية موقع عمّان وعلاقاتها المتوازنة مع الطرفين، وعلى النحو التالي:

❖ **الانعكاسات السياسية والدبلوماسية:**

⟵ ضغط على سياسة التوازن الأردنية: يرتبط الأردن بعلاقات استراتيجية وثيقة مع السعودية، وفي الوقت نفسه بعلاقات سياسية – اقتصادية مهمة مع الإمارات، وأي توتر حاد بين الطرفين يضع عمّان أمام معادلة حساسة لتجنّب الإنحياز العلني، ويدفع الأردن إلى تعزيز خطاب الحياد الإيجابي والدعوة للحلول السياسية، كما فعل في أزمات خليجية سابقة.

⟵ تراجع هامش العمل العربي المشترك: حيث يؤدي تصاعد الخلافات الخليجية إلى إضعاف المنظومة العربية الجماعية، وهو ما يضر بالأردن الذي يعتمد تقليديًا على العمل العربي المشترك، والتنسيق السياسي في الملفات الإقليمية (فلسطين، سوريا، العراق).

❖ **الانعكاسات الأمنية:**

⟵ بيئة إقليمية أكثر هشاشة: حيث ينعكس أي تصعيد في اليمن على أمن البحر الأحمر وباب المندب، وإن لم يكن الأردن دولة مشاطئة، إلا أنه يتأثر عبر: (خطوط التجارة، أمن الطاقة، وازدياد احتمالات الاستقطاب الإقليمي).

⟵ إعادة ترتيب أولويات الحلفاء: فانشغال السعودية والإمارات بخلافات متبادلة قد يقلل من التركيز الجماعي على ملفات أمنية أخرى قريبة من الأردن (سوريا، مكافحة الإرهاب)؛ وهذا يدفع عمّان إلى تعزيز اعتمادها على أدواتها الذاتية وشراكاتها الدولية (خصوصاً مع الولايات المتحدة).

❖ **الانعكاسات الاقتصادية:**

⟵ المساعدات والاستثمارات: يعتمد الأردن جزئياً على الدعم الخليجي، وأي توتر سعودي–إماراتي قد يؤدي إلى تباطؤ أو إعادة توجيه بعض المساعدات، أو تسييس الدعم ضمن حسابات إقليمية أوسع، ولا يعني ذلك قطع الدعم، بل زيادة عدم اليقين في توقيته وحجمه.

⟵ العمالة الأردنية في الخليج: أي تباطؤ اقتصادي أو إعادة ترتيب أولويات في الخليج؛ قد ينعكس بشكل غير مباشر على تحويلات الأردنيين العاملين هناك، خاصة إذا تزامن مع ضغوط أمنية أو مالية إضافية.

❖ **الفرص المحتملة للأردن (رغم المخاطر):**

⟵ دور الوسيط الهادئ: بحكم علاقاته الجيدة مع جميع الأطراف، يستطيع الأردن لعب دور قناة تواصل غير معلنة، أو داعم لمساعي التهدئة العربية.

⟵ تعزيز صورته كدولة استقرار: في بيئة إقليمية متوترة، يبرز الأردن مجددًا كدولة مستقرة وشريك أمني موثوق؛ مما يعزز فرصه في الدعم الدولي والاستثماري.

❖ **السيناريوهات المحتملة للأردن:**

- **السيناريو المرجح: «التأثر المحدود والمحسوب»: من خلال استمرار سياسة التوازن، حيث يؤدي إلى: تأثر اقتصادي وسياسي غير مباشر دون صدمات حادة، مع بقاء العلاقات الأردنية** – الخليجية مستقرة رغم التوترات البينية.

⟵ سيناريو ضاغط (أقل احتمالًا): فإذا طال أمد الخلاف السعودي – الإماراتي؛ تقل فعالية الدعم العربي، ويزداد العبء على الاقتصاد الأردني، وتتقلص مساحة المناورة السياسية.

⟵ سيناريو إيجابي (مشروط): وذلك بنجاح التهدئة الخليجية؛ حيث يعيد الزخم للتنسيق العربي، ويمنح الأردن هامش حركة أوسع ودعمًا أكثر انتظامًا.

❖ **خلاصة:**

الأردن ليس طرفًا مباشرًا في التصعيد اليمني، لكنه متأثر به بحكم موقعه واعتماده على الاستقرار الإقليمي، ويتمثل التحدي الأساسي لعمّان في: الحفاظ على علاقات متوازنة مع الرياض وأبو ظبي، تحييد الخلافات الخليجية عن مصالحه الاقتصادية والأمنية، واستثمار سمعته كدولة عقلانية مستقرة في بيئة مضطربة.

◄ ثالثا: خيارات صانع القرار الأردني في التعامل مع تداعيات العلاقة السعودية – الإماراتية على ضوء التصعيد في اليمن:

في ضوء التصعيد في اليمن وتداعياته على العلاقة السعودية–الإماراتية، تتعدد خيارات صانع القرار الأردني، لكنها جميعًا محكومة بثلاثة ثوابت: حماية الاستقرار الداخلي، الحفاظ على شبكة العلاقات الخليجية، وتجنّب الإنجرار إلى محاور متصارعة، وفيما يلي عرض منهجي لخيارات صانع القرار (وليس سيناريوهات)، مع كلف كل خيار ومكاسبه:

❖ **الخيار الأول: خيار التحوّط الدبلوماسي (الخيار المرجّح):**

- **المضمون:**

⟵ الالتزام بسياسة الحياد الإيجابي وعدم الإنحياز لأي طرف.

⟵ دعم الحلول السياسية في اليمن دون الخوض في تفاصيل الخلاف السعودي–الإماراتي.

⟵ استخدام قنوات هادئة وثنائية مع الرياض وأبو ظبي كلٍّ على حدى.

- **الأدوات:**

⟵ خطاب سياسي متوازن.

⟵ دبلوماسية هادئة غير إعلامية.

⟵ تنشيط العمل عبر الجامعة العربية دون تصدّر المشهد.

- **المكاسب:**

⟵ حماية العلاقات مع الطرفين.

⟵ تقليل المخاطر الاقتصادية (مساعدات، استثمارات، تحويلات).

⟵ الحفاظ على صورة الأردن كدولة عقلانية.

- **الكلفة:**

⟵ محدودية التأثير المباشر في مجريات الأزمة.

⟵ بقاء الأردن متلقيًا للنتائج لا صانعًا لها.

**** هذا الخيار هو الأقل كلفة والأكثر انسجامًا مع التجربة الأردنية السابقة.**

❖ **الخيار الثاني: خيار الوساطة المحدودة وغير المعلنة:**

- **المضمون:**

⟵ لعب دور قناة تواصل خلفية(Backchannel) بين السعودية والإمارات إذا طُلب ذلك.

عدم طرح مبادرات علنية، بل الاكتفاء بتقريب وجهات النظر أمنيًا أو سياسيا.

- **الأدوات:**

⟵ علاقات شخصية على المستوى القيادي.

⟵ تنسيق مع أطراف ثالثة (الكويت، مصر، الولايات المتحدة).

⟵ توظيف الثقة الأردنية في الملفات الأمنية.

- **المكاسب:**

⟵ تعزيز الوزن السياسي للأردن.

⟵ تثبيت موقعه كطرف موثوق إقليميًا.

⟵ إمكانية ترجمة الدور السياسي إلى دعم اقتصادي لاحقا.

- **الكلفة والمخاطر:**

⟵ خطر الفشل إذا تعمّق الخلاف.

⟵ احتمال استياء أحد الطرفين إذا شعر بعدم الحياد الكامل.

**** خيار ممكن لكنه مشروط بطلب أو قبول خليجي واضح.**

❖ **الخيار الثالث: خيار تعزيز الارتباط الاستراتيجي بالسعودية:**

- **المضمون:**

⟵ ترجيح الكفة السعودية بوصفها: الشريك الحدودي الأهم، والداعم الاقتصادي والسياسي الأعمق تاريخياً.

- **الأدوات:**

⟵ تنسيق سياسي أوضح في الملفات الإقليمية.

⟵ تكثيف التعاون الأمني والاقتصادي الثنائي.

- **المكاسب:**

⟵ ضمان دعم سعودي مستقر.

⟵ تعزيز أمن الحدود والطاقة.

⟵ وضوح استراتيجي في بيئة مضطربة.

- **الكلفة:**

⟵ توتر محتمل مع الإمارات.

⟵ خسارة جزء من هامش المناورة الدبلوماسية.

⟵ تعارض مع نهج التوازن التقليدي للأردن.

**** خيار دفاعي أكثر منه هجومي، ويُستخدم عند ارتفاع مستوى التهديد.**

❖ **الخيار الرابع: خيار تنويع الشراكات وتقليل الاعتماد الخليجي:**

- **المضمون:**

⟵ تقليص الحساسية تجاه الخلافات الخليجية عبر: تعميق الشراكات مع: أوروبا، الولايات المتحدة، شرق آسيا، والمؤسسات الدولية.

- **الأدوات:**

⟵ تسريع برامج الإصلاح الاقتصادي.

⟵ استقطاب استثمارات غير خليجية.

⟵ تفعيل دور الأردن في مشاريع إقليمية أوسع (طاقة، نقل).

- **المكاسب:**

⟵ تقليل المخاطر الخارجية.

⟵ استقلالية أكبر في القرار.

⟵ استقرار طويل الأمد.

- **الكلفة:**

⟵ يحتاج وقتًا طويلًا.

⟵ لا يعالج الضغوط الآنية.

⟵ لا يغني عن الدعم الخليجي على المدى القصير.

**** خيار استراتيجي طويل الأجل، لا بديل فوري.**

❖ **الخيار الخامس: خيار الانكفاء والتركيز الداخلي:**

- **المضمون:**

⟵ خفض الانخراط الإقليمي إلى الحد الأدنى.

⟵ التركيز على: الاقتصاد، الأمن الداخلي، والملفات المعيشية.

- **المكاسب:**

⟵ تقليل المخاطر السياسية.

⟵ توجيه الموارد للداخل.

- **الكلفة:**

⟵ تراجع الدور الإقليمي.

⟵ فقدان أوراق التأثير.

⟵ تحوّل الأردن إلى متأثر سلبي بالأحداث.

**** خيار اضطراري وليس مفضلًا في الحالة الأردنية.**

❖ **الخلاصة الاستراتيجية:**

الخيار	الواقعية	الفائدة	الكلفة
التحوّط الدبلوماسي	عالية	مستقرة	منخفضة
الوساطة الهادئة	متوسطة	مرتفعة مشروطة	متوسطة
الانحياز النسبي	متوسطة	أمنية	مرتفعة سياسيا
تنويع الشراكات	طويلة الأمد	استراتيجية	زمنية
الانكفاء	منخفضة	محدودة	مرتفعة

**** الخيار الأمثل عمليًا: مزيج بين التحوّط الدبلوماسي + الاستعداد للوساطة الهادئة + تنويع تدريجي للشراكات.**

ثالثا: «تطورات الصراع الفلسطيني الاسر ائيلي وتاثيرة على الاردن»

❖ المقدمة:

- تِعدِ القضية الفلسطينية أهم وأعقد القضايا التي أثرت، وما تزال تؤثر، في الأردن على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية. فالأردن هو الأقرب جغرافيًا لفلسطين، ويتقاسم معها أطول حدود، كما ارتبط الشعبان بتاريخ مشترك امتد لفترة كان فيها سكان الضفة الغربية جزءٍا من الدولة الأردنية قبل قرار فك الارتباط عام 1988. ومنذ نكبة 1948، استقرّ في الأردن نحو 40% من اللاجئين الفلسطينيين، وتواصلت موجات الهجرة إليه عبر العقود، مما جعل القضية الفلسطينية جزءٍا أساسيًا من البنية الوطنية والاجتماعية الأردنية.

- يناقش هذا الجزء من التقرير الاستراتيجي تاثيرات الصراع الفلسطيني الاسرائيلي على الاردن وتداعيات مابعد حرب غزة واتفاق السلام برعاية امريكا. يتعرض التقرير للموقف الاردني من الاحداث الجاريه في غزة وكيف تعامل الاردن معها بعقلانيه بعيدا عن المغامرات والاصطفافات. المحور الاول في هذ التقرير يتعرض لتداعيات مابعد حرب غزة وكيف سيكون شكل الادارة ومشكلة نزع سلاح الفصائل الفلسطينيه. في المحور الثاني يتم استعراض التحديات التي انشاتها الاحداث في غزة والضفة الغربيه مابعد السابع من اكتوبر 2025 وتاثيراتها على الاردن. بقية المحاور تناقش نقاط الضعف والقوة والسيناريوهات المحتمله للصراع الفلسطيني الاسرائيلي.

❖ الموقف الاردني من القضية الفلسطينية:

- يرى الأردن أن إقامة دولة فلسطينية مستقلة، وذات سيادة على حدود الرابع من حزيران/يونيو 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، هو مصلحة وطنية عليا لا تقل أهمية عن أي ملف داخلي. فوجود دولة فلسطينية قابلة للحياة يشكّل الضمانة الوحيدة لمعالجة القضايا الجوهرية التي ترتبط مباشرة بالأمن القومي الأردني، وعلى رأسها قضية اللاجئين، والحدود، والقدس، والمياه. كما أن قيام هذه الدولة يوفر الإطار الطبيعي لعودة اللاجئين وحماية الإستقرار الإقليمي ومنع أي سيناريوهات تهجير أو ضغوط ديمغرافية قد تطال الأردن.

❖ حرب غزة والدور الاردني:

- أظهر الأردن خلال حرب غزة مستوى غير مسبوق من الحراك السياسي والدبلوماسي والإنساني، في إطار رؤية تعتبر حماية الفلسطينيين ومنع تفجير الجبهة الغربية للأردن مسألة أمن قومي. فمنذ الأيام الأولى لتصاعد العمليات العسكرية، انخرط جلالة الملك عبدالله الثاني في دبلوماسية مكوكية نشطة شملت أكثر من 30 زيارة خارجية خلال السنة الأولى للحرب، التقى خلالها 180 قائدًا وزعيمًا حول العالم، من بينهم الرئيس الأميركي ورئيس الوزراء البريطاني، إلى جانب قادة عرب ومسؤولين دوليين. كما تلقّى جلالته نحو 90 مكالمة هاتفية مع قادة ورؤساء حكومات، في إطار تحركات تهدف إلى حشد موقف دولي لوقف الحرب وفتح ممرات إنسانية إلى غزة.

- لقد اتخذ الأردن موقفًا سياسيًا واضحًا منذ اليوم الأول للحرب؛ إذ استدعى سفيره من إسرائيل ورفع مستوى الخطاب الرسمي المعارض للسياسات الإسرائيلية إلى مستوى لم يشهده المشهد الأردني منذ محاولة اغتيال خالد مشعل عام 1997. وهددت القيادة الأردنية صراحةً بـ قطع العلاقات مع إسرائيل إذا أقدمت الأخيرة على تنفيذ أي تهجير للفلسطينيين من غزة أو الضفة الغربية، معتبرة أن هذا السيناريو يُعد تهديدًا مباشرًا للأمن الوطني الأردني.

- على الصعيد الإنساني، كان الأردن من أوائل الدول التي أطلقت جسور إغاثة جوية وبرية إلى قطاع غزة. فخلال شهر واحد فقط على بدء الحرب، أرسل الأردن 11 طائرة إغاثة محمّلة بالأدوية والمعدات الطبية والمساعدات العاجلة. كما أنشأ الأردن مستشفى ميدانيًا في خان يونس — وهو ثاني مستشفى أردني بعد مستشفى تل الهوى الذي أُنشئ عام 2009 — للمساهمة في التخفيف من الكارثة الإنسانية. وفي نوفمبر 2024، نفذ الأردن أول عملية إسقاط جوي للمساعدات إلى داخل القطاع، في خطوة شكّلت سابقة دفعت دولًا أخرى، بما فيها الولايات المتحدة، إلى تبني الأسلوب نفسه لاحقًا.

- أما على المستوى القانوني والدبلوماسي الدولي، فقد دعم الأردن دعوى جنوب أفريقيا أمام محكمة العدل الدولية والمتعلقة بالاتهامات الموجهة لإسرائيل بارتكاب جريمة الإبادة الجماعية في غزة، انسجامًا مع موقفه الداعم للقانون الدولي وحماية المدنيين ورفض الإفلات من العقاب.

⬅ لقد عكس الدور الأردني في حرب غزة مزيجًا من الحزم السياسي، والتحرك الدبلوماسي الفاعل، والحضور الإنساني المباشر، بما يعزز رؤيته بأن استمرار الحرب، أو أي محاولة لتغيير الواقع الديمغرافي في فلسطين، يُعدّ تهديدا استراتيجيًا يستوجب مواجهة شاملة على كل المستويات.

❖ المحاور الرئيسية:

المحاور الستة التاليه تتناول تداعيات حرب غزة على الاردن وتحديات التطورات في الضفة الغربيه على الاردن ونقاط القوة والضعف في الموقف الاردني والسيناريوهات المتوقعه وكيفية تعامل الاردن مع هذه التحديات من خلال طرح بعض الخيارات الاستراتيجيه التي يمكن لصانع القرار الاردني ان يتخذها.

◀ المحور الأول: تداعيات ما بعد حرب غزة على الأردن:

1. مستقبل غزة بعد الحرب وآليات الحكم الدولي المقترح.

- رفض الاردن ، بشكل رسمي المشاركة في القوة الدوليه المقرر انشاؤها في غزة لما لها من تبعات على علاقة الاردن بالاطراف الفلسطينيه المختلفه. على أن الاردن ترك الباب مفتوحا للمساهمه في تدريب قوات الشرطه التي ستدير القطاع مستقبلا وهذا امر استباقي حميد لما له من اهمية في وضع الاردن في دائرة التاثير الفلسطينيه.
- لقد كانت أصعب البنود في الوضع بعد حرب غزة هي الكيفية التي ستتم بها عملية نزع أسلحة الفصائل الفلسطينيه لسلاحها باعتبار ذلك من أهداف الحرب الأسرائيليه. لغاية الان لم تتضح الاليه التي ستتم بها تلك العمليه حيث ترفض حماس ومعها بقية الفصائل عملية نزع السلاح بحجة ان حماس لم تهزم حتى يفرض عليها هذا الشرط. فإذا فشلت حماس في تسليم سلاحها، فإن نتنياهو سيستغل ذلك ذريعة لاستئناف الحرب وتفادي الاستحقاقات السياسية الصعبة المقبلة، حسبما ورد في مقال توماس فريدمان.

- ترى أسرائيل أن قوة الاستقرار الدوليه التي اقرها مجلس الامن يجب أن تعمل على نزع سلاح حماس والفصائل قبل دخول واسع للمساعدات ،فهي تربط المساعدات بنزع سلاح الفصائل ، وكذلك تطالب أسرائيل بحرية تحرك قواتها طول فترة نزع السلاح وحرية التدخل متى رأت ذلك ضروريا. إسرائيل في هذا المنحى لا ترى في القوة الدولبة إلا محاولة لتحقيق ما لم تستطع تحقيقة بالحرب من اهداف التي كان من اهمها القضاء على المقاومة المسلحة بشكل كامل وضمان استسلام الفصائل بشكل غير مشروط.

- قوة الاستقرار الدوليه في غزة تواجه مشاكل كبيرة في تشكيلها حيث تتردد الدول الإسلاميه والعربيه في قبول الدعوة الإممية لقيادة القوة. ذلك بسبب عدم وضوح الرؤية فيما يخص هذه القوة وكيفية تعاملها مع الفصائل التي رفضت مسبقا مسالة نزع السلاح مما يعني ان الصدام المسلح بين الطرفين قد يكون حتميا. في هذا السياق برزت تركيا كدولة وحيدة طلبت ان تكون هي قائدة لهذه القوة، وباعتبار علاقتها القوية مع حماس، من الممكن أن تحقق شرط نزع السلاح الذي تبحث عنه إسرائيل، إلا ان أسرائيل ترفض المشاركة التركية بشكل قاطع، وهذا الموقف عبر عنه رئيس الوزراء الإسرائيلي في زيارته الأخيرة الى واشنطن.

- تختلف دول الإقليم مع أسرائيل في نظرتها لموضوع سحب سلاح الفصائل، فبينما ترى اسرائيل أن نزع السلاح يجب ان يكون مدخلا للمرحلة الثانيه من الخطة الامريكيه للسلام ، تقدم تركيا مقاربة مختلفه.فتركيا لا ترى ضرورة لنزع السلاح في المرحله الثانية من الاتفاق وانما في مرحله لاحقة بعد إدخال المساعدات وإعادة الاعمار وتثبيت خطوط التماس ومن ثم يطلب من الفصائل تسليم السلاح.

- تعارض إسرائيل دخول تركيا كقوة استقرار في غزة بسبب التخوف الاسرائيلي من ان ترتهن حماس لتركيا كما كانت مرتهنه لايران. فاسرائيل تبحث عن تدمير حماس نهائيا ولكن وجود تركيا قد يعرقل هذا الهدف . من حسنات دخول تركيا كقائد للقوة انه سيجعل نجاح القوة وخطة الرئيس الامريكي في غزة ممكنا وسيشجع كثير من الدول العربيه والإسلاميه على لعب دور ما في غزة سواءا عملياتيا او لوجستيا.

- من جهة اخرى فإن دخول تركيا في قوة الاستقرار في غزة قد يزيد من نفوذ ها في المنطقه على حساب اسرائيل وبعض الدول العربيه الاخرى، ويزيد ايضا من شعبية اردوغان وتركيا بشكل عام لدى الشارع العربي والفلسطيني.

- وجود تركيا كقوة لها وزن وشعبية في غزة والمنطقة العربية ، وما تمثلة من اسلام سياسي اخواني قد يثير حساسية دول عربيه مثل مصر والسعوديه. ولتجاوز هذه الحساسيه قد يكون وجود تركي مسيطر عليه مرتبط بتوقيتات معينه اهون الشرين.
- بالنسبه للأردن فإن وجود تركيا بما تمثله من تاثير على حماس والفصائل قد يكون أفضل من عدم تشكيل القوة نهائيا. وبهذا السياق قد يكون من الافضل للاردن الانفتاح اكثر على تركيا وابقاء الباب مفتوحا للإستفادة السياسيه والامنيه من وجود تركيا في غزة.

2. تراجع شعبية حماس في القطاع

- بالنسبه لما يتعلق بحماس ودورها في القطاع ومدى شعبيتها او تقبل الناس لها بعد حرب غزة، فقد افادت استطلاعات الرأي التي أجراها المركز الفلسطيني للسياسات واستطلاعات الرأي في الفترة بين شهر مارس 2023 واكتوبر 2025 ، ومن خلال تسعة استطلاعات للراي مع اهل غزة والضفه الغربيه وجها لوجه ، ان الفلسطينيين اقل تقبلا للمقاومه ضد اسرائيل التي استمرت سنتين وكبدت القطاع خسائر غير مسبوقه، وان الفلسطينيين اصبحوا اكثر تقبلا لادارة القطاع من جهات فلسطينيه لا تنتمي لحماس او لا تكون حماس هي المسؤول الاول عن ادارة القطاع.
- رغم ان الاستطلاعات الاخيرة اشارت الى التراجع في اعتبار قرار الهجوم في السابع من اكتوبر صحيحا ، وفي توقعات انتصار حماس في الحرب ، وفي نسبة تاييد حماس فان الغالبية العظمى تعارض تخلي حماس عن سلاحها ولا تعتقد ان اطلاق سراح الرهائن سيؤدي لوقف الحرب على القطاع. ومع ذلك فان حوالي نصف سكان غزة يؤيدون المظاهرات المناهضه لحماس ، ونصفهم تقريبا يريد مغادرة قطاع غزة.
- الاردن يعاني من مايسمى بتاثيرات حماس على الدخل الاردني وبالتالي وجود استطلاعات رأي من داخل غزة تفيد بتراجع القبول الشعبي لها قد يعزز الاجراءات التي اتخذها الاردن بحظر نشاطات حماس على اراضيه اولا وحظر جماعة الاخوان ألمسلمون بشكل عام ثانيا.

3. فصل قطاع غزة عبر «مجلس السلام» المقترح لإدارة غزة.

- بعد تشكيل مجلس السلام الذي يترأسه الرئيس الأمريكي ترامب، وانضمام العديد من الدول العربية ومن ضمنها الأردن اليه، تتراجع أمكانية العودة للحرب كما كانت في السابق. لكن تشكيل هذا المجلس وعدم انضمام دول اوروبية كثير أليه، والخوف من ان يصبح هذا المجلس بديلا عن الدور الذي تقوم به ألامم المتحدة يثير كثير من التساؤلات عن مدى نجاح هذا المجلس ، ومدى قدرته على نزع سلاح الفصائل وحدود المسؤاليات والواجبات للمجلس. لغاية الأن لم تتضح الآلية التي سيعمل بها المجلس ألا ان تشكيل لجنة إدارية لإدارة غزة من قبل تكنوقراط وبرئاسة أحد أبناء غزة تطور بالاتجاة الصحيح. تتميز هذه المرحلة بعدم اليقين الاستراتيجي ونقص المعلومات بشكل يجعل توقع القادم من الصعوبة بمكان. في هذه الحالة فأن نظرية الاختيار العقلاني تفيد بان حسابات الدول في الانضمام لهذا المجلس تنطلق من مصالح الدول العليا وحسابات الربح والخسارة. وفي حالة الوضع القائم ، واهتمام الرئيس ترمب بمجلس السلام ، فإن الدول التي اختارت الانضمام وقدرت ان من الأسلم لها ان لا تعادي الرئيس ترمب في هذه المرحلة يعتبر قرارا غقعقلاني وصائب.

- عملية فصل غزة عن باقي الاراضي الفلسطينيه «بمجلس سلام» قد يكون له تداعيات خطيرة على الاردن الذي يدعوا باستمرار الى اقامة دوله فلسطينيه مستقله على اراضي «67» ومن ضمنها غزة. لا يظهر من التحليلات السياسية المتعلقة بالوضع المستقبلي لغزة ، ان هناك اهتمام بربط غزة مع الجسم الرئيسي وهو الضفة الغربية، وهذا مؤشر خطير لأن فصل القطاع واعتباره تحت ادارة دولية، يخلص أسرائيل من 2 مليون شخص كانوا عبئا على حسابات الديموغرافيا الاسرائيلية. كذلك ما يظهر من البنى التحتية العسكرية التي تبنيها أسرائيل في محيط القطاع وضمن المنطقة الصفراء انها باقية وان التواصل بين قطاع غزة والضفة الغربية مستقبلا غير ممكن. مما يؤيد هذا التصور أن الامريكيين لم يربطوا غزة باي جهة سياديه فلسطينيه ،واحاديث الرئيس ترامب عن اقامة منطقه متطورة تجاريا وسياحيا في غزة ايضا يدل على وجود خطط لفصل غزة عن بقية فلسطين.

- ولكن من الجانب الاخر يمكن اعتبار مجلس السلام بقيادة الرئيس ترمب _والذي أثبت الأمريكيين لغاية الان التزامهم بالانتقال للمرحله التاليه_ هو خير ضمانه يمكن للفلسطينيين ان يعتمدوا عليها في مواجهة التدمير الاسرائيلي والتهجير المرحلي. فقدرة الرئيس الامريكي على تحقيق السلام لغاية الان بالرغم من الضغط الاسرائيلي يعتبر لصالح الفلسطينين ولو نسبيا. كذلك فان وجود اكثر من 200 امريكي يديرون مركز التنسيق المستقل على حدود غزة يشير الى عدم ثقة الامريكيين باسرائيل، وتتم في هذا الموقع مراقبة عملية وقف النار والانسحابات ألإسرائيلية التي ستكون مستقبلا.
- قد يكون وجود امريكا كراعية لمجلس السلام له اهمية كبيرة في تقوية موقف الاردن ومنع اسرائيل من ضم الضفه الغربيه ونزع السيادة الاردنيه عن المقدسات في القدس.
- على الرغم من الخروقات الاسرائيليه الجسيمه إلا أن الاتفاق مازال قائما بفضل تصميم ألإدارة الامريكيه . وهناك تقريبا خمسون دولة الان مشتركة مع الولايات المتحدة في مركز التنسيق المشترك على حدود غزة ، إلا ان المرحله الثانيه من الاتفاق لم تبدأ بعد.
- هناك عدة متطلبات من أجل نجاح اتفاق وقف إطلاق النار على النحو التالي:
  - حضور أميركي نشط وضغط سياسي واقتصادي متواصل.
  - رقابة دولية وتدخل عاجل عند أي تعطيل لتنفيذ بنود الاتفاق.
  - سرعة إدخال المساعدات وفق ما جاء في الاتفاق والتزام إسرائيل بالانسحاب من المناطق المنصوص عليها.
  - رفض الوصاية الأجنبية والاعتراف بدور معين للفصائل والسلطة الفلسطينيه في إدارة القطاع خلال الفترة الانتقالية.
  - إنهاء حالة الانقسام الفلسطيني ودمج غزة بالضفة ووقف سياسة فرض الأمر الواقع.

◄ المحور الثاني: تحديات التطورات في الضفه وقطاع غزة على الاردن

التطورات الاخيرة في فلسطين المتمثله بتوقف الحرب على غزة بشكل رسمي مع استمرارها ولكن بوتيرة اقل من خلال الخروقات الاسرائيلية المتعدده، وكذلك استمرار محاولات الضم الاسرائيليه الممنهجة لإراضي ألسلطه الفلسطينيه يشكل تحديا كبيرا للاردن. من خلال استعراض هذه التطورات برزت في هذه الدراسه اهم التحديات التي يحتاج الاردن وبشكل عاجل التعامل معها قبل ان تتفاقم الى أزمه أنسانيه وأمنيه يصعب التعامل معها.

- **التحدي الاول: تمدد اليمين الإسرائيلي الديني–القومي.**

← يواجه الأردن تصاعدًا في الخطاب الإسرائيلي اليميني المتطرف الذي يتبنى رؤية توسعية–إحلالية تسعى إلى إفراغ فلسطين من سكانها. ويروّج بعض قادته لمفهوم «الوطن البديل» باعتبار الأردن مكانًا لتوطين الفلسطينيين. وقد كشفت الحرب الأخيرة على غزة عن محاولات إسرائيلية لاستغلال الظرف الميداني للدفع باتجاه تهجير قسري يهدد الأمن القومي الأردني بشكل مباشر.

← على الصعيد الدولي، تعمل الحكومة الإسرائيلية على إفشال أي تحرك يهدف إلى الاعتراف بالدولة الفلسطينية أو فرض حل سياسي على أساس حدود 1967، وذلك بالنظر إلى كونه تهديدا لفكرة "الدولة اليهودية". ويتقاطع هذا الموقف مع مصالح الأردن الحيوية، إذ يعتبر بقاء الفلسطينيين على أرضهم ومنع أي تهجير خطًا أحمرًا ومصلحة استراتيجية عليا.

← وفي السياق نفسه، أكد جلالة الملك عبد الله الثاني في قمة القاهرة للسلام (21/10/2023) رفض الأردن المطلق لأي مخططات تهجير للفلسطينيين، واعتبر ذلك تهديدًا مباشرًا للأمن الوطني الأردني. كما جدّد رئيس الوزراء الأردني في 26/10/2023 الموقف ذاته، مؤكدًا أن تهجير الفلسطينيين من أرضهم "خط أحمر" يُعد بمثابة إعلان حرب على الأردن.

- لا يقتصر الصراع داخل إسرائيل على المواجهة الخارجية مع الفلسطينيين، بل يمتد ليشمل صراعًا داخليًا عميقًا بين مكوّنات المجتمع الإسرائيلي ذاته. فمنذ صعود اليمين القومي والديني إلى السلطة، خصوصًا بعد عودة بنيامين نتنياهو إلى المشهد السياسي منذ عام 1996، أخذت الهوية السياسية للدولة منحى جديدًا يقوم على تعزيز التدين القومي وإعادة تعريف المشروع الصهيوني باتجاه يميني أكثر تشددًا. وقد ترتب على هذا التحول تهميش التيارات العلمانية واليسارية التي تبنّت مسار حل الدولتين، مقابل توسيع نفوذ التيار الديني–القومي والمستوطنين، الذين اكتسبوا حضورًا متزايدًا ديموغرافيًا ومؤسساتيًا، بما في ذلك التأثير في السياسات التعليمية والدينية التي تعزز سردية "أرض الميعاد" وتضفي عليها طابعًا سياسيًا تعبويًا.

- ومن جهة اخرى فأن تصاعد نفوذ اليمين المتطرف داخل الحكومة وأجهزة الأمن والجيش، خاصة الفئات الأكثر تشددًا التي تروّج لفكرة بناء "الهيكل الثالث" على حساب المسجد الأقصى، زاد من حدة التوترات الدينية والسياسية في المنطقة. كما باتت النزعة الدينية المتطرفة—التي تنتشر بشكل متسارع في المجتمع الإسرائيلي—تشكل عنصرًا مؤثرًا في مؤسسات الدولة، إذ تشير التقديرات إلى أن نحو ثلث المنتسبين للمؤسسات الحكومية والأمنية ينتمون إلى التيار الديني القومي أو الحريديم، وهو ما يعمّق الطابع الديني للقرار السياسي والأمني.

- تتعمق هذه المخاوف مع التحول الديموغرافي والسياسي داخل إسرائيل. فقد تجاوز عدد سكان إسرائيل عشرة ملايين نسمه (نهاية 2024 — أوائل 2025 حسب التحديثات)، والنسب التقريبية الحالية: نحو 73–75% يهود وحوالي 20–21% عرب (مسجلون كمواطني إسرائيل/دوام إقامة).مع الاخذ بعين الاعتبار أن الاحصاءات الاسرائيليه عادة تستثني سكان الضفه الغربيه وقطاع غزة من سجلاتها.

- التغيير الديموغرافي سبب قلقا دائما لليمين الشعبوي الاسرائيلي واستغل هذه النقطه بشكل مكنه من البناء عليها وزيادة شعبية الاحزاب اليمينيه. وقد أاشار معهد الديموقراطيه الاسرائيلي الى أن نسبة الناخبين اليهود الذين يعرفون عن انفسهم ضمن معسكر اليمين ارتفعت من نحو 46% عام 2019 الى 62% عام 2022 مما يعكس تحولا بنويا في المزاج العام وترسيخا لتفوق اليمين الاسرائيلي وذلك قبل حرب غزة (كيلر-لين, 2022).

◄ **التاثير على الاردن**

⟵ التحوّل باتجاة اقصى اليمين أحدث تبدلٍ واضحٍا في جدول أولويات النخب الإسرائيلية؛ فقد تراجع الاهتمام التقليدي بالحساسية الأردنية تجاة موضوع الوطن البديل وبالاستقرار في الجوار الشرقي، لتحل محله أجندة توسعية يقودها التيار الاستيطاني في الضفة الغربية، مع تصاعد الدعوات لفرض واقع أحادي ينسف أي إمكانية لحل سياسي.

⟵ تنعكس هذه التحولات على الأردن بشكل مباشر، إذ يشكل تغوّل النزعة الدينية المتشددة داخل إسرائيل حكومةٍ ومجتمعٍا ، تحديًا استراتيجيًا يمسّ الهوية والكيان ويمتد إلى مستقبل الوضع في القدس والضفة الغربية وحدود الدولة الأردنية وأمنها القومي. ومما يزيد الامر سوءا الدعم الامريكي من قبل اليمين المسيحي او مايسمى بالصهيونية المسيحية والتي من روادها السفير الأمريكي بالقدس هاكابي الذي يدعم اليمين الاسرائيلي بالسيطرة على الضفة الغربية.

⟵ قد لا تجدي الدبلوماسية الاردنية الفاعلة في هذه المرحلة كثيرا ويجب عدم الارتكان الى العلاقات الدبلوماسية فقط لحل هذه الاشكاليات المهددة للامن الوطني. ويكون من الافضل في هذه الحالة استشراف المستقبل بطريقة فاعلة واستحضار سيناريزهات المواجهة وكذلك ضرورة ان لا تكون القدس مسالة اردنية فقط بل الواجب تعزيز العمل الاسلامي المشترك مع الدول الاسلامية الفاعلة وعقد مؤتمرات أسلامية للتريف بخطر اليمين الاسرائيلي على الوضع في القدس والضفة الغربية.

■ **التحدي الثاني: احتمالية الترانسفير أو الضغط الديموغرافي على الضفة الغربية.**

⟵ لا توجد احصائيه رسميه لعدد الفلسطينيين الذين يحملون الجنسيه الأردنيه ويعيشون في الضفه الغربيه، لكن بعض التقديرات تضع العدد بين80000-400000. هذا العدد الضخم يثل مشكلة للارن اذا ما نفذ اليمين المتطرف تهديداتع بترحيلهم الى الاردن.

- يرى الاردن ان انشطة الجيش الاسرائيلي في الضفه الغربيه وتصريحات الوزراء اليمينيين مثل سموترش وبن غفير ، ألذي اعلن ان عام 2025 سيكون عام السيادة على يهودا والسامره في إشاره للضفه الغربيه تصعيدا خطيرا في العلاقه مع ألأردن.
- إدارة المستوطنات في وزارة الدفاع عملت خلال فترة حرب غزة على رسم خرائط السيادة، بما يمهّد لتطبيق السيادة الإسرائيلية على 82% من الأراضي. ووفق المقترح، سيستمر الفلسطينيون بإدارة شؤونهم المحلية مؤقتاً، لكن دور السلطة الفلسطينية سيتقلص تدريجيًا لصالح بدائل إدارية مدنية إقليمية.
- وتحت غطاء حملتها العسكريه على غزة اتخذت الحكومه الاسرائيليه اجراءات غير مسبوقه لتعزيز قبضتها الامنيه على الضفه الغربيه من خلال سياسات الضم والتهجير، وجعل الضفه الغربيه ومناطق سيطره السلطة الفلسطينيه مناطق غير قابلة للحياة بطريقه ممنهجه الهدف منها تعزيز الشعور لدى الفلسطينيين بضرورة الهجرة الى الاردن او اي دوله اخرى.
- الخطورة ان هذه الاجراءات هي عرض ونتيجة وليست غاية بحد ذاتها اي انها عملية ممنهجه تعبر عن اجراءات اسرائيلية مدفوعه باجندة يمنيه من احزاب دينيه-قوميه اسرائيليه الهدف منها تهويد الارض ونزع اي صفه غير يهوديه عنها. وقد عبر كثير من الساسه اليمنيين الاسرائيليين

◀ التاثير على الاردن

- التهديد الاساسي للإردن يتمثل في المحاولات المتكرره لشرعنة ضم الضفه الغربيه ورام الله والقدس الشرقيه الى اسرائيل، مما يهدد الاستقرار والتنوع السكاني الاردني ويعمل على تغيير ديموغرافي واقتصادي واجتماعي وامني كبير.
- الاجراءات الاسرائيلية اليمنيه داخل الضفة الغربيه ومحاولة تغيير الواقع له تداعيات كبيرة على البيئة الداخليه الاردنيه دفعت الاردن الى ان يعتبر اي تهجير قسري للفلسطينيين الى الاردن بمثابة اعلان حرب. لكن اسرائيل تدرك خطورة تهجير عدد كبير الى الاردن وبديلا عن التهجير باعداد كبيرة فهي تتبع سياسة التهجير الناعم من خلال جعل الواقع على الارض الفلسطينية غير قابل للحياة، وذلك بتدمير ممنهج للبنى التحتية الفلسطينية وتقويض عمل السلطة الفلسطينية ومؤسساتها الخدمية. هذا الواقع قد يجبر حملة الجنسية الاردنية من الفلسطينيين على الهجرة الى الاردن.

- ← الاجراءات التي تتخذها ألحكومة اليمينه الإسرائيليه في تغيير الوضع القائم في القدس باتجاه تهويد زماني ومكاني هي عملية زعزعة لشرعية القيادة الأردنيه . لذلك كان موقف الملك واضحا في رفض صفقة القرن التي تعطل الشرعيه الاردنيه وتمنح القدس عصمة أبدية لإسرائيل.
- ← اجراءات ضم الضفه الغربيه الناعمة التي اتخذتها الحكومه الاسرائيليه تمثلت بمايلي:
  - الاقتحامات المتكررة لمناطق الضفه الغربيه بشكل غير مسبوق وملاحقة النشطاء.
  - تجريف الاراضي والبنيه التحتيه من طرق ومواصلات ومنع اعادة البناء.
  - زيادة الحواجز الامنيه وتقطيع مناطق الضفه والاراضي الفلسطينه الاخرى الى كنتونات صغيرة بفعل الحواجز ،وجعل التنقل بين المناطق صعب على المواطنين.
  - خنق الضفه ماليا ومنع الاموال من الوصول الى السلطة الفلسطينيه.
  - محاولة انهاء وجود الانروا لانها تبقي قضية اللاجئين حيه.
  - هجرت قسرا العديد من القرى وسمحت للهود المتطرفين بالاعتداء على تجمعات الفلسطينيين.

- **التحدي الثالث: تقويض السلطة الفلسطينية ونزع الشرعية عنها.**

- ← يعتبر تقويض السلطة الفلسطينيه وحث الدول الاخرى على عدم النعامل معها، واعتبار السلطه الفلسطينيه شريكا فيما حدث في غزة، هي احدى الادوات التي تستخدمها اسرائيل لانهاء اي سلطه يمكن ان تطالب باقامة دوله فلسطينيه وتكون مقبوله دوليا.
- ← صعدت اسرائيل من حربها على وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الاونروا) التي تقدم الخدمات لملايين الاردنيين ذوي الاصول الفلسطينيه. حيث تسببت الضغوط الاسرائيليه في ازمه ماليه للوكاله بعد اتهامها بالعمل مع حماس ، وهذه ادعاءات ثبت بطلانها لاحقا لكنها تسببت في ان علقت 16 دوله تمويل الاونروا مما زاد من الضغوط الاقتصاديه والاجتماعيه المحليه داخل الاردن. وعلى الرغم من عودة التمويل من هذه الدول باستثناء الولايات المتحده الا انها شكلت سابقه حطيره أضطر الاردن للتعامل معها، وبذل الملك عبدالله جهودا كبيرة لحشد التأييد للانروا.

- مؤخرا اعترفت العديد من الدول بالدوله الفلسطينيه في محاوله لتجنب تفجر الأوضاع في الشرق الاوسط بشكل عام. ذلك إن معظم الدول تدرك أن الفلسطينين في حال لم يجدوا لهم دوله توفر على الاقل متطلبات الحياة الاساسيه، فإن المقاومه المسلحه ضد أسرائيل قد تصبح خيارا لاثاني له.
- وهذا من الاسباب التي تجعل الاردن ودول المنطقه تعمل من اجل المحافظه عاى اتفاقية أوسلو ولو بالحد ألادنى، وان يكون هناك خارطة طريق لاقامة دوله فلسطينيه. الواقع ان الامريكيين هم الاكثر تاثيرا في سياسة المنطقه، ويتضح من الخطه السلام ذات العشرين بندا ميلهم مع مطالب تحقيق امن اسرائيل.

◄ التاثير على الاردن

- مصالح الاردن تتضارب مع اسرائيل في موضوع السلطة الفلسطينيه، فهو يرى ان بقاء السلطة الفلسطينيه ممثلة بعباس في هذه المرحله هو ضمانه لعدم تهجير الفلسطينيين، وايضا ضمانه لعدم انتشار الفوضى وتهريب السلاح، وخاصة اذا ماقررت اسرائيل انهاء وجود السلطه الفلسطينيه بشكل نهائي.
- الاردن يستفيد من المجتمع الدولي الضاغط على اسرائيل وعلى الولايات المتحده لإبقاء السلطه تدير الشؤوون الحياتيه للناس، ولكن التعويل على المجتمع الدولي وحدة غير كاف .
- من الامورالقليلة التي تضغط على إسرائيل وتمنع انهاء السلطة الفلسطينية بشكل نهائي هو الخوف من فراغ السلطه والوفضى التي تعقب ذلك. في هذه الحالة قد يتجة مزيد من الفلسطينيين في الضفه الغربية للمقاومه، وانتشار فوضى السلاح وتهريب الاسلحه. وقد يكون من اسباب بناء الجدار الحاجز بين الاردن واسرائيل على الحدود هو الاستعداد لمرحله انهاء السلطة الفلسطينيه، أو فراغ السلطة وما يعقبة من فوضى وتهريب للأسلحة من الاردن.
- يجب التفكير مليا فيما لو تم انهاء حكم السلطه الفلسطينيه بالكامل وبدون بديل يضمن أمن ألاردن. الاسئلة التي تحتاج الى أجابه هي: ماذا سيكون الدور الاردني الذي استثمر في عباس كثيرا ، وكيف ستكون العلاقه مع الفصائل في حال شغور الموقع؟

- الواضح من التحليلات السياسيه ان دور السلطه الفلسطينيه سينتهي كمؤسسه تهدف الى اقامة دوله وسيتم استبدالها بسلطة ادارة يوميه للشعب الفلسطيني او إدارات منفصله اقليميه او محليه هدفها بيروقراطي فقط، وتهدف الى ادارة الامن بالنيابه عن اسرائيل وتسيير امور الناس الحياتيه دون المطالبه بدوله مستقله. مثال ذلك مجموعات العصابات التي أنشاتها أسرائيل في قطاع غزة لإدارة المنطقة الخالية من حماي وللقضاء على مجموعات المقاومة.

◄ المحور الثالث: تحليل نقاط الضعف والقوة في العلاقة مع إسرائيل من خلال نظام التحليل SWOT:

أولا: نقاط القوة (Strengths):

يمتلك الأردن مجموعة من عناصر القوة التي تعزز قدرته على مواجهة الضغوط والتهديدات الإسرائيلية، خصوصاً تلك المتعلقة بالقضية الفلسطينية والتهجير والوصاية على القدس. هذه القوة ليست عسكرية فقط، بل سياسية ودبلوماسية وقانونية وشعبية ومؤسسية، وتشكل منظومة متكاملة تمنح الأردن قدرة عالية على الصمود والتأثير.

1. الشرعية الدولية والرواية القانونية

- الموقف الأردني يقوم على قرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي ومن مكوناته، حل الدولتين، وقف الاستعمار الاستيطاني، حماية اللاجئين، وضع القدس.
- المجتمع الدولي ينظر إلى الأردن كطرف ملتزم بالشرعية الدولية، ما يجعل إسرائيل الطرف المعتدي أو المنتهك، ويعطي الأردن تفوقاً قانونيًا وأخلاقيًا.

2. الوصاية الهاشمية على القدس

- أحدى أقوى عناصر القوة الأردنية، حيث انها تمنح الأردن دورًا مباشرًا في حماية المقدسات الإسلامية والمسيحية، وهي لا تتعلق بالاردن فقط فالقدس لها اهمية لدى المسلمين في شتى بقاع الارض وتعدٍ خطاً أحمر تجمع عليه الدولة والمجتمع. وهي تشكل رافعة ضغط على إسرائيل وحائط صد أمام محاولاتها تغيير الوضع التاريخي والقانوني في القدس.

3. التحالفات الدولية والإقليمية

⟵ يتمتع الأردن بعلاقات قوية مع الولايات المتحدة، وبريطانيا و الاتحاد الأوروبي و الخليج العربي و مصر و المغرب، حيث يمتلك الملك عبدالله الثاني قدرة استثنائية على حشد الدعم الدولي، كما ظهر في حرب غزة (30 زيارة، 180 لقاء). هذه العلاقات تشكل شبكة حماية تمنع إسرائيل من اتخاذ خطوات متطرفة ضد الأردن، خاصة في ملف التهجير.

4. الوحدة الوطنية والانسجام الشعبي مع الموقف الرسمي

⟵ الأردن يمتلك جبهة داخلية واسعة رافضة للتهجير وداعمة للحقوق الفلسطينية. هذا الانسجام بين الشعب والدولة يجعل أي ضغط إسرائيلي أو سيناريو توطين فاقدًا للقدرة على اختراق الداخل. وفي هذا السيق فالمطلوب هو زيادة التلاحم الشعبي والتوعية بالاخطار القادمة والاهتمام بموضوع الجيش الشعبي وخدمة العلم.

5. الموقع الجغرافي والعمق الاستراتيجي

⟵ يمتلك ألاردن أطول حدود مع فلسطين، مما يجعله لاعبًا لا يمكن تجاوزه في أية تسوية. كما أن موقعه المتوسط بين العراق وسوريا والسعودية وفلسطين يمنحه وزنًا جيوسياسيًا يصعب تجاهله أو تجاوزه.

6. الجيش الأردني والمؤسسات الأمنية المحترفة

⟵ الجيش ألاردني جيش قوي، منضبط، يمتلك خبرة واسعه في حماية ألحدود ومحاربة الإرهاب.

ثانيا: نقاط الضعف (Weaknesses)

1. الاعتماد المتزايد على اسرائيل في الواردات الاستراتيجيه مثل المياه والغاز.

⟵ وافقت اسرائيل حسب اتفاقية السلام على بيع الاردن 50 مليون متر مكعب من المياه سنويا بسعر ثابت وعام 2021 وافق رئيس الوزراء انذاك لابيد على مضاعفة الكميه

⟵ يعتمد الاردن ايضا على اسرائيل بتوفير 40% من الغاز الطبيعي من خلال الخط المتصل بحقل لفياثان في البحر المتوسط .

⟵ رفض استيراد الغاز قد يحيل الاردن الى القضاء الدولي، لإن الشركه الوطنيه NEPCO وقعت اتفاقيه ملزمه لشراء الغاز من اسرائيل لمدة 15 سنه وحتى عام 2030

2. **الفجوة بين الشارع وصناع القرا ر**

⟵ يحاول الاردن ردم الفجوة بين مطالبات الشارع الاردني بموقف اشد صرامه مع الدوله اليهوديه من خلال السماح بمظاهرات ومسيرات وبين رفع حدة الخطاب السياسي من قبل الساسيين الاردنيين.

3. **القلق من التداعيات بعيدة المدى لحرب غزة**

⟵ تخوف من موجة عدم استقرار إقليمي أو عودة تصاعد تيارات الإسلام السياسي، بما فيها جماعة الإخوان المسلمين المنحلة، التي ارتفعت شعبيتها خلال الحرب.

⟵ قدرة هذه التيارات على تعبئة الشارع قد تضع الأردن في وضع مواجهة غير مرغوبة مع إسرائيل.

ثالثا: الفرص (Opportunities)

توفر البيئة الإقليمية والدولية الحالية فرصًا يمكن للأردن استثمارها لتعزيز موقعه:

1. **توظيف المكانة الدولية للأردن**

⟵ تصاعد الانتقادات الدولية لإسرائيل يتيح للأردن لعب دور محوري كوسيط عقلاني وموثوق.

2. **إعادة طرح الدور الأردني في أي تسوية مستقبلية**

⟵ لا يمكن تجاوز الأردن في ملفات القدس، اللاجئين، أو الحدود، ما يعزز حضوره في أي مسار سياسي قادم.

3. **تعزيز الانفتاح السياسي والاقتصادي داخليًا**

⟵ دعم الأحزاب الوطنية ومؤسسات المجتمع المدني يمكن أن يحصّن الجبهة الداخلية ويقلّص مساحة الاستقطاب.

4. بناء تحالفات ضغط متعددة المستويات

← استثمار العلاقات مع الغرب والعالم العربي للضغط على إسرائيل في ملفات التهجير والاستيطان.

رابعا: التهديدات (Threats)

تواجه العلاقة الأردنية–الإسرائيلية تهديدات حقيقية في ظل التحولات الحالية:

1. سياسات الحكومة الإسرائيلية اليمينية

← التوجهات القومية والدينية المتطرفة، خاصة الساعية لضم الضفة الغربية، تشكل تهديدًا مباشرًا للمصالح الأردنية.

2. التهجير القسري أو الناعم

← يُعد التهجير خطًا أحمر أردنيًا، وأي محاولة لفرضه قد تعيد العلاقة إلى حالة "اللا سلم واللا حرب".

3. تصاعد الضغوط على الداخل الأردني

← زيادة الضغط على الأردن قد تعزز شعبية الحركات الإسلامية الراديكالية، وتفتح المجال أمام تهريب السلاح إلى الضفة الغربية عبر الأراضي الأردنية.

4. عدم الاستقرار الإقليمي طويل الأمد

← استمرار حرب غزة وتداعياتها قد يخلق بيئة خصبة للتطرف والعنف العابر للحدود.

- **خلاصة تحليل SOWT**

← يظهر تحليل SWOT أن الأردن، رغم ما يواجهه من نقاط ضعف وضغوط حقيقية، يمتلك منظومة قوة متكاملة تمكّنه من إدارة علاقته مع إسرائيل بحذر وفاعلية. التحدي الأساسي لا يكمن في غياب أدوات الردع، بل في كيفية توظيف عناصر القوة السياسية والدبلوماسية والداخلية دون الانزلاق إلى مواجهات قد تستنزف الدولة أو تهدد استقرارها.

◄ المحور الرابع: السيناريوهات المحتملة لتطور الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي وانعكاساتها على الأردن:

⟵ في ضوء التطورات المتسارعة في الضفة الغربية، لم يعد الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي محصورًا في مسار واحد أو قابلًا للاحتواء ضمن أدوات تقليدية. بل بات يتحرك ضمن بيئة تهديدات متحوّلة ومتعددة المسارات، تتقاطع فيها العوامل العسكرية والسياسية والمجتمعية، ويصعب فيها الفصل بين الفاعلين الرسميين وغير الرسميين.

⟵ تتراوح السيناريوهات المحتملة بين التصعيد الواسع، والإدارة الأمنية للصراع دون حل سياسي، وتسريع نقل مركز الصراع إلى الضفة الغربية، أو محاولة محدودة لإحياء المسار السياسي تحت ضغط دولي. هذا التعدد يفرض على الأردن عدم بناء سياساته على سيناريو واحد، بل اعتماد مقاربة إدارة مخاطر ديناميكية تقوم على الاستعداد المتوازي لعدة مسارات محتملة.

⟵ ويُعد سيناريو التهجير القسري – سواء من الضفة الغربية أو غزة – أخطر هذه المسارات بالنسبة للأردن، كونه سيناريو منخفض الاحتمال لكنه بالغ التأثير، ويمكن أن يتحقق كجزء من سيناريوهات أخرى وليس بالضرورة بصورة معلنة أو مباشرة، ما يجعله تهديدًا كامنًا يتطلب استعدادًا استباقيًا دائمًا.

أولا: سيناريو الضفة الغربية ونقل مركز الصراع إليها (الأكثر احتمالًا)

↔ استمرار العمليات العسكرية والأمنية بوتيرة منخفضة أو متقطعة، مع غياب أي مسار سياسي جاد، واستمرار تدهور الأوضاع الإنسانية والاقتصادية في الأراضي الفلسطينية، خصوصًا في الضفة الغربية. تصعيد واسع في الضفة الغربية نتيجة توسّع الاستيطان، وتراجع قدرة السلطة الفلسطينية، وتصاعد عنف المستوطنين، وظهور فاعلين مسلحين غير منضبطين، بما يؤدي إلى حالة تفكك أمني وسياسي تدريجي.

- **التأثيرات على الأردن:**

⟵ تهديد مباشر للدور الأردني في القدس والمقدسات الإسلامية والمسيحية.

⟵ مخاطر انهيار أو تهميش السلطة الفلسطينية وظهور فراغ أمني.

⟵ تصاعد حساسية قضايا الهوية واللاجئين.

⟵ زيادة الضغوط الإقليمية والدولية على الأردن بوصفه دولة مواجهة واستقرار.

ثانيا: سيناريو المسار السياسي المشروط وإدارة الأزمة (منخفض الاحتمالية)

إطلاق مسار سياسي محدود تحت ضغط دولي، يركز على احتواء الأزمة ومنع الانفجار الإقليمي، دون ضمانات حقيقية لحل نهائي، وقد يشمل ترتيبات مؤقتة في غزة وإصلاحات جزئية في السلطة الفلسطينية.

- **التأثيرات على الأردن:**

⟵ تخفيف نسبي للمخاطر الأمنية قصيرة المدى.

⟵ حماية مؤقتة للدور الأردني في القدس.

⟵ قليل الضغوط الاقتصادية والإنسانية.

⟵ بقاء جذور الصراع دون حل، ما يجعل الاستقرار هشًا.

في جميع السيناريوهات، يبقى الأردن معنيًا ليس فقط بردود الفعل، بل ببناء قدرة وطنية مستدامة على التحمل والاحتواء والوقاية، في ظل صراع طويل الأمد مرشح لإعادة التشكل بدل الانتهاء.

- **خلاصة التقرير:**

يتمتع الاردن بقدرات تمكنه منا التصدى للتحديات الاسرائيليه دون المغامرة بمستقبل الاردنيين، وهنا يجب الاشارة الى ان مايراه الشارع الاردني من خيارات للمقاومه قد لاتكون خيارات استراتيجيه لصانع القرار. في هذا السياق على الاردن ان يحافظ على علاقه مع جميع الاطراف بدون مواجهة غير عقلانيه قد تكلف الاردن خسائر جديده ، وهذا قد يكون ماتبحث عنه اسرائيل من خلال اجراءاتها التوسعيه في الضفه الغربيه وهي تعلم ان التهجير القسري والناعم خط احمر للاردنيين قد يسبب حربا او على اقل تقدير العودة لحالة اللاسلم والاحرب.

اسرائيل وان كانت الحكومه يمنية-قومية-دينية تعمل على ضم الضفه_ الا ان لديها عقلانيه وتدرك خطورة الذهاب مع الاردن الى مرحلة كسر العظم التي ستكون لها اثار مدمره على الامن الاسرائيلي. خسارة دولة مثل الاردن التي تمتلك اطول حدود مع اسرائيل 335 كم ولديها اكبر نسبة من المهجرين الفلسطينيين 40% ولدى الاردنيين قاعده كبيرة من العشائر المواليه للقيادة والرافضه للتصرفات الاسرائيليه.

الضغط على الاردن الى اقصى حد سيزيد من شعبية الحركات الاسلاميه المتحمسه لتجييش الشارع لمثل هكذا قرار. وقد تؤدي الى تنامي الطلب على عمليات تهريب السلاح الى الضفه الغربيه عبر الاردن. الاردن لديه جبهة داخليه متماسكه يمكن البناء عليها كونها واعيه وتستند الى ثلاثية ثابته: العرش,العشيرة والجيش. هذه الركائز يجب دعمها ببرنامج انفتاح سياسي واقتصادي يعزز دور الاحزاب الوطنيه ومؤسسات المجتمع المدني.

رابعا: منظومة التحديث

◄ مقدمة عامة:

ارتبط دخول المملكة الأردنية الهاشمية مئويتها الثانية ببيئة إقليمية ودولية شديدة التعقيد، اتسمت بتغيرات متسارعة في أنماط الصراع والتحالفات، ما فرض على الدولة إعادة تقييم أدواتها السياسية والاقتصادية والإدارية. في هذا السياق، برز مشروع التحديث الشامل بوصفه خيارًا استراتيجيًا يستند إلى رؤية قيادية تستهدف تعزيز مناعة الدولة ورفع قدرتها على الاستجابة الفعّالة للتحديات المستجدة.

وقد تطور هذا النهج الإصلاحي عبر مسار تراكمي منذ عام 1999، ارتبطت مراحله المختلفة بخصوصيات سياسية واقتصادية متباينة، بما يعكس إدراكًا عميقًا لطبيعة المجتمع الأردني وحاجاته، وحرصًا على تحقيق التوازن بين متطلبات التحديث والحفاظ على الاستقرار.

وانطلقت خطط التحديث من مقاربة تسعى إلى تحقيق توازن مدروس بين متطلبات التحديث المؤسسي وضمان قدرة الدولة على التكيّف السياسي والاقتصادي، بما يرسّخ أسس التنمية المستدامة:

- ❖ محور التحديث السياسي: التركيز على العمل البرامجي عبر قوانين الانتخاب[1] والأحزاب[2] لعام 2022، تهدف إلى بناء حياة حزبية أكثر برامجية وتنافسية.
- ❖ محور التحديث الاقتصادي: تركيز أكبر على ملفات الاقتصاد؛ عبر رؤية تمتد حتى 2033 تستهدف رفع معدلات النمو والإنتاجية وفرص العمل[3].
- ❖ محور تحديث الإدارة العامة: الارتقاء الإداري والخدماتي؛ عبر إعادة هيكلة المؤسسات وتوسيع التحول الرقمي وتعزيز المساءلة الأردنية.

تبرز أهمية هذه المحاور الثلاثة في ارتكازها إلى رؤية قيادية استراتيجية، تدرك أن الاستقرار، رغم كونه عنصرًا محوريًا في مسيرة الأردن التاريخية، يتطلب دائمًا إرادة سياسية مستنيرة لضمان استمرار النموذج الأردني المتوازن الذي يستطيع التكيف مع التحولات الجيوسياسية

1- (قانون الانتخاب لعام 2022).
2- (قانون الأحزاب لعام 2022)
3- (خطة التحديث الاقتصادي لعام 202)

الإقليمية المعقدة، من هذا المنطلق، تتجلى الحاجة إلى إعادة النظر في أساليب وأدوات السياسة العامة، مستفيدة من الخبرات والتجارب المتراكمة للدولة، لترجمة أولويات المجتمع وتلبية تطلعاته بشكل منهجي وفعّال، وتركز هذه المحاور على تحقيق التكامل والتنسيق والارتقاء بالقدرات المؤسسية داخل هذه الإطارات الثلاثة، معتمدة على إرادة وطنية جماعية تقوم على توافق شامل حول مشروع وطني بعيد المدى، يتجاوز حدود الأهداف الحكومية قصيرة الأجل، وقد تجسدت هذه الروح الوطنية بشكل واضح في التوجيه الملكي السامي لدولة السيد سمير الرفاعي بتولي رئاسة اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية([1])، ضمّت اللجنة أعضاء من مختلف التيارات السياسية والفكرية ومن مختلف القطاعات المجتمعية، بهدف صياغة توصيات تطويرية للتشريعات المتعلقة بالانتخاب والأحزاب والإدارة المحلية، مع التركيز على توسيع نطاق المشاركة الشعبية في صنع القرار. كما عملت اللجنة على إعداد بيئة تشريعية وسياسية محفزة لدور الشباب والمرأة والأشخاص ذوي الإعاقة في الشأن العام. بهذا المعنى، يُعبّر التحديث عن إرادة وطنية شاملة لا تنحصر في جهة أو طرف بعينه، بل تترجم توافقًا واسعًا يسعى إلى تحقيق الاستقرار والتنمية وتعزيز قدرة الدولة على مواجهة التحديات المستقبلية بثبات ومرونة.

من هذا المنطلق، تبرز خطة التحديث كمشروع يسعى إلى إعادة بناء مقومات الدولة وتطبيق نموذج الحوكمة الاستشرافية بشكل عملي، ويعتمد هذا النموذج على وضع سياسات واستجابات استباقية للأزمات (Anticipatory Government) قبل ظهورها، مع التركيز على تعزيز قدرة الدولة في تحليل السيناريوهات المستقبلية واستشراف الاتجاهات المحتملة، من خلال تبني استراتيجيات عمل مرنة تعتمد على التخطيط المسبق، وبالتوازي مع ذلك، تهدف الخطة إلى رفع جاهزية المؤسسات لدعم عمليات اتخاذ القرار عند ظهور أي إشارات للتغيير، ويمكن من تحسين البنية التشريعية أو تنويع أدوات الاستجابة الحكومية لتعزيز التدابير الوقائية المبكرة، مما يساهم بشكل كبير في التعامل الفعال مع مختلف السيناريوهات المتوقعة، لذلك، تمثل منظومة التحديث إعادة صياغة متكاملة لنموذج العمل المؤسسي للدولة، حيث تعزز من مرونتها واستباقيتها وجودة قراراتها، مما يعزز قدرتها على التكيف مع التغيرات المستقبلية.

1- كتاب تكليف السيد سمير الرفاعي بتولي رئاسة اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية عام 2020.

◄ الجزء الأول: خطة التحديث الاقتصادي

- **أولا: خطة التحديث الاقتصادي**

رؤية التحديث الاقتصادي لعام 2022 جاءت ضمن إطار شامل لتحديث الدولة، معترفا بشكل واضح بعدم كفاءة تطبيق الخطط السابقة بسبب ضعف التنفيذ. وتهدف الخطة إلى وضع خارطة طريق لإصلاحات جوهرية في بيئة الأعمال على مدار السنوات العشر القادمة، مع التركيز على عدة قطاعات منها السياحة، التكنولوجيا المتقدمة، الزراعة، والصناعات المختلفة. تسعى الخطة إلى توفير مليون فرصة عمل خلال الفترة الممتدة بين 2023 و2033، وتشمل (360) مبادرة استثمارية تغطي (35) قطاعاً اقتصادياً، كما تهدف إلى تسريع الرقمنة في المؤسسات الحكومية من خلال تعزيز الاستثمارات في البنية التحتية التكنولوجية. بالإضافة إلى ذلك، تتضمن الخطة (13) مشروعاً ضخماً باستثمارات تُقدر بحوالي (12) مليار دولار.

تنطلق الخطة الخاصة بالتطوير والتحديث الاقتصادي من منظور وطني شامل يهدف إلى إعادة بناء قاعدة الإنتاج في الاقتصاد الأردني بشكل تدريجي، حيث يتركز العنوان الرئيسي حول «فتح الفرص لبناء المستقبل»، وجوهر الخطة يمثل مشروعاً يهدف إلى إعادة تشكيل دورة النمو الاقتصادي لتصبح أقل تعرضاً لتقلبات الاقتصاد العالمي والإقليمي، وتهدف إلى بناء نموذج أكثر استدامة يوفر فرص العمل ويعزز مستوى المعيشة، وتعتمد الخطة على مجموعة من الأهداف الاستراتيجية النوعية، مثل خلق مليون وظيفة خلال العشر سنوات القادمة، وزيادة الدخل الفردي بنسبة (3%) سنويًا، ووضع الأردن بين الدول الأكثر تنافسية في العالم، وتحديد موقع الأردن كدولة تتمتع ببيئة اقتصادية جاذبة وفعالة([1]).

من أجل تحقيق الأهداف المرجوة تقوم الحكومات بتوجيه جهودها نحو ثمانية محركات للنمو الاقتصادي تمثل الدعائم الأساسية للخطة، وتعمل بشكل متكامل لإعادة تنظيم القطاعات الاقتصادية، وتشمل هذه الجوانب: الصناعات ذات القيمة العالية، والخدمات المستقبلية، والابتكار في الاستثمار، وروح ريادة الأعمال، والموارد البيئية المستدامة، وتحسين جودة الحياة، وترسيخ مكانة الأردن كوجهة عالمية، وتتفاعل هذه الجوانب بشكل متسق لبناء نظام اقتصادي قادر على تقديم قيمة مضافة كبيرة في سوق العمل والإنتاج المحلي.

1- خطة التحديث الاقتصادي، البرنامج التنفيذي للفترة من 2023 إلى 2025، وحدة نظام متابعة إلكتروني لرصد الأداء وتسليم المشاريع.

وفيما يتعلق بالبرنامج التنفيذي للفترة من 2023 إلى 2025، فإنه يعد الإطار الذي يسعى لتنفيذ الخطة الاقتصادية، حيث يتم تحويل الجوانب إلى مبادرات ومشاريع وتشريعات تشمل جداول زمنية ومؤشرات للأداء، ومن أجل ضمان التنفيذ الفعال، تم إنشاء وحدة تتضمن نظام متابعة إلكتروني لرصد الأداء وتسليم المشاريع تحت إشراف رئاسة الوزراء، مما يسهل عملية الإشراف والتنفيذ لمتابعة التقدم والتعامل مع أي انحرافات وزيادة الجهود عند الحاجة، وبهذه الطريقة، تتكامل الخطة وجوانبها والبرنامج التنفيذي ونظام المتابعة في مجموعة شاملة من السياسات الاقتصادية، والتي تمثل الأساس للتحول الاقتصادي القادم في الأردن.

تقييم و اقع التنفيذ – قراءة تحليلية في النتائج والاختلالات

تشير المعلومات الرسمية حتى نهاية الربع الأول من عام 2025 إلى أن خطة تحديث الاقتصاد بدأت تطبيقها بشكل مؤسسي، وتم إنجاز حوالي (28.8%) من مجموع أولويات البرنامج التنفيذي([1])، مما يدل على وجود تقدم واضح في مجالات عدة، خاصة في الصناعات ذات القيمة العالية والخدمات المستقبلية والموارد المستدامة والاستثمار، وتم إصدار تحديث البرنامج التنفيذي لعام 2025([2])، بعد إجراء مراجعات شاملة مع القطاع الخاص، مما يظهر قدرة المؤسسة على التكيف وأهمية تعديل استراتيجياتها مع التغيرات الاقتصادية محليًا ودوليًا.

وقد شهد الاقتصاد الأردني في 2025 شهد تحسنًا تدريجيًا مع نمو اقتصادي متوقع حول (2.7-2.8%)، مدفوعًا بقطاعات مثل السياحة والاستثمار الأجنبي المباشر بزيادة (27.7%)، وتحسن في التنافسية الرقمية والتصنيف الائتماني، مع استقرار مالي ونقدي يعكس مرونة الاقتصاد في مواجهة التحديات الإقليمية، مع التركيز على الإصلاحات ضمن «رؤية التحديث الاقتصادي» وأنجزت الحكومة (339) مشروعا من أصل (418) ضمن مجموعة أولويات البرنامج التنفيذي لرؤية التحديث الاقتصادي المخطط إنجازها حتى نهاية عام 2025، بنسبة (81%)، وأنجزت الحكومة (97) أولوية في محرك الصناعات عالية القيمة، تلاها (78) أولوية

1- خطة التحديث الاقتصادي، البرنامج التنفيذي للفترة من 2023 إلى 2025، وحدة نظام متابعة إلكتروني لرصد الأداء وتسليم المشاريع.

2- تحديث البرنامج التنفيذي لعام 2025.

في محرك الخدمات المستقبلية، ثم (74) أولوية في محرك الريادة والإبداع، و(53) أولوية في محرك نوعية الحياة، كما أنجزت الحكومة (37) أولوية في محرك الموارد المستدامة، و(29) أولوية في محرك «الأردن وجهة عالمية» و(27) أولوية في محرك الاستثمار، و(25) أولويات في محرك «بيئة مستدامة»، وتوزعت الأولويات قيد التنفيذ على (36) أولوية في محرك «الموارد المستدامة»، (30) أولوية في محرك «الصناعات عالية القيمة»، (16) أولوية في محرك «الخدمات المستقبلية»، و(8) أولويات في محرك «الأردن وجهة عالمية»، (4) أولويات لكل من محركي «نوعية الحياة» والريادة والإبداع، و3 أولويات في محرك «بيئة مستدامة»، أما الأولويات المتأخرة، فتوزعت إلى (21) أولوية في محرك «الصناعات عالية القيمة»، و(16) أولوية في محرك «الخدمات المستقبلية»، و (11) أولوية في محرك «نوعية الحياة»، و(9) أولويات لمحرك «الموارد المستدامة»، و(8) أولوية في محرك «الأردن وجهة عالمية» و(6) في محرك «الريادة والإبداع»، و(5) أولويات في محرك « بيئة مستدامة»، و(3) أولويات متأخرة في «محرك الاستثمار»[1].

أبرز إنجازات وتوجهات التحديث الاقتصادي في الاردن لعام 2025

- **مرحلة المشاريع الاستراتيجية (2026):** يتحول عام 2026 إلى منصة لتعزيز الإنتاجية وتحفيز الاستثمار الخاص من خلال مشاريع استراتيجية كبرى تعطي دفعة للنمو الاقتصادي.
- **البرنامج التنفيذي الثاني (2026-2029):** تم إطلاق البرنامج التنفيذي الثاني برعاية ملكية، ويشمل (392) مشروعاً استراتيجياً بتكلفة تصل إلى (3.8) مليار دينار، تستهدف تحويل الأردن إلى وجهة عالمية ومركز إقليمي.
- **الاستثمار وبيئة الأعمال:** استمرار العمل على تطوير الحزم الاستثمارية، وتحسين بيئة الأعمال، وأتمتة خدمات الوزارات لتسهيل الاستثمار، مع زيادة الصادرات وتحسنها في قطاعات الأدوية والأسمدة والخدمات الرقمية.
- **المشاريع الهيكلية (الناقل الوطني):** التركيز على مشاريع كبرى مثل الناقل الوطني للمياه، ومشاريع السكك الحديدية (العقبة-الشيدية-غور الصافي) لتحديث البنية التحتية.

1 -إنجاز 339 مشروعا من أولويات التحديث الاقتصادي مخطط تنفيذها لنهاية 2025، موقع المملكة، 2026، www.almamlakatv.com

- **مؤشرات أداء إيجابية (نهاية 2025/2026):** تم إنجاز نحو (66%) من أولويات التحديث الاقتصادي (2025-2023) بنهاية عام 2025، مع توقع تسارع النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي إلى (2.9%) في عام 2026.
- **التشغيل والمهارات:** استمرار البرنامج الوطني للتشغيل لتعزيز خلق فرص العمل، مع توسيع الفروع الإنتاجية والمراكز المهنية.

في هذا الإطار، تم إحراز تقدم ملحوظ في أنظمة المتابعة والتقييم بعد إعادة تفعيل وحدة PMDU*[1] وزيادة دورها في مراقبة الأداء التنفيذي، إضافة إلى تشكيل وحدات متابعة في الوزارات المعنية، وبدأت المؤشرات الاقتصادية الكبرى تُظهر أثار هذا الإصلاح، حيث انخفضت معدلات البطالة قليلا بالمقارنة مع السنوات الماضية، وزاد الناتج المحلي الإجمالي بمعدل يتراوح بين (2.5% و2.7%) مع تسجيل تحسن كبير في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، مع ذلك، لا يزال الوضع الاقتصادي العام يواجه مجموعة من التحديات الهيكلية، وتشير النسبة الحالية من الإنجاز أن أكثر من ثلثي الأولويات لا تزال إما قيد التنفيذ أو في مراحل مبكرة، مما يجعل تقييم نجاح الخطة النهائي مرتبطاً بفترات لاحقة لخطة التحديث الاقتصادي، وتشير البيانات إلى تأخر بعض الأولويات عن الجدول الزمني بينما لم يبدأ التصنيف للبعض الآخر بعد، مما يعكس عبئًا إداريًا على نظام التنفيذ الذي عليه التعامل مع العديد من القطاعات في الوقت ذاته.

على الرغم من تراجع معدلات البطالة، فإن التحسن لا يزال محدودًا ولم يُحقق بعد التغيير الهيكلي المنشود، والفجوة بين الأهداف الطموحة للرؤية وقدرة القطاعات على استقطاب استثمارات وإنتاجية تناسب إقامة سوق نشط ومتوازن ما زالت قائمة – وهو ما يكفي لاستقطاب استثمارات جديدة وتعزيز نمو القطاع دون الحاجة إلى تدخل حكومي – ويعتبر هذا أمرًا شائعًا في المرحلة الأولى من التحول الاقتصادي، ومع ذلك، تتطلب المرحلة المقبلة تدخلات أقوى لمعالجة الاختلالات في التنفيذ وضمان استمرار الزخم.

1- * PMDU: برنامج الأولويات ويعد وثيقة حية ومرنة تخضع للمراجعة والتقييم السنوي، ويتضمَّن إطارًا زمنيًا محددًا للتنفيذ، ونظامًا إلكترونيًا لمتابعة الإنجاز.

بناءٍ على ذلك، يُظهر التقييم الموضوعي أن الخطة بدأت بشكل واعد وأرست قاعدة قوية للمستقبل، لكنها لا تزال في مرحلة يمكن اعتبارها تأسيسية، حيث ترتبط النتائج النهائية بقدرة الحكومة على تنظيم التنفيذ خلال السنوات القادمة وتعزيز التعاون مع القطاع الخاص وضمان استدامة نظام الحوكمة المبني على البيانات والمساءلة.

المرحلة التحويلية (2024–2025): مرحلة الانتقال من التأسيس إلى التنفيذ الحقيقي (إنتاج الأثروقياسه)

خلال الفترة (2022-2023) تم وضع الأسس المؤسسية اللازمة للانتقال إلى تطبيق فعلي للتحول الاقتصادي الشامل، وكانت تلك المرحلة تجربة مبكرة لقدرة الدولة على تحويل الخطة الاقتصادية إلى واقع ملموس، من خلال تقييم استعداد القطاعات، وتحديد نقاط القوة والضعف، ورسم صورة واضحة عن هيكل سوق العمل والاستثمار والقطاعات الإنتاجية، وبالتالي أصبحت هذه المرحلة التأسيسية جزءًا مهمًا لفهم مسار التحديث، حيث كانت النقطة التي بدأت منها عملية التحول.

بينما تمثل الفترة من 2024 إلى 2025 مرحلة التحول الرئيسة في إطار التحديث الاقتصادي، حيث تنتقل الدولة من وضع السياسات والقوانين إلى تطبيق فعلي للمشاريع والبرامج، وتُعتبر هذه المرحلة اختبارًا مباشرًا لمدى نجاح الجهاز التنفيذي في تحقيق الرؤية وبلوغ نتائج ملموسة وقابلة للقياس.

تتميز المرحلة بكونها تبدأ فيه القوة المحركة للنمو بالظهور، ويتضح الأثر الاقتصادي والاجتماعي للخطة من خلال تحسين التشغيل، وزيادة الإنتاجية، وتعزيز جاذبية الاستثمار، كما تعتبر محورًا أساسيًا في تقييم جاهزية المؤسسات، وإعادة تنظيم الأنشطة التنفيذية، وزيادة مستوى المساءلة، مما يضمن الانتقال من مرحلة التحضير إلى مرحلة التأثير والتحول الفعلي في أداء الاقتصاد الوطني، وفيما يلي، سنستعرض تفاصيل محاور هذه المرحلة:

◄ المحور الأول: معدل البطالة والبنية الاقتصادية

نقاط القوة

استقرار الاتجاه العام للبطالة نسبيًا عند مستوى (21–22%) خلال (2023–2024)، ما يشير إلى قدرة الاقتصاد على منع تدهور أكبر رغم الضغوط الإقليمية والاقتصادية([1]).

وجود جهود تحديث اقتصادي تستهدف رفع النمو إلى أكثر من (5%)، بما يعكس توجّهًا رسميًا لإعادة هيكلة الاقتصاد وتحسين التشغيل([2]).

تنامي قطاعات ذات قدرة تشغيلية مستقبلية مثل الصناعة، التكنولوجيا، الطاقة المتجددة، اللوجستيات، والسياحة المتخصصة، رغم أنها ما تزال في مرحلة النمو المبكر.

نقاط الضعف

1. إن بقاء معدل البطالة عند مستوى عالٍ يصل إلى (21.4%) يشير إلى أن الاقتصاد الحالي لا يتمتع بالقدرة اللازمة لتقديم وظائف جديدة، بالرغم من دخول عدد كبير من الشباب إلى سوق العمل سنويا([3]).
2. تسيطر القطاعات الاقتصادية الأردنية التي تساهم بقيمة مضافة منخفضة مثل النقل والتجارة والخدمات، وهي تفتقر إلى الكفاءة التشغيلية العالية ولا ترتبط بسلاسل الإنتاج، مما يحد من قدرتها على استيعاب الأفراد العاطلين عن العمل.
3. هناك نقص كبير في المهارات بين ما يقدمه قطاع التعليم وما يحتاجه سوق العمل الأردني والعربي، حيث تتركز مهارات العديد من الخريجين في مجالات نظرية لا تتوافق مع القطاعات الإنتاجية والتغييرات الاقتصادية.

1- خطة التحديث الاقتصادي، البرنامج التنفيذي للفترة من 2023 إلى 2025، وحدة نظام متابعة إلكتروني لرصد الأداء وتسليم المشاريع.
2- خطة التحديث الاقتصادي، البرنامج التنفيذي للفترة من 2023 إلى 2025، وحدة نظام متابعة إلكتروني لرصد الأداء وتسليم المشاريع.
3- المنتدى الاقتصادي الأردني «الوظائف المستحدثة في المملكة 2024: أين تتركز ولمن تستحدث؟»، عمان.

4. يجب التركيز على النمو في المجالات التي يمكنها توفير فرص العمل، لأنها لم تصل بعد إلى مرحلة «الكتلة الحرجة»، وما زالت في مرحلة نمو مبكرة، مما يجعل تأثيرها على فرص العمل محدوداً.

الفرص

1. إعادة توجيه الاقتصاد نحو القطاعات التي تساهم في الإنتاج عن طريق نموذج يعرف باسم (التحول الإنتاجي)، مما يمنح الفرصة لتطور مجالات الصناعة، التكنولوجيا، الطاقة، والخدمات اللوجستية[1]*.

2. إعادة هيكلة نظام التدريب والتعليم المهني بحيث يرتبط مباشرة بالقطاعات الإنتاجية، مما يساعد على تقليل الفجوة في المهارات وزيادة الاستعداد للعمل لدى العاطلين عن العمل.

3. الانتقال إلى الاقتصاد القائم على الصناعة والتكنولوجيا مع ضمان مستوى عالٍ من الإنتاجية، مما يعزز التنافسية للأردن ويعطي فرص عمل مستدامة برواتب أفضل.

4. التزام الحكومة بتحقيق معدل نمو قدره (5%)، مما يخلق لنا فرصة سياسية واقتصادية لإجراء تغييرات هيكلية كبيرة في الاقتصاد الأردني.

التهديدات

1. إذا استمر النمو الاقتصادي بنفس النسبة الحالية بمعدل النمو الاقتصادي لعام 2025، فإن معدل البطالة سيظل مرتفعاً، لأن هذا النوع من النمو ليس كافيًا لإحداث تأثير كبير في توفير فرص العمل.

2. أصبحت مسألة البطالة موضوعاً حساساً في المجال السياسي والاقتصادي، مما يزيد من تأثيرها على ثقة بالمؤسسات الحكومية.

1- * الخدمات اللوجستية تشمل تخطيط وتنفيذ عمليات نقل وتخزين وتوزيع البضائع بكفاءة. تشمل أنواعها: لوجستيات الإنتاج، البيع، والنقل. وتُعد ضرورية لسلاسل الإمداد، إذ تعزز الكفاءة، تقلل التكاليف، وتحسِن تجربة العملاء. تشمل الاتجاهات الحديثة: الأتمتة، الذكاء الاصطناعي، والخدمات السحابية.

3. إذا توقفت جهود التحول الاقتصادي، سيبقى الأردن في وضع اقتصادي ضعيف، مما يحد من قدرته على خلق وظائف جديدة وزيادة الدخل السنوي للأفراد.

4. تتسبب زيادة الفجوة بين العرض والطلب في سوق العمل في استمرار البطالة الهيكلية لفترة أطول، بسبب ارتفاع عدد الخريجين وقلة الفرص المتاحة.

◄ المحور الثاني: الاستثمار وبيئة الأعمال

نقاط القوة

1. يعد وجود بيئة سياسية وأمنية مستقرة عاملاً رئيسياً لجذب الاستثمارات الخارجية للأردن.

2. يتمتع الأردن بموقع جيوسياسي متميز يعزز دوره كحلقة وصل بين دول الخليج وبلاد الشام والعراق.

3. هناك العديد من اتفاقيات التجارة الحرة التي توفر أسواقاً عالمية واسعة للصادرات الأردنية إلى دول العالم.

4. يضم النظام التشريعي العديد من القوانين الحديثة التي تتعلق بالاستثمار.

5. توفر موارد بشرية مؤهلة ومدربة في مجالات التكنولوجيا والخدمات وقطاع الأدوية.

6. يتميز القطاع المالي والمعرفي بالاستقرار ولديه القدرة على تعزيز النمو.

نقاط الضعف

1. تزايد تكاليف الطاقة والنقل، مما يعيق تنافسية الصناعات.

2. وجود العديد من الجهات الاقتصادية التي تشرف على موضوع الاستثمار وضعف التعاون بينها.

3. بيروقراطية الإجراءات الحكومية في مجال الاستثمار.
4. السوق المحلي محدوداً، مما يدفع المشاريع للتوجه نحو التصدير.
5. اختلاف جودة البنية التحتية بين مختلف المحافظات الأردنية.

الفرص

- التحولات على مستوى المنطقة (عمليات إعادة الإعمار المستقبلية في سوريا وغزة، وإرساء سلاسل قيمة جديدة).
- الفرص المتاحة لقطاع الطاقة المتجددة وهيدروجين أخضر.
- تعزيز موقع الأردن كمركز إقليمي للخدمات الصحية والتعليمية.
- استقرار معدلات نمو قطاعِي الصناعة الدوائية والتكنولوجيا المحلية.

التهديدات

- منافسة إقليمية حادة بين مختلف الدول، حيث تقدم كل منها حوافز سخية.
- تقلبات الاقتصاد العالمي وأسعار الطاقة.
- عدم الاستقرار الجيوسياسي وتأثيره على قرارات الاستثمار.
- بطء التنفيذ مشاريع الخطة الاقتصادية يُضعف ثقة المستثمرين.

◄ المحور الثالث: القطاعات الإنتاجية ومحركات النمو

لا تزال معظم المشاريع الاقتصادية في مرحلة التأسيس، وليست في مرحلة التوسع، وتفتقر هذه القطاعات إلى التجمعات الوظيفية المتخصصة التي تشكل نظام إنتاج متكامل، وتحتاج هذه القطاعات إلى: خفض التكاليف، وجذب استثمارات مؤهلة، وإقامة شراكات صناعية، وتطوير مهارات متخصصة.

◄ المحور الرابع: كلف الإنتاج والطاقة

- تواجه معظم المشاريع الاقتصادية مشكلة ارتفاع تكاليف الطاقة.
- انخفاض كفاءة النقل والخدمات اللوجستية مقارنةٍ بالدول المجاورة.

الخلاصة: لا يمكن للقطاعات الصناعية القوية أن تزدهر في بيئة إنتاج ذات تكلفة عالية.

التوصية: ربط المناطق الصناعية بمصادر طاقة منخفضة التكلفة.

◄ المحور الخامس: التنافسية الاقتصادية

تعتمد قدرة أي دولة على المنافسة على سرعة إنجازها للمشاريع، لتعزز من قوة اقتصادها، ففي الوقت الراهن، تتسم العديد من القواعد والإجراءات التجارية الأردنية بالغموض والتداخل، مما يُطيل أمد الإنجاز، وتعني القدرة التنافسية مدى كفاءة الدولة في الإنجاز بسرعة وفعالية، ويعتمد ذلك على عوامل عديدة، منها جودة القوانين، وسرعة سير العمليات، ومرونة العاملين والشركات، وابتكار الأفكار، وجودة البنية التحتية من طرق ومباني، ومدى استعداد الدولة لتبني التكنولوجيا الحديثة.

◄ المحور السادس: جودة الحياة والخدمات

هذا الجزء بالغ الأهمية لأنه يساعد على تقييم مدى نجاح خطة التحديث الاقتصادي في تعزيز استفادة المواطن نت نتائجها، وتهدف الخطة إلى مساعدة الأسر على زيادة دخلها، وتحسين الخدمات، وخلق فرص عمل جديدة، وتطوير قطاع النقل.

بالنسبة لعامي 2024-2023، فإن الأمور تتحسن ببطء، ولم تِحدث التغييرات فرقًا كبيرًا في حياة الناس اليومية، فقطاع النقل ليس بالمستوى المأمول، والمدارس والمستشفيات لا تزال بحاجة إلى الكثير من التطوير والتحديث النوعي والكمي لخدماتها.

◄ الخلاصة الاستراتيجية للمرحلة التأسيسية

هذه الفكرة تسير في الاتجاه الصحيح، لكن لتسريع تطبيقها تحتاج إلى بذل المزيد من الجهد، وينبغي أن تتولى جهة مركزية واحدة إدارة الإنفاق، وإيجاد فرص عمل، ويتطلب التنافس في قطاع الأعمال استجابة أفضل وأسرع من جانب الحكومة لكي تنجح هذه الفكرة فعلاٍ، يجب أن يرى أثرها الإيجابي.

◄ السيناريوهات الثلاثة لمسار التحديث الاقتصادي:

يعتمد هذا القسم على تحليل مسار تنفيذ رؤية التحديث الاقتصادي (2023–2025) بالاستناد إلى مستوى الالتزام المؤسسي، وكفاءة التنفيذ، وقدرة القطاعات الاقتصادية على تحويل السياسات إلى أثر اقتصادي واجتماعي قابل للقياس. وانطلاقٍا من المعطيات الراهنة، يمكن تحديد ثلاثة سيناريوهات محتملة لمسار التحديث خلال المرحلة المقبلة:

❖ السيناريو الأول: تراكم منظم نحو التحول الهيكلي (السيناريو المرجِح)

يفترض هذا السيناريو استمرار تنفيذ خطة التحديث الاقتصادي وفق الوتيرة الحالية، مع تحسّن تدريجي في كفاءة الأداء الحكومي، وتراكم أثر المبادرات دون حدوث اختراقات نوعية سريعة. وفي هذا الإطار، تُسجَّل مكاسب مرحلية في بعض القطاعات ذات الأولوية، لا سيما الصناعات عالية القيمة والخدمات المستقبلية، دون أن يصل الاقتصاد بعد إلى مرحلة التحول الهيكلي الكامل.

ويتميّز هذا السيناريو بقدرة الدولة على الحفاظ على الاستقرار المالي والنقدي، وتحقيق معدلات نمو معتدلة، مع تحسن محدود في مؤشرات التشغيل والإنتاجية. إلا أن أثر الخطة يبقى تراكميًا وبطيئًا نسبيًا، ويعتمد نجاحه على استمرارية السياسات، وتماسك منظومة الحوكمة، وتعزيز التنسيق بين القطاعين العام والخاص.

ويُعد هذا السيناريو الأكثر واقعية في ضوء طبيعة المرحلة التأسيسية التي ما تزال الخطة تمر بها، وهو سيناريو منخفض المخاطر، لكنه يتطلب صبرًا سياسيًا واستمرارًا في الزخم التنفيذي لضمان تحوله لاحقٍا إلى مسار أكثر عمقٍا وتأثيرًا.

❖ **السيناريو الثاني: تسريع نوعي يقود إلى إعادة تشكيل الاقتصاد (السيناريو المتفائل)**

يقوم هذا السيناريو على افتراض حدوث نقلة نوعية في التنفيذ، مدفوعة بإصلاحات مؤسسية أعمق، وتسريع الإجراءات، وتوجيه استثمارات كبيرة نحو القطاعات الإنتاجية ذات الأثر المرتفع. وفي هذا المسار، تتحول الخطة من إطار إصلاحي تدريجي إلى محرك فعلي لإعادة هيكلة الاقتصاد، بما ينعكس على معدلات النمو، والتشغيل، وجاذبية الاستثمار.

ويفترض هذا السيناريو تحسنًا ملحوظًا في بيئة الأعمال، ونجاح الدولة في بناء شراكات استراتيجية مع القطاع الخاص، وتطوير منظومة المهارات بما يتلاءم مع متطلبات الاقتصاد الجديد. كما يؤدي إلى تعزيز مكانة الأردن كمركز إقليمي في مجالات محددة، مثل الخدمات الرقمية، والطاقة المتجددة، والصناعات التكنولوجية.

ورغم ما يحمله هذا السيناريو من فرص كبيرة، إلا أنه ينطوي على مخاطر تنفيذية تتطلب إدارة دقيقة، لا سيما فيما يتعلق بقدرة المؤسسات على استيعاب التغيير السريع، وضمان عدم اتساع الفجوة بين القطاعات المتقدمة وتلك المتأخرة.

❖ **السيناريو الثالث: تباطؤ بنيوي يحد من أثر الخطة (السيناريو الأسوأ)**

يفترض هذا السيناريو تعثّر التنفيذ نتيجة استمرار الاختلالات المؤسسية، أو تصاعد الضغوط الاقتصادية والإقليمية، بما يؤدي إلى تراجع الزخم الإصلاحي وتحول الخطة من مشروع تحوّل إلى إطار لإدارة الحد الأدنى من الاستقرار الاقتصادي.

وفي هذا المسار، تستمر المبادرات شكليًا دون إنتاج أثر تراكمي ملموس، وتبقى معدلات البطالة مرتفعة، فيما يتباطأ الاستثمار، وتتسع الفجوة بين الأهداف المعلنة والنتائج الفعلية. ويُعد هذا السيناريو الأعلى كلفة على المدى المتوسط والطويل، إذ يُضعف الثقة في السياسات العامة، ويحدّ من قدرة الدولة على معالجة جذور التحديات الاقتصادية.

كما يمنع هذا السيناريو تحقيق التعلم المؤسسي المطلوب، ويؤدي إلى استنزاف الموارد دون تحقيق عوائد تنموية حقيقية، ما يفرض لاحقًا الحاجة إلى مراجعات أعمق وأكثر إيلامًا لمسار التحديث.

❖ **خلاصة تحليل السيناريوهات**

تشير القراءة المقارنة للسيناريوهات الثلاثة إلى أن مستقبل التحديث الاقتصادي في الأردن سيُحسم بدرجة كبيرة بناءٍ على كفاءة التنفيذ خلال السنوات القليلة المقبلة، وليس على جودة الرؤية أو شموليتها. فبينما يظل السيناريو الأول هو الأرجح في المدى القصير، فإن الانتقال إلى السيناريو المتفائل يظل ممكنًا في حال تعزيز الحوكمة التنفيذية، وتسريع الإصلاحات المؤسسية، وربط السياسات الاقتصادية بأثر اجتماعي واضح يعزز الشرعية العامة للخطة.

◄ **التوصيات الاستراتيجية**

❖ **تعزيز الحوكمة التنفيذية.**

يتطلب تحقيق الخطة الاقتصادية نقل إدارة تنفيذ الخطة من مستوى القطاعات الاقتصادية إلى مستوى إشراف وطني شامل من خلال ما يلي:

- ترسيخ دور وحدة إدارة المشاريع كهيئة إشراف تنفيذية مباشرة.
- إنشاء مجلس أعلى للتنفيذ الاقتصادي لمتابعة المشاريع المتعثرة وإسنادها إلى فرق التدخل السريع.
- اعتماد منهجية تقارير أسبوعية موجزة تتضمن مؤشرات الأداء الرئيسية، وليس فقط معدلات الإنجاز.

❖ **تركيز الاستثمار الوطني على ثلاثة محاور رئيسية**

بما أن التحول الاقتصادي لا يتحقق إلا بتوجيه الموارد نحو المحركات التي تُسهم في بناء قطاعات قوية، فسوف نركز الاستثمار الوطني على المحاور التالية([1]):

1- خطة التحديث الاقتصادي لعام 2022.

1. الاستثمار في التكنولوجيا والصناعات ذات القيمة المضافة العالية باعتبارها القطاعات الوحيدة القادرة على خلق قيمة مضافة عالية، وتشجيع الطاقة المتجددة والهيدروجين الأخضر كسبل مستقبلية لتحسين مكانة الأردن الإقليمية.

2. الخدمات المستقبلية (التكنولوجيا المالية، والخدمات الرقمية، والاقتصاد الإبداعي) نظرًا لنموها السريع وتكاليفها المنخفضة.

3. بناء نظام للمواهب الماهرة لتنفيذ الخطة: يتطلب تحقيق التحول الاقتصادي نظامًا جديدًا للمهارات وإعادة توزيع المهارات الحالية، وسنتخذ الخطوات التالية تحديدًا:

   - إطلاق برنامج وطني لمهارات المستقبل يشمل التعليم التقني والرقمي.
   - إنشاء قنوات توظيف بين الجامعات والقطاع الخاص من خلال عقود عمل وتدريب ملزمة.
   - إعادة هيكلة التدريب المهني ليصبح جزءًا من استراتيجية النمو، بدلًا من كونه خيارًا للفئات الأقل حظًا.

4. تسريع بيئة الأعمال: لا يمكن تحقيق التحول الاقتصادي دون إصلاحات مؤسسية لتسريع الإجراءات.

وذلك ضمن لإطار تشريعي وتنظيمي مزدوج من خلال:

- **المسار السريع**: تبسيط الإجراءات وتقليل الوقت اللازم لمعاملات الاستثمار من خلال القرارات التنظيمية.
- **تعميق:** مراجعة الإطار الإداري والقانوني للاستثمار والضرائب والحوافز لمواءمتها مع معايير الدول ذات القدرة التنافسية العالية.
- **سياسة الاتصالات الاستراتيجية:** لشرح التحول للمجتمع الأردني كون الشرعية الاجتماعية أساسية للنجاح الاقتصادي، وسننفذ المقترحات التالية:
  - إنشاء مرصد وطني للتحديث لإصدار تقارير دورية عن أثر المشاريع على حياة الناس.

- تطوير خطاب اقتصادي واقعي يشرح المكاسب والخسائر ويعرض الحقائق دون مبالغة.

◄ الخلاصة

الأردن يمتلك فرصة استثنائية لتغيير آلية عمل اقتصاده، والخطة الحالية كفيلة بتحقيق ذلك، غير أن تحقيق النتائج المرجوة يتطلب تركيزا عاليا، وقرارات محسوبة، ومتابعة حثيثة للأمور عن كثب، فالسنوات الثلاث المقبلة بالغة الأهمية لأنها ستحدد ملامح الاقتصاد الأردني للعشر سنوات القادمة، وإن تغيير الاقتصاد الأردني ليس أمرًا يحدث تلقائيًا، بل هو خيار يتطلب رؤى واضحة، وشجاعة لتجربة أساليب جديدة، والتزامٍ راسخٍ لإنجازه.

◄ الجزء الثاني: خطة التحديث السياسي

تنطلق خطة التحديث السياسي في الأردن من رؤية استراتيجية بعيدة المدى يقودها جلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين، تقوم على إعادة بناء النظام السياسي تدريجيًا بما يعزز قدرته على إنتاج حكومات فاعلة، ويُرسِخ المشاركة المنظمة، ويحافظ في الوقت ذاته على استقرار الدولة وتماسكها الاجتماعي. ولا تُقارب الخطة الإصلاح السياسي بوصفه إجراءٍ ظرفيًا أو استجابةٍ آنية، بل باعتباره مسارًا تراكميًا طويل الأمد، تُقاس نتائجه عبر تطور البنية الحزبية، وأداء البرلمان، ونضج الثقافة السياسية.

وفي هذا الإطار، ركّزت الدولة على إعادة تنظيم قواعد العمل السياسي من خلال تحديث التشريعات الناظمة للانتخاب والعمل الحزبي، بما يتيح الانتقال التدريجي من التمثيل الفردي إلى التمثيل البرامجي، ويعزز منطق العمل الجماعي القائم على البرامج والسياسات العامة. ويهدف هذا التحول إلى إعادة هيكلة العلاقة بين المجتمع والسلطة التشريعية، بما يسمح بتشكيل كتل سياسية واضحة الهوية، قادرة على التفاعل المؤسسي مع السلطة التنفيذية والمشاركة في صياغة السياسات العامة.

وتندرج هذه الإصلاحات ضمن مقاربة حذرة ومدروسة، تراعي خصوصية المجتمع الأردني وتوازناته الاجتماعية، وتفترض أن التغيير المستدام لا يتحقق عبر القطيعة أو الصدمات، بل عبر التدرج، وبناء الثقة، وإتاحة الوقت الكافي لنمو الفاعلين السياسيين وتكيّفهم مع القواعد الجديدة. وعليه، تسعى خطة التحديث السياسي إلى خلق بيئة سياسية أكثر تنظيمًا وتنافسية، دون المساس بعناصر الاستقرار التي شكّلت ركيزة أساسية في التجربة الأردنية[1].

1- خطة التحديث السياسي لعام 2022.

◄ الفصل الأول: قانون الانتخاب

شكّل قانون الانتخاب لعام 2022 الركيزة الأولى في مسار التحديث السياسي، كونه يعيد تنظيم آليات إنتاج السلطة التشريعية، ويؤسس لانتقال تدريجي نحو تمثيل سياسي أكثر تنظيمًا وبرامجية. وقد جاء القانون استجابة مباشرة للرؤية الملكية الواردة في الأوراق النقاشية، التي دعت إلى تجاوز محدودية التمثيل الفردي، دون الإخلال بالتوازنات الاجتماعية التي تمثّل عنصرًا محوريًا في استقرار الدولة.

واعتمد القانون مقاربة مزدوجة تجمع بين الإبقاء على الدوائر المحلية، بوصفها امتدادًا للبنية الاجتماعية التقليدية، واستحداث دائرة وطنية حزبية قائمة على القوائم والبرامج. ويعكس هذا الدمج محاولة مدروسة لتحقيق انتقال آمن من نموذج يعتمد على الاعتبارات الفردية إلى نموذج تشاركي تُسهم فيه القوى الاجتماعية والسياسية معًا في تشكيل السلطة التشريعية.

ويُعد التوجه نحو رفع نسبة المقاعد المخصصة للقوائم الحزبية تدريجيًا لتصل إلى (65%) خلال عشر سنوات، أحد أبرز ملامح القانون، إذ يهدف إلى تمكين الأحزاب المنظمة من بناء كتل برلمانية واضحة الهوية، قادرة على العمل البرامجي والتواصل المؤسسي مع الحكومات، بما يُعيد التوازن داخل مجلس النواب ويعزز وظيفته السياسية ([1]).

يعد قانون الانتخاب الجديد بالغ الأهمية كونه يُسهم في تطوير آلية اختيار النواب وتعزيز العمل البرامجي داخل البرلمان، انسجامًا مع الرؤية الملكية الداعية إلى الانتقال التدريجي من التمثيل الفردي إلى التمثيل القائم على البرامج، مع الحفاظ على الاستقرار والتوازنات المجتمعية، وفي أول انتخابات أُجريت بموجب هذا القانون عام 2024، تبيّن أن بعض الأحزاب ذات الجاهزية التنظيمية والخبرة المؤسسية في إدارة الحملات الانتخابية استفادت من القواعد الجديدة، فيما واجهت بعض الأحزاب الأخرى الناشئة تحديات مرتبطة بحداثة التجربة وضعف البنية التنظيمية، ولا يعكس هذا التفاوت قصورًا تشريعيًا بقدر ما يعكس اختلاف في مستويات الجاهزية لدى بعض الأحزاب، وهو ما يُعدّ سمة طبيعية في المراحل الأولى للتحول الحزبي.

1- قانون الانتخاب لعام 2022.

◄ الفصل الثاني: قانون الأحزاب

يمثِل قانون الأحزاب السياسية نقلة نوعية في تنظيم الحياة الحزبية، من خلال فصله الواضح بين العمل السياسي والأنشطة الدينية أو الاجتماعية، بما يُرسِخ الطابع المدني للعمل الحزبي، ويعزز الشفافية والمساءلة. كما يضع القانون أطرًا تنظيمية تضمن ديمقراطية داخلية حقيقية، وإدارة مالية واضحة، ومشاركة أوسع للأعضاء في صنع القرار.

ولا يقتصر أثر القانون على تسهيل تأسيس الأحزاب، بل يمتد إلى إعادة تعريف دورها بوصفها مؤسسات سياسية مستدامة، لا كيانات ظرفية مرتبطة بالمواسم الانتخابية. ويُلزم القانون الأحزاب بتوسيع انتشارها الجغرافي، ودمج فئات الشباب والنساء، بما يعكس توجهًا نحو بناء أحزاب وطنية عابرة للمناطق والهويات الضيقة.

وقد أظهرت انتخابات عام 2024 بدايات هذا التحول، حيث بدأت بعض الأحزاب بإعادة تنظيم هياكلها، وتطوير خطابها، وتوسيع قاعدتها الاجتماعية، رغم أن التجربة لا تزال في مراحلها الأولى، وتحتاج إلى وقت كي تصل إلى مرحلة النضج المؤسسي الكامل.

◄ الفصل الثالث: قراءة في انتخابات 2024

شكِلت انتخابات عام 2024 محطة مفصلية في مسار التحديث السياسي، بوصفها أول اختبار عملي للتشريعات الجديدة. ولم تكن الانتخابات مجرد استحقاق دستوري، بل لحظة قياس لمدى قدرة الإصلاحات السياسية على إعادة تشكيل أنماط المنافسة، وإدخال الأحزاب كفاعل منظم في المشهد السياسي.

وأظهرت العملية الانتخابية تحسنًا ملحوظًا في إدارة الانتخابات ونزاهتها، ما عزز ثقة المواطنين، وأكد قدرة الدولة على إدارة التحول السياسي دون المساس بالاستقرار. كما برزت ملامح انتقال تدريجي من خطاب انتخابي فردي إلى خطاب أكثر برامجية، خاصة على مستوى القوائم الوطنية.

في المقابل، كشفت النتائج عن تفاوت واضح في جاهزية الأحزاب، حيث استفادت الأحزاب ذات الخبرة التنظيمية من القواعد الجديدة، بينما واجهت الأحزاب الناشئة تحديات تتعلق ببناء القاعدة الشعبية والقدرة على المنافسة، وهو ما يُعدّ طبيعيًا في المراحل الأولى لأي تحول حزبي.

◄ الفصل الرابع: الخط الاستراتيجي للتحديث السياسي 2024–2025

واجه الأردن خلال عام 2025 بيئة سياسية وإقليمية معقدة، إلا أن هذه البيئة لم تشكل عائقاً في مسألة المضي قدماً بمشروع التحديث السياسي، بل ما شهدناه كان ترسيخاً للمسار بوصفه مشروع استراتيجي يحمل في مضمونه استقلالية القرار الوطني وقدرة الدولة على الإصلاح في ظل أكثر الظروف تعقيداً، حيث واصلت المؤسسات الرسمية تنفيذ جدول التحديث السياسي بالتوازي مع المصلحة الوطنية العليا.

وقد أثبتت التشغيل التجريبي لقانوني الأحزاب والانتخاب خلال العامين 2024-2025 بأن مسار التحديث السياسي هو مسار تراكمي طويل الأمد، ونتائجه تُبنى وتقاس بتراكم التجربة، ومسألة اتساع الخطاب البرامجي الحزبي الوطني، وتطوير أداء البرلمان، للوصول لمرحلة النضج السياسي والتي تمكّن في نهاية المطاف من تشكيل حكومات برلمانية مبنية على قواعد حزبية مستقرة.

وفي ضوء ذلك حافظت الدولة على خطابها التحديثي نظريًا وعملياً، وحرصت على تطوير وترسيخ الثقافة السياسية على نحو تتحقق معه المشاركة السياسية المسؤولة خاصة لفئات الشباب والمرأة وذوي الاحتياجات الخاصة، وواصلت دعم بناء الأحزاب وتصويب أوضاعهم على نحو يتوافق مع نصوص القانون.

في هذا السياق، لم ينظر إلى التدرج في الإصلاح على أنه تباطؤ بل على العكس من ذلك، فهو خيار واعٍ يضمن استدامة عملية التحديث على نحو يمكّن الفاعلين السياسيين والمجتمع من التكيّف التدريجي مع القواعد الجديدة، أي أنه يمكن القول بأن مسار التحديث السياسي هو عملية مستمرة تستند على رؤية بعيدة المدى لا تتأثر بالظروف، وبأن ذلك يحتاج وقتاً يصار خلاله نمو وتطوير الأداء الحزبي الوطني، وتعزيز دور البرلمان بشقيه الرقابي والتشريعي، وتوسيع قاعدة المشاركة السياسية في صنع القرار، وهو ما تواصل الدولة دعمه باعتباره الاستثمار السياسي طويل الأمد.

◄ التوصيات

من أهم التوصيات في هذا المجال ما يلي:

أولا: تعزيز النهج المتدرج في تنفيذ مسار الإصلاح السياسي، على نحو يضمن استقرار الإطار التشريعي، ويمكن الفاعلين السياسيين والمجتمع من التكيف مع القواعد الجديدة وبناء الثقة، ويمنع أي ارتباك ناجم عن التغيرات أو القفزات المتسارعة.

ثانيًا: على مستوى الأحزاب، يبرز خيار الانتقال من دور «التنظيمي الإجرائي» إلى دور «بناء القدرات»، فالمرحلة المقبلة تتطلب تمكين قدرات الأحزاب البرامجية والتنظيمية والهيكلية، ويمكن أن يتحقق ذلك من خلال برامج تدريبية، وشراكات مع مراكز دراسات وطنية، وآليات دعم فني واضحة بالتزامن مع الالتزام بقانون الأحزاب، بحيث يُعاد تشكيل الخريطة الحزبية على أساس الكفاءة والانتشار الوطني.

ثالثا: على مستوى البرلمان، استثمار التمثيل الحزبي الذي أفرزته انتخابات 2024 في تعزيز دور البرلمان كمؤسسة سياسية، على نحو يتجاوز الوظيفة الرقابية التقليدية، وهذا يتطلب تشجيع تشكل كتل نيابية مستقرة قائمة على البرامج، بما يخلق ثقافة «الشراكة المسؤولة» بين السلطتين التنفيذية والتشريعية.

رابعا: التأكيد على المرجعية القانونية في العمل السياسي، واقتصار النشاط السياسي على الأحزاب المرخصة، على أن يتم التعامل مع أي نشاط خارج عن هذا الإطار مخالفة قانونية للحفاظ على وضوح وانضباط المشهد السياسي.

خامسا: توجيه الخطاب الحزبي نحو القضايا ولمسائل ذات الصلة بالحياة اليومية للمواطنين، بحيث تمس البرامج الحزبية قضايا التنمية والبطالة والتعليم والصحة، وعلى هذا النحو ستتشكل قناعة عميقة حول أهمية المشاركة السياسية في تحسين الواقع المعيشي والمجتمعي.

سادسا: ضرورة تعزيز العمل (المؤسسي) البرامجي الحزبي الوطني داخل البرلمان، من خلال الالتزام الصارم بقانون الأحزاب، وبناء القدرات البرامجية والهيكلية، وتركيز الأحزاب على مسألة التكتلات النيابية الحزبية على نحو يرسخ العمل الجماعي تحت قبة البرلمان، على أن تولي الأحزاب أهمية قصوى لطبيعة برامجها والقضايا التي تستهدف معالجتها، بحيث تتحول هذه البرامج من الخطاب العام التنظيري إلى سياسيات قابلة للتطبيق وبما يتماشى مع المصالح الوطنية والحياة العامة؛ لتحقيق التشاركية السياسية الحقيقية، وهذا يتطلب خطاب سياسي وطني يقوم على مرجعية الدولة والدستور ويحترم التعددية السياسية، ويبتعد عن الخطابات الإقصائية، وفي ذلك تجسيد للنضج السياسي الوطني، ويتيح للأحزاب العمل كفاعل مؤسسي مسؤول ضمن إطار الدولة.

- **الجزء الثالث: الإخوان المسلمون في الأردن**

الفصل الخاص: الإخوان المسلمون في الأردن

أولا: الوضع القانوني للإخوان في الأردن – من جمعية مرخصة إلى تنظيم محظور

ظهرت جماعة الإخوان المسلمين في الأردن في منتصف الأربعينيات(1946) كجمعية مرخصة بالاستناد لقوانين الجمعيات الخيرية السارية في ذلك الوقت، وتناول عملها السياق الاجتماعي والتوعوي، وبعد صدور قانون للجمعيات الخيرية لاحقا منحت الجماعة فرصة لتصويب أوضاعها إلا أنها لم تصحح وضعها القانوني واعتبرت على اثر ذلك جماعا منحلة حكما بموجب القانون اعتبارا من 16 حزيران 1953، وبموجب ذلك صدر قرار محكمة التمييز، والقاضي باعتبار جمعية الاخوان المرخصة عام 2015 ليست خلفاً قانونياً لجمعية الاخوان المسلمين المنحلة قانوناً لأن الجمعية المنحلة ليس لها وجود قانوني أصلا منذ عام 1953 وبالتالي لا يكون الخلف لشخصية قانونية منعدمة منذ عام 1953. [1]

وعليه فإنه منذ خمسينيات القرن العشرين، لم يعد يُعترف رسميًا بجماعة الإخوان المسلمين كجماعة قانونية، وإن كانت الجماعة قد استمرت في نشاطها، فإن ذلك ليس بسبب حصولها على ترخيص قانوني، بل لتسامح الحكومة الذي سمح لها بالاستمرار، ورغم فقدانها لهذا الترخيص، فقد استمرت في نشاطها ومشاركتها في السياسة([2]).

سُجِّلت لاحقا جماعة جديدة تُدعى «جمعية الإخوان المسلمين» في عام 2015 رسميًا في الأردن، وفقًا لقوانين الدولة المتعلقة بتأسيس الجمعيات والأحزاب، وزعمت هذه الجماعة الجديدة أنها تُماثل الحركة الأصلية، لكنها لم تعد مرتبطة بجماعة الإخوان المسلمين العالمية، ولم توافق الجماعة الأصلية، التي كانت قائمة منذ زمن طويل، على هذا الرأي، مُعتبرةً أنها لا تزال جماعة الإخوان المسلمين الحقيقية. أدى هذا الخلاف إلى صراع طويل بين الجماعتين حول أحقية كلٍ منهما بالانتماء، ومن يملك المباني والأموال.

1- التمييز: جماعة الاخوان المسلمين المرخصة عام 1946 منحلة حكما ، https://petra.gov.jo/ عمان 12 حزيران
المادة 12 من قانون الجمعيات الخيرية رقم 36 لسنة 1953 المنشور على الصفحة 550 من عدد الجريدة الرسمية رقم 1134 بتاريخ 16/2/1953 النافذ بعد مرور شهر على نشره في الجريدة الرسمية.

2- مالك العثامنة، «الإخوان المسلمون» في الأردن... من الشراكة إلى الحظر، 2025، www.majalla.com

لاحقٍ أصدرت محكمة التمييز في الأردن في 15 تموز 2020، قرارًا نهائيًا يقضي بأن جماعة الإخوان المسلمين لم تعد جماعة قانونية، وأوضحت المحكمة أن الجماعة لم تلتزم بالقواعد اللازمة للاعتراف بها كمنظمة شرعية، ونتيجة لذلك، فقدت وضعها الرسمي ولم تعد تُعتبر جماعة قانونية، وأنهى هذا القرار خلافًا طويلًا حول شرعية الجماعة، وأكد أن الجماعات المرخصة رسميًا فقط هي التي يحق لها إدارة الأموال أو ممارسة الأنشطة بشكل قانوني، ومنذ ذلك اليوم، أصبحت جماعة الإخوان المسلمين غير قانونية، ولم تعد تتمتع بأي ترخيص رسمي أو وضع قانوني، حتى وإن كان بعض أعضائها لا يزالون يمارسون أنشطة أو يتحدثون في السياسة([1]).

ثانيا: قرار حظر الجماعة 23 نيسان 2025: من (حلٍ قانوني) إلى (حظر أمني–سياسي كامل)

أعلن وزير الداخلية الأردني مازن الفرايا في 23 نيسان 2025 أن جماعة الإخوان المسلمين أصبحت منظمة غير شرعية، وتم حظر جميع الأنشطة التي تُمارس باسمها أو نيابةٍ عنها، وقدِم المسؤولين عنها للمحاكمة، وأوضح القرار ما يلي([2]):

- تم حلِ الجماعة قانونيًا استنادًا إلى أحكام سابقة صادرة عن محكمة التمييز.
- أي أنشطة تُمارس باسم هذه الجماعة أو نيابةٍ عنها يعاقب عليها القانون.
- ستتعامل الوزارة مع أي منظمة تعمل باسم الإخوان المسلمين ككيان غير شرعي، وستفرض حظرًا تامًا على اجتماعاتها ومكاتبها وأي نشاط تنظيمي أو مالي لها.

وبعد ذلك، انتهجت الدولة الأردنية استراتيجيتين متوازيتين([3]):

- **الاستراتيجية الأمنية:** قام وزير الاتصال والناطق الرسمي باسم الحكومة الأردنية محمد المومني في 15/4/2025 بالإعلان عن اكتشاف خلية على صلة بأعضاء من الإخوان المسلمين، تم القبض على (16) عنصرًا ضالعًا بنشاطات غير مشروعة تابعتها المخابرات العامة بشكل دقيق منذ عام 2021، وكانت تُخطط لإنتاج صواريخ وطائرات

1- محكمة التمييز قرار في القضية التمييزية رقم 2013/2020.

2- وكالة الأنباء الأرنية بترا، وزير الداخلية يعلن حظر نشاطات ما يسمى بجماعة الإخوان المسلمين واعتبارها جمعية غير مشروعة، 2025.

3- الأردن يعتقل 16 شخصا بتهمة تصنيع صواريخ ومسيّرات، الجزيرة ، 2025، ttps://www.aljazeera.net/

مسيّرة وشن هجمات على أهداف داخل الأردن، وقد أُلقي القبض على ستة عشر شخصًا، وثبت وجود صلات خارجية وتدريب في لبنان.

- **الإجراءات المالية والإدارية:** استنادًا لقرار مجلس إدارة سجل الجمعيات رقم (2025/18) بتاريخ 18/8/2025، وبناءً على أحكام المادة 11/ب من النظام المحدد لأحكام الأنظمة الأساسية رقم (57) لسنة 2010 وتعديلاته. أعلنت وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية الأردنية في 18 أغسطس 2025 عن تشكيل لجنة رسمية لحل «جمعية جماعة الإخوان المسلمين» وتسجيل أصول المجموعة والشروع في إجراءات الحجز على الأموال والعقارات ومصادرتها، وستُسرّع من إجراءات مصادرة الأصول المنقولة وغير المنقولة بالتوازي مع الإجراءات القضائية.

ثالثا: حسم ملف الأصول ثم حلّ الجمعية

قررت جماعة الإخوان المسلمين في تموز 2025 التي كانت مرخصة، حلّ نفسها لأسباب قانونية، هذا يعني أنه لم تعد هناك جماعات رسمية تحمل هذا الاسم مسجلة في سجلات الحكومة الأردنية، وفي 14 أيار 2025 أعلنت الحكومة أنه في حال امتلاك أي شخص أموالًا أو ممتلكات تابعة لجماعة تُدعى الإخوان المسلمين، فعليه الإفصاح عنها والتخلي عنها خلال فترة زمنية تم تحديدها في مدة شهر واحد.

رابعا: موقع حزب جبهة العمل الإسلامي داخل هذا المشهد

جبهة العمل الإسلامي (IAF) هي جماعة سياسية في الأردن تأسست عام 1992، كانت مرتبطة بجماعة أكبر تُعرف باسم الحركة الإسلامية، واعتُبرت الجناح السياسي لجماعة الإخوان المسلمين في الأردن، وهي منظمة ذات أفكار دينية وسياسية، مما يبرز الحاجة لتحديد جبهة العمل الإسلامي لهويتها بوضوح، إما أن تكون حزبًا أردنيًا مستقلًا تمامًا ومنفصلًا عن جماعة الإخوان المسلمين المحظورة، أو أنها قد تواجه المزيد من الضغوط والشكوك إذا اعتقد الناس أنها لا تزال مرتبطة بالجماعة المحظورة([1]).

قانونيا: جبهة العمل الإسلامي مسجلة رسميًا كحزب سياسي، وحتى بعد أن قررت الحكومة حظر جماعة الإخوان المسلمين عام 2020، لم يتم حل الجبهة الإسلامية، بل استمرت في العمل والمشاركة في الانتخابات البرلمانية والبلدية والنقابية، وفي انتخابات عام 2024،

1- موقع حزب جبهة العمل الإسلامي، نبذة عن الحزب، 2025

حققت الجبهة أداءٍ جيداٍ، حيث فازت بنحو (31) مقعداٍ من أصل (138) في البرلمان، وفي نيسان 2025، حظرت الحكومة رسمياٍ جماعة الإخوان المسلمين، وأعلنت الحكومة أن هذا الحظر يقتصر على جماعة الإخوان المسلمين([1]).

أصبح الحزب في وضع سياسي وشعبي دقيق، كحزب مرخص، ولم يصدر قرار بحظره، وهو تحت المراقبة السياسية والقانونية، مع مطالب ضمنية وصريحة بفك أي ارتباط تنظيمي أو رمزي بالإخوان المسلمين في الخارج، والتحوّل إلى حزب أردني وطني خطابًا وتمويلاٍ وتحالفاٍ.[2]

خامسا: قرار ترامب 24 تشرين الثاني 2025 – كيف يؤثر في البيئة المحيطة بالملف

وقِع الرئيس الأميركي دونالد ترامب في 24 تشرين الثاني 2025، أمرًا تنفيذيًا بعنوان:

Designation of Certain Muslim Brotherhood Chapters as Foreign Terrorist Organizations and Specially Designated Global Terrorists.

قررت حكومة الولايات المتحدة التدقيق في جماعات تُعرف باسم جماعة الإخوان المسلمين في دول مثل لبنان والأردن ومصر، وعملت على تحديد أي جماعة من هذه الجماعات قد تكون متورطة في أعمال إجرامية، كدعم العنف أو الإرهاب، وبعد التوصل إلى نتائج، قد تتخذ إجراءات كوقف التمويل عن هذه الجماعات أو التوجيه لعدم دعمها، وبينما لا يزال الأردن يضع قوانينه الخاصة بشأن التعامل مع هذه الجماعات، فإن القرار الأمريكي قد يُسهم في تعزيز التعاون بين الأردن والولايات المتحدة لضمان الاستقرار الوطني والإقليمي، فالقرار الأمريكي منفرد، يهدف بالدرجة الأولى إلى ضمان السلامة العامة.[3]

وفي الأردن، سبق للحكومة الأردنية أن قررت حلّ جماعة الإخوان المسلمين وحظرها، لذا فإن هذا القرار الأمريكي لا يُغيّر من موقف الأردن، بل إن ذلك يوضح للجميع في جميع أنحاء العالم أن الولايات المتحدة تراقب هذه الجماعات عن كثب وقد تتخذ خطوات لمنعها من الحصول على الأموال أو الدعم من دول أخرى، بما في ذلك الولايات المتحدة وأوروبا.

1- حظر جماعة الإخوان ليس موجهاٍ ضد العمل السياسي أو الحزبي، ttps://www.bbc.com/arabic/articles/cwynz0ylqglo

2- Jordan's ban on the Muslim Brotherhood is no surprise but comes against a dangerous backdrop/ www.chathamhouse.org

3- designation of certain muslim brotherhood chapters as foreign terrorist organizations and specially designated global terrorists/ https://www.whitehouse.gov/presidential-actions/2025

في 13 كانون الثاني 2026، أعلنت وزارتا الخارجية والخزانة الأمريكيتان عن تصنيف ثلاثة فروع لجماعة الإخوان المسلمين كإرهابيين، وقد اتخذت هذه الإجراءات بموجب أمر تنفيذي وقع في تشرين الثاني 2025، والذي وجّه الإدارة الأمريكية إلى توسيع نطاق استخدام سلطات مكافحة الإرهاب ضد الشبكات الإسلامية التي تُعتبر مهددة للأمن القومي، وصُنفت جماعة الإخوان المسلمين اللبنانية، المعروفة باسم الجماعة الإسلامية، كمنظمة إرهابية أجنبية وكيان إرهابي عالمي مصنف بشكل خاص، كما صُنف زعيمها، محمد فوزي تقوش، بشكل فردي، وصُنفت فروعها المصرية والأردنية ككيانات إرهابية عالمية مصنفة بشكل خاص بناءٍ على مزاعم تقديمها دعمًا ماديًا لجماعات إرهابية في الشرق الأوسط([1]).

تحمل قرارات 13 يناير 2026 تداعيات قانونية وسياسية وجيوسياسية كبيرة، فعلى الصعيد المالي، تعزل هذه القرارات فروع جماعة الإخوان المسلمين المستهدفة عن النظام المالي الدولي، مما قد يُقيّد عملياتها، أما على الصعيد السياسي، فتعزز هذه القرارات تحالف الولايات المتحدة مع الدول المعارضة للجماعة، وتشير إلى موقف أكثر حزمًا تجاه الحركات الإرهابية الإسلامية في ظل عدم الاستقرار الإقليمي، وبالتالي، تبقى سياسة الولايات المتحدة تجاه جماعة الإخوان المسلمين موجهة وتدريجية.

سادسا: تحليل استراتيجي – كيف يبدو ملف الإخوان اليوم

قبل عام 2010 تقريبًا، كانت جماعة الإخوان المسلمين في الأردن جماعة معروفة ولها أنشطة في المجتمع الأردني، وكانت تتألف من عدة أقسام: قسمٌ يعنى بالتواصل مع المواطنين، وآخر يعنى بالسياسة، كما كان لها نفوذٌ في الأنشطة الدينية، أما الآن، فبدلًا من إدارة منظمةٍ كبيرةٍ ذات أقسام متعددة، تدير الحكومة حزبًا سياسيًا رسميًا صغيرًا واحدًا فقط، لم يعد مسموحًا لمنظمة الإخوان المسلمين الكبيرة بالعمل، ويُساعد هذا الحكومة على إبقاء سيطرتها لأنها على درايةٍ تامةٍ بما يفعله الحزب السياسي، ولا توجد جماعات سرية تعمل في الخفاء.

1- وزارة الخارجية الأمريكية، «تصنيفات الإرهاب لفروع جماعة الإخوان المسلمين»، 13 يناير /www.state.gov releases .

⟵ سيناريوهات متوقعة في ظل قرار ترامب، وحظر الجماعة، وموقع جبهة العمل الإسلامي

- السيناريو الأول: تشديد أميركي متدرّج يسرّع فك الارتباط

إذا واصلت الحكومة الأمريكية تطبيق أمرها التنفيذي بتصنيف الفرع الأردني أو بعض قادته كمنظمة إرهابية أو كيان خاضع للعقوبات، فسيؤدي ذلك إلى مزيد من الضغوط الدولية، تشمل:

- فرض قيود على مغادرة الأفراد المنتسبين للحزب.
- مراقبة التحويلات المالية والشبكات العابرة للحدود.
- أي طرف يحاول تبرير استمرار علاقاته مع الجماعة سيواجه موقفًا حرجًا.

تملك الحكومة الأردنية فرصة استراتيجية لإعادة صياغة وضع الجبهة من خلال:

- الضغط عليها علنًا لإعلان قطيعة تامة مع جماعة الإخوان المسلمين الدولية.
- تحويلها إلى «حزب إسلامي وطني» نموذجي ضمن إطار النظام السياسي الأردني.
- تصويب الإسم انسجاما مع قانون الأحزاب والذي يمنع تسمية الأحزاب على أسس دينية.
- استخدام الوضع الدولي كغطاء، لا كأساس، لتحقيق هذا التحول.

⟵ السيناريو الثاني: تركيز أميركي على فروع أخرى وبقاء الأردن في منطقة رمادية

قد تختار الولايات المتحدة التركيز على جماعات معينة في دول مختلفة، مثل لبنان أو مصر، بدلاً من استهداف الجماعة الأردنية بشكل مباشر، بدلاً من ذلك، قد تبقي الجماعة الأردنية في حالة تأهب قصوى، دون توجيه اتهامات رسمية لها، وفي هذه الحالة، يتعين على الأردن اتخاذ قرارات داخلية بشأن الإجراءات التي يجب اتخاذها، كسنّ القوانين، وتحديد ما إذا كان سيتم معاقبة جماعات معينة، وكيفية التعامل معها، وقد يزعم البعض أن الأردن يتعرض لاستهداف غير عادل من الخارج، خاصةً في ظل وجود مشاكل اقتصادية أو إقليمية، وبطبيعة الحال فإن الوضع القانوني للجماعة في الأردن واضح ومدار وطنياً من قبل إعلان قرار ترامب المتعلق بهذا الشأن.

⟵ السيناريو الثالث: تراجع زخم التنفيذ الأميركي وبقاء المشهد كما هو

قد يتباطأ تنفيذ القرار الأمريكي أو يصبح غير فعال بسبب الطعون القانونية أو تغير الأولويات داخل الإدارة الأمريكية، وفي هذه الحالة، لن يتغير شيء جوهري في حسابات الأردن ويبقى الحظر المفروض على الجماعة ساريًا، وتستمر عملية تفكيك أصولها، ويبقى وضع الجبهة مرتبطًا بسلوكها داخل البرلمان وحوارها الداخلي، وليس بما يحدث في الولايات المتحدة.

الميزة في هذا السيناريو أن الأردن يكون قد رسّخ قاعدة مهمة:

أن ملف الإخوان يُدار وطنيًا أولًا وأخيرًا، وأن القرارات الخارجية تأتي – في أحسن الأحوال – كعامل مساعد، لا كعامل موجِّه، والخيار الأمثل لحزب جبهة العمل الإسلامي -كما هو الحال مع أي حزب آخر- أن يصوب أوضاعه بموجب القانون، بحيث تتحقق متطلبات الحزب السياسي المتكامل وبما يخدم الصالح العام.

- عام 2020، أوقفت رسمياً وجود الجماعة كمنظمة قانونية، وذلك بإغلاق أوراقها الرسمية.
- عام 2025، اعتبرت الحكومة الأردنية أنه من غير القانوني القيام بأي أنشطة أو تشكيل جماعات أو امتلاك أموال تحت هذا الاسم، وبدأوا في مصادرة أي شيء يخص الجماعة.

❖ المراجع

قوانين

- قانون الجمعيات الخيرية رقم 36 لسنة 1953، الجريدة الرسمية، العدد 1134، ص550.
- قانون الانتخاب الأردني لعام 2022.

خطط وبرامج رسمية

- خطة التحديث الاقتصادي لعام 2022.
- وحدة نظام متابعة إلكتروني لرصد الأداء وتسليم المشاريع. (2023). خطة التحديث الاقتصادي، البرنامج التنفيذي للفترة من 2023 إلى 2025.
- تحديث البرنامج التنفيذي لعام 2025.

إنجاز 339 مشروعا من أولويات التحديث الاقتصادي مخطط تنفيذها لنهاية 2025. www.almamlakatv.com

مقالات ومنشورات صحفية

- المنتدى الاقتصادي الأردني. (2024). الوظائف المستحدثة في المملكة 2024: أين تتركز ولمن تستحدث؟ عمان.
- مالك العثامنة. (2025). «الإخوان المسلمون» في الأردن... من الشراكة إلى الحظر. المجلة. www.majalla.com
- الأردن يعتقل 16 شخصا بتهمة تصنيع صواريخ ومسيّرات، الجزيرة، 2025 https:// www.aljazeera.net

المواقع الرسمية والحكومية

- وكالة الأنباء الأردنية بترا. (2025). وزير الداخلية يعلن حظر نشاطات ما يسمى بجماعة الإخوان المسلمين واعتبارها جمعية غير مشروعة.

- موقع حزب جبهة العمل الإسلامي. (2025). نبذة عن الحزب.
- ححظر جماعة الإخوان ليس موجهاٍ ضد العمل السياسي أو الحزبي ((BBC Arabic https://www.bbc.com/arabic/articles/cwynz0ylqglo
- Chatham House. (n.d.). Jordan's ban on the Muslim Brotherhood is no surprise but comes against a dangerous backdrop. www.chathamhouse.org
- White House. (2025). Designation of certain Muslim Brotherhood chapters as foreign terrorist organizations and specially designated global terrorists. https://www.whitehouse.gov/presidential-actions/
- وزارة الخارجية الأمريكية. (2025، 13 يناير)، تصنيفات الإرهاب لفروع جماعة الإخوان المسلمين. www.state.gov/releases

قرارات المحاكم

- محكمة التمييز الأردنية. (2020). قرار في القضية التمييزية رقم 2013/2020.

خامسا: التوجه السيادي لنزع السلاح غير الشرعي في الشرق الأوسط

صك الفيلسوف الفرنسي واستاذ القانون في جامعة تولوز، جان بودان، مصطلح «السيادة» لأول مرة عام 1576 في كتابه «الكتب الست للكومنولث- Six Books of Commenwealth» المصنِف كأحد أعمدة للعلوم السياسية، ومنذ ذلك الحين لا يزال هذا المفهوم عرضةٍ للتقييم والتنظير وإعادة التعريف، لأن المفهوم يرتبط أساساٍ بعناصر وجود الدولة، وهو بالتالي يتفاعل نظريا مع مختلف التغيرات الطارئة.

بكل الأحوال حافظ مفهوم «السيادة» على محددات أساسية منذ عصر فلاسفة أثينا الأوائل وحتى عصر السيادة الرقمية الحالي[1]، أهم هذه المحددات هي وجود سلطة عليا معترف بها دولياٍ تمتلك حصراٍ القدرة على فرض القانون بالقوة على كامل مساحتها الجغرافية، مما يعني أن أي تنظيم مسلح يعد تهديداٍ وتقويضاٍ لسيادة الدولة حتى لو كان هذا التنظيم مقبولاٍ من قبل سلطات الدولة لأن متطلبات الشرعية والإعتراف الدولي تقتضي وجود عنوان واحد للسلاح المنظِم.

ويعجّ الشرق الأوسط بالميليشيات التي تسللت في دوله الهشة وبيئته الإقليمية غير المستقرة، وهي الميليشيات التي لا تنفصل عن التوجهات الإقليمية السائدة وكأن كل ميليشيا عبارة عن صندوق بريد لتبادل الرسائل الخشنة ولجسّ نبض المواقف، مما يزيد من تعقيد الحالة الصراعية ويرفع من درجة الغموض واللايقين حيال النوايا الكامنة، ذلك أن الميليشيات تُستغل كواجهة لتنفيذ توجهات تريد هذه الدولة أو تلك تمويهها والتنصل من مسؤولية القيام بها.

ومنذ أن توسِعت العدوانيّة الإسرائيلية في عدة جبهات بعد السابع من أكتوبر عام 2023 حتى تحول حصر السلاح بيد الدولة إلى أحد المداخل الرئيسية لفهم المقاصد والدوافع وراء «شرق أوسط ما بعد 7 أكتوبر» الذي تسعى تل أبيب إلى هندسته بما يسكِن مخاوفها الأمنية ويلغي مصادر التهديد المحتملة وليس الوشيكة فقط، فالإستراتيجية الأمنية الإسرائيلية بعد 7 أكتوبر تقوم على الضربات الوقائية وليس الضربات الإستباقية، والأخيرة تعني تحييد

1- Philpott, Daniel. “Sovereignty: An Introduction and Brief History.” Journal of International Affairs 48, no. 2 (1995): 353–68. http://www.jstor.org/stable/24357595.

مصدر خطر وشيك قبل أو أثناء شروعه بالاعتداء على الدولة، في حين تهدف الضربات الوقائية إلى التعامل المبكر مع خطر محتمل لا يشكل تهديداً وشيكاً[1].

يعكس هذا التغيير في العقيدة الأمنية الإسرائيلية التوجس والخشية من وقوع «7 أكتوبر» جديد مستقبلاً، فكثير من المجموعات المسلحة في المنطقة تعتبر أذرع لقوى إيرانية، وتحديداً الحرس الثوري، مما يضعها في قائمة الأولويات الأمنية الإسرائيلية، فالإستراتيجية الدفاعية الإيرانية تقيّم ميليشياتها كحائط صد أول لردع وتهديد إسرائيل.

ومن المضلِل اقتصار مسألة «حصر السلاح بيد الدولة» في إسرائيل فقط، فلطالما أكدت دول وازنة في الإقليم على هذا المطلب، فعبارة «النفوذ الإيراني المزعزع للاستقرار الإقليمي» تعد من كلاسيكيات الخطاب السياسي الخليجي، وتضغط واشنطن أيضاً نحو مطلب نزع السلاح وتعتبره علامة على نجاح إستراتيجيتها في الإقليم.

ومن أجل تقديم لمحة موجزة لحالة الميليشيات في الشرق الأوسط، لا بد من وضع تعريف جامع لها. ووفقاً لمعجم القانون الدولي العام لجامعة أكسفورد فإن الميليشيات هي مجموعات عسكرية أو شبه عسكرية من المواطنين المدنيين - تمييزاً لهم عن المرتزقة الذين لا يحملون جنسية الدولة- مدربة للقيام بمهام عسكرية في حالات الطوارئ أو كقوات احتياط لإسناد القوات النظامية، وهي تعد من خارج التشكيلات الرسمية[2].

وهذا التعريف لا يغطي حالة الميليشيات عندما تكون مرفوضة من قبل السلطة الشرعية، كما في حالة حزب الله وحالة قوات قسد، فكلا الحالتين، باختلاف الظروف والسياق، ترفض وجودهما حكومتا لبنان وسوريا. ولتقديم موجز عام حول حالة الميليشيات في 2025 يمكن تصنيفها كما يلي:

1- Israel Policy Forum, "Israel in the Middle East: From a Policy of Containment to a Preemptive Policy," accessed December 18, 2025, https://israel-alma.org/israel-in-the-middle-east-from-a-policy-of-containment-to-a-preemptive-policy/.

2- Oxford Public International Law, "Israel in the Middle East: From a Policy of Containment to a Preemptive Policy," in Oxford Encyclopaedia of International Law, accessed December 18, 2025, https://opil.ouplaw.com/display/10.1093/law:epil/9780199231690/law-9780199231690-e338.

1. ميليشيات وكيلة لإيران

قبل 7 أكتوبر 2023 كان الحرس الثوري يدير شبكة ضخمة من الجماعات المسلحة تمتد من إيران حتى لبنان مروراً بالعراق وسوريا، بالإضافة إلى جماعة أنصار الله «الحوثيون» في اليمن. ويظهر تقييم حالة هذه الجماعات مدى المعاناة الاستراتيجية التي تحيط بالنفوذ الإيراني ككل بما في ذلك هذه الجماعات. وقد حلل عنوان قراءة في نفوذ إيران الإقليمي وتداعياته على الأردن في التقدير الاستراتيجي حالة إيران في 2025 والذي أشار إلى تحديات بنيوية تؤثر على قدرتها في إستمرارية إدارة ميليشياتها لوجستياً وماليا.

ففي لبنان، يعاني حزب الله من انكشاف إستراتيجي بعد سقوط حليفه في سوريا، وانكفاءه إلى خلف الحدود، وانقطاع الخطوط التقليدية للإمداد بالمال والسلاح كافة والتي كانت تمر عبر سوريا إلى لبنان، وبعد حملة إسرائيلية موسّعة أطاحت بهيكل قيادته التاريخية بما فيها الزعيم «الروحي» حسن نصر الله، يصارع حزب الله الزمن لترميم قدراته لا للتصرف كفاعل إقليمي وإنما للحفاظ على وجوديته المحلية.

فقد تضمنت خطة اطلاق وقف النار بين حزب الله وإسرائيل في نوفمبر 2024 بنوداً فُسرت على أنها تفويض دولي للجيش اللبناني والدولة اللبنانية لحصر السلاح بيد الدولة في عموم الجغرافيا اللبنانية، ولفرض السيادة اللبنانية فعلياً جنوب نهر الليطاني. وانطلاقاً من هذا التفسير فوّض مجلس الوزراء اللبناني في أغسطس 2025 قيادةِ الجيش لإعداد خطة تطبيقية عملياتية لحصر السلاح بيد الدولة قبل نهاية العام. وفي أكتوبر من نفس العام اطّلع المجلس على التقرير الأول للجيش بشأن تنفيذ هذه الخطة، وبالطبع لم تغب عن هذه التطورات المفصلية لا الضربات الإسرائيلية في الجنوب اللبناني ولا الضغوط الأمريكية الصريحة التي تحذر من سيناريوهات قصوى في حال لم يتم نزع السلاح.

تُظهر الحالة اللبنانية أن مسألة نزع السلاح ليست أحادية المسار، فمصطلحات مثل «نزع السلاح»، «حصر السلاح»، «تفكيك السلاح»، «ضم السلاح» يتم تداولها في التحليلات المعنية بالشأن اللبناني دون مراعاة أن كل من هذه المصلحات يرتبط بها مسار عملياتي وسياسي. فنزع السلاح يشير إلى عملية قسرية عكس حصر السلاح الطوعي، أما ضم السلاح

فيعني تحويل جزء من كوادر الحزب إلى أجهزة رسمية - سيتم التطرق إلى السيناريوهات في بند منفصل.

أما في العراق فيبدو أن مسار «تذويب» الميليشيات ونزع أصولها الإقتصادية يحرز تقدماٍ وسط تمكن حكومة السوداني في 2025 من لجم السلوك التخريبي لهذه الميليشيات. تجدر الإشارة إلى أن مسألة حصر السلاح في العراق مطروحة منذ عدة سنوات بهدف تحويل قوات «الحشد الشعبي» التي شاركت في الحرب ضد داعش إلى كيان رسمي. ويشهد هذا المسار تجاذبات محلية وإقليمية ودولية تبعاٍ لكون الساحة العراقية بؤرة تلتقي فيها مصالح وتهديدات عدة أطراف، ولا يقتصر الأمر على إيران والولايات المتحدة وإنما يشمل دولاٍ في المنطقة، كالأردن والسعودية اللتين تتشاركان حدوداٍ مع العراق، أحياناٍ تستغلها هذه الميليشيات للإضرار بأمنهما.

وقد بلغ الجدال المحلي حول هذه الميليشيات ذروة قصوى في 2025، فبعد انتخابات تشريعية أقرت التوازن السياسي القائم، نشرت الجريدة الرسمية للبنك المركزي العراقي في ديسمبر 2025 القرار الصادر عن «لجنة تجميد أموال الإرهابيين» الحكومية والمتضمن إدراج حزب الله و»الحوثيون» كمنظمات إرهابية. ولم يستمر هذا التصنيف سوى بضع ساعات، إذ تم التصريح بأن هذا الإدراج هو «خطأ تقني» يجري التحقيق بشأنه، ولكن الدلالة السياسية لهذا «الخطأ» -المقصود ربما- لا يزال يتردد صداها في أوساط الميليشيات التي استنفرت منصاتها الإعلامية للدفاع عن حلفائها المنهكين.

ولا يبدو حال باقي الجماعات المسلحة المرتبطة بإيران في الإقليم أفضل مما هو عليه في لبنان والعراق، ففي سوريا انكفأت هذه الجماعات وتبخّرت ولم يبقِ منها سوى خلايا مبعثرة عاجزة عن تشكيل مسار الأحداث. أما في اليمن فتعاني جماعة «الحوثيون» من تأثير الضربات الإسرائيلية التي استهدفت بنى تحتية كالموانئ ومحطات الطاقة. وهي، وإن كانت لا تزال تسيطر على مساحات يمنية واسعة، إلا أنها في حالة إستنفار قصوى تحسباٍ لتنفيذ تل أبيب لتهديداتها ضد الجماعة والتي أطلقتها خلال ما عُرف بـ»حرب الإسناد».

2. جماعات مسلّحة كردية و أقلوية

تنتشر ميليشيات كردية على امتداد وجود الأكراد الجغرافي في أربع دول متجاورة: تركيا، سوريا، العراق وإيران، ويعد حزب العمال الكردستاني الناشط في تركيا أيقونةِ التنظيمات

الكردية المسلحة، فقد خاض أكثر من أربعة عقود مما يقدِمه على أنه «نضال الشعب الكردي» ضد الحكم المركزي التركي، وأصبح زعيمه المعتقل، عبدالله أوجلان، بمثابة «نيلسون مانديلا» القضية الكردية.

وفي تموز 2025 تم الإعلان عن اتفاق سلام تاريخي بين الحكومة التركية وحزب العمال الكردستاني، يمهد الطريق إلى مصالحة إدماجية حقيقية، بموجبها يتم تفكيك القوة العسكرية للحزب ضمن مسار أوسع يركِز على «استخدام السياسة الديمقراطية للدفاع عن حقوق الأقلية الكردية»، وبذلك تقترب صفحة أكبر ميليشيا كردية من أن تُطوى، الأمر الذي يلقي بظلاله على باقي الميليشيات الكردية التي تتشارك مع حزب العمال الكردستاني مظلوميتها وقضيتها المشتركة.

وينطبق هذا التشارك على قوات سوريا الديمقراطية «قسد» التي تواجه لحظة مفصلية فيما يتعلق بعلاقتها مع دمشق، حيث وقع الرئيس السوري، أحمد الشرع، وقائد قسد، مظلوم عبدي اتفاقا في مارس 2025 تضمّن بنودا عدِة على رأسها دمج المؤسسات المدنية والعسكرية التابعة للإدارة الذاتية الكردية في المؤسسات الوطنية بحلول نهاية العام، بما يشمل نقل السيطرة على معابر حدودية ومطار وحقول للنفط والغاز إلى دمشق. إلا أن عملية تطبيق التنفيذ لا تزال عالقة وسط اتهامات متبادلة في ظل غياب آلية مقبولة تحقق مصالح الطرفين. فبينما تضغط دمشق نحو تذويب قسد ودمجها ضمن وحدات الجيش السوري؛ تصر قسد على أن تنطوي تحت راية وزارة الدفاع ككتلة واحدة.

ويحاول المبعوث الأمريكي إلى سوريا، توم براك، المساهمة في تقريب وجهات النظر، وإن كان يحمل ميلاً لصالح مركزية السلاح والسيادة في سوريا. ولا تغيب إسرائيل عن المشهد الكردي في سوريا، فهي تحافظ على خطوط تواصل مع الأقليات الكردية منذ ستينات القرن الماضي. ولم يتردد في الآونة الأخيرة خبراء إسرائيليون مقربون من دوائر التخطيط والتنفيذ الأمني من التوصية الصريحة بضرورة تفعيل روابط مع أكراد سوريا إسوةٍ بأكراد العراق الذين أثمر دعمهم في قيام كيان حليف يتمتع بمستوى متقدم من الحكم الذاتي[1].

1- David Horovitz, "Defending the Druze, Supporting the Kurds: Israel's Strategy in Syria," Times of Israel Blogs, accessed December 18, 2025, https://blogs.timesofisrael.com/defending-the-druze-supporting-the-kurds-israels-strategy-in-syria/.

والشيء بالشيء يذكر، إذ كثّفت إسرائيل من تواصلها مع ميليشيات درزية في سوريا وجاهرَ كلا الطرفين - إسرائيل والمجموعات المسلحة الدرزية - في التعبير عن تلاقي أهدافهما ضد حكومة دمشق، فبينما يريد الدروز منطقة حكم ذاتي؛ تسعى إسرائيل إلى تدشين منطقة عازلة جنوب سوريا ضمن «ممر داوود» المطروح -نظرياً- ضمن أجندة الحكومة اليمينية.

بطبيعة الحال تحاول الحكومة السورية المناورة سياسياً لتفكيك السلاح المنظم المدعوم إسرائيلياً في السويداء، وهي مهمة ليست باليسيرة في ظل سيطرة الهاجس الأمني على منطق السياسة الإسرائيلية. الأمر اللافت للنظر في هذا الصدد هو أن واشنطن تتبنى موقفاً مغايراً للموقف الإسرائيلي فيما يتعلق بالملف السوري عموماً ومسألة حصر السلاح تحديداً، إذ تفضّل واشنطن سوريا موحدة لا فدرالية ذات سلطة مركزية السلاح، وقد طرح توم براك في زيارته إلى اسرائيل في ديسمبر 2025 ما وصفته وسائل إعلام بأنه «خطوط حمراء» أمريكية فيما يتعلق بالنشاط العسكري الإسرائيلي في سوريا، إذ تصر واشنطن أن لا يقود هذا النشاط إلى زعزعة الإستقرار السوري وتقوية كفة الميليشيات ضد السلطة الشرعية[1].

3. الميليشيات متنازعة الشرعية في اليمن السودان وليبيا

تنتشر في كل من هذه الدول الثلاث ميليشيات تتنازع الشرعية فيما بينها وتدعي كل واحدة منها امتلاك الحق في التمثيل السياسي وتنكر حق الطرف الآخر. وفي العمق لا يعد هذا الإشكال متعلقاً بالميليشيات بحد ذاتها وإنما بفشل التوصل إلى حل لأزمات سياسية متجذرة. فمنذ أن ضرب ما أُطلق عليه الربيع العربي البنية السياسية الإجتماعية حتى تكشفت الإختلالات البنيوية المتّصلة بحالة الهوية الوطنية، فتقوقع كل طرف خلف ولاءاته الضيقة في الضد من شريكه في المواطنة، أو للدقة شريكه في الجنسية.

1- "رسالة أميركية إلى نتنياهو.. زعزعة استقرار سوريا خط أحمر," العربية نت (Al Arabiya), December 15, 2025, accessed December 18, 2025, https://www.alarabiya.net/amp/arab-and-world/syria/2025/12/15/%25D8%25B1%25D8%25B3%25D8%25A7%25D9%2584%25D8%25A9-%25D8%25A7%25D9%2585%25D9%258A%25D8%25B1%25D9%2583%25D9%258A%25D8%25A9-%25D8%25A7%25D9%2584%25D9%2589-%25D9%2586%25D8%25AA%25D9%2586%25D9%258A%25D8%25A7%25D9%2587%25D9%2588-%25D8%25B2%25D8%25B9%25D8%25B2%25D8%25B9%25D8%25A9-%25D8%25A7%25D8%25B3%25D8%25AA%25D9%2582%25D8%25B1%25D8%25A7%25D8%25B1-%25D8%25B3%25D9%2588%25D8%25B1%25D9%258A%25D8%25A7-%25D8%25AE%25D8%25B7-%25D8%25A7-%25D8%25AD%25D9%2585%25D8%25B1%.

ومما يغذّي هذه الحالة التصارعية هو وجود أطراف خارجية تدعم هذا الطرف أو ذاك، بالإضافة إلى عدم وجود مصلحة دولية لحل النزاعات. كما يغيب عن أطراف النزاع إحساس التضامن والثقة فيما بينها، فيغدو الصراع هو «الوضع الطبيعي الجديد» وليس الاستثناء، إذ أن سنوات الصراع وغياب السلطة المركزية صنعت وضعاً جديداً تكيّفت معه مصالح طبقة مستفيدة من الخراب القائم.

ففي اليمن مثلاً يستعر تنافس «صفري» بين المجلس الإنتقالي الجنوبي والقوات الحكومية، وهو التنافس الذي لا يعكس تبايناً تكتيكياً وإنما حالة من الإنقسام الإستراتيجي حول الرؤى والتوجهات بين ما يُفترض أن يكون فريقاً واحداً ضد جماعة «أنصار الله – الحوثيون». إلا أن المجلس الإنتقالي والقوات الحكومية عجزا عن صياغة معادلة مقبولة توفّق بين تناقضاتهما.

ولا يبدو الوضع مختلفاً في ليبيا والسودان، فالبلاد مقسمة جغرافياً وسياسياً إلى فريقين كبيرين، وكل فريق يرتبط بمجموعات مجتمعية وعسكرية أصغر، ويبلغ هذا التشظي ذروته عبر عاملين: العامل الأول هو الإعالة الإقتصادية، فخلال سنوات الفوضى نمى الإقتصاد غير الشرعي خارج إطار الدولة وليصبح هذا الإقتصاد هو السائد، أي اقتصاد «De Facto» يعتمد العصابات المسلحة والعنف والتهريب والإتجار غير المشروع بالمخدرات والبشر. هذا البعد الإقتصادي يعني أن المجتمعات الخاضعة لحكم الميليشيات تكيّفت إقتصادياً مع حالة الفوضى.

أما العامل الثاني فهو الدعم الإقليمي، فتتبع شبكات الدعم الخارجي لكل طرف تِظهر وجود حالة من الإستقطاب الإقليمي ترتبط بهذه الميليشيات، فدول إقليمية رئيسية تدعم هذا الطرف، في حين تدعم دول إقليمية أخرى الطرف المنافس، مما يجعل من مسألة الحل خاضعة لإعتبارات إقليمية تتجاوز حدود الصراع المعلن. وهنا لا بدّ من الإشارة إلى أن الأردن لا يبدو بعيداً عن مجالات التأثر والتأثير بالحالة الميليشياتية الشرق أوسطية.

الموقف الأردني

ترتكز السياسة الخارجية الأردنية على مبدأي احترام السيادة وعدم التدخل في الشؤون السيادية للدول الأخرى، لذلك فإنها غير معنية بالحالة الميليشياتية إلا بالحد الذي يتقاطع مع الأمن الوطني الأردني وتحديداٍ في الجوار الأردني أو سلاسل التوريد. مثلاٍ، تشكل سيطرة «أنصار الله» على مضيق باب المندب تهديداٍ لانسيابية حركة الشحن صوب موانئ العقبة. فلم يكن «توظيف الميليشيات» أحد أدوات السياسة الخارجية الأردنية، بل على العكس لطالما اشتبكت عمان «أمنيا» مع هذه الكيانات ودعمت إستقرار وسيادة الدول.

آخر هذه المحطات يتصل بسوريا، ففي الوقت الذي تسعى فيه إسرائيل من وراء توغلاتها في الجنوب السوري المحاذي للشمال الأردني إلى إقامة «ممر داوود»، متذرّعة بحجج واهية متصلة بحماية الأقليات ومعالجة التهديدات المتحملة؛ ضغطت عمان دبلوماسياٍ لعدم تطويق قوات إسرائيلية لحدودها من الجانب السوري، ورفضت التعاطي مع فكرة فتح معبر بين السويداء السورية والحدود الأردنية، وانخرطت في وساطة مع واشنطن للوصول إلى وقف لإطلاق النار في السويداء. وفي أغسطس 2025 تم «تشكيل مجموعة عمل ثلاثية» في عمان تضم الأطراف الثلاث (الأردن وسوريا وأمريكا) لمساندة الحكومة السورية في جهود تثبيت وقف إطلاق النار في محافظة السويداء وتثبيت الحالة الأمنية، وهو الأمر الذي يصب في صالح تقوية موقف دمشق لحصر السلاح بيد الدولة.

لقد شكّلت الضربات الجوية الأردنية المعلنة أواخر ديسمبر 2025 على مرافق تهريب المخدرات في السويداء إعلاناٍ أردنياٍ حاداٍ بأن السويداء هي مسألة أمن قومي قصوى، ولن تتسامح عمّان مع أي نوايا مباشرة أو غير مباشرة من قِبل أي طرف إقليمي لتحويل السويداء إلى خاصرة هشة تنتشر فيها فلول جماعات المخدرات والجريمة المنظمة، بمعنى أن لا تهاون من قِبل عمان في عمل كل ما يلزم للحيلولة دون تحوّل السويداء إلى منطقة معتمة خارج سيطرة الدولة السورية، وبما يمنح العصابات الإجرامية والإرهابية فرصة لإعادة التشكيل في الجنوب السوري المحاذي لحدودها.

أما بخصوص الحالة العراقية، فقد ناقش بند «العراق : ساحة صراع مؤجلة» آليات تفاعل الدولة الأردنية مع الميليشيات في العراق، وهي تتمحور حول إعتبار الدولة العراقية عنوان السيادة والمسؤول قانوناٍ وعملياٍ عن كل ما يجري على أراضيه، بما في ذلك ضبط سلوك الميليشيات. كما تديم عمان قنوات تواصل مع شخصيات معتدلة في الإطار التنسيقي يمكن لها الضغط على هذه الميليشيات.

وفيما يتعلق بالحالة اللبنانية، فيمكن القول إن ثمة دلائل تشير إلى أن عمّان تدعم حق الدولة اللبنانية في حصر السلاح ليس فقط سياسياٍ وإنما عملياٍ، فاللقاءات الملكية المتكررة مع القيادات اللبنانية تعد إشارة دعم إقليمي لتوجه الشرعية اللبنانية لحصر السلاح، كما أن التعاون اللوجستي و - ربما الإستخباري أو العملياتي - بين الجيشين الأردني واللبناني آخذ بالتصاعد مؤخراٍ. ففي ديسمبر 2024 وبعد بضعة أسابيع من إعلان وقف اطلاق النار بين إسرائيل وحزب الله، أعلن الجيش الأردني تقديم 62 ناقلة جند هبة للجيش اللبناني، ودلالة التوقيت الذي تمت فيه هذه الهبة تحمل أهمية كبرى تشير إلى الإسناد الأردني للجيش اللبناني في مسعاه لحصر السلاح.

ويمكن القول أن تحييد خطر حزب الله يمثل مصلحة لبنانية أردنية مشتركة؛ أردنياٍ استنفرت المنظومة الأمنية والإستخبارية في سنوات الأزمة السورية من أجل درء وردع النوايا التخريبية لتيارات في حزب الله تضمر شراٍ للأردن، كما في رعايتها لكارتيل المخدرات وتهريبها أسلحة وإرهابيين إلى العمق الأردني.

ويظل حدود التدخل الأردني لدعم سيادة لبنان وغيرها من دول الإقليم ضد الميليشيات محصوراٍ بالحد الذي يتسق مع سيادة هذه الدول، وبما يسكّن المخاوف الأمنية وينزع فتيل أزمات محتملة.

وبما أن ثمة شبه إجماع إقليمي ودولي في شرق أوسط ما بعد 7 أكتوبر على مسألة حصر السلاح بيد الدولة، وتفكيك التنظيمات المسلحة غير الحكومية، فإنه يمكن لدبلوماسية عمان إثارة قضية مجموعات المستوطنين المسلّحة التي تحظى بدعم من التيارات الأشد يمينية في المنظومة الحكومية والأمنية في الإحتلال الإسرائيلي، إذ ترقى هذه المجموعات لتكون ميليشيات منفلتة تقوّض حقوق الفلسطينيين وتتصرف دون رقيب فعلي، وإسوةٍ بنزع سلاح الميليشيات المرتبطة بإيران فإنه يمكن المطالبة بتفكيك المجموعات الإستيطانية المسلّحة.

السيناريوهات

يرتبط تنبؤ مسار نزع سلاح الميليشيات بمسار الحالة النزاعية في الإقليم وفي الدول ذات العلاقة، مما يجعل من هذا التنبؤ عملية معقدة يتلاشى فيها اليقين وتتزاحم فيها المتغيرات التي تؤثر في مختلف السيناريوهات. وبناءٍ على مراعاة الظروف المحيطة بالحالة الميليشياتية، يمكن حصر السيناريوهات فيما يلي:

1. **استمرار النهج الحالي:** تستغل الدول حالة الضعف التي تعاني منها طهران وإنكفائها على أزماتها المحلية من أجل تقويض الميليشيات المرتبطة بها، حيث يجري تذويب ممنهج لهذه الجماعات المسلحة سواء في بنية الدولة - كما في الحالة العراقية - أم عبر تفكيك بنية التنظيم - كما في الحالة اللبنانية. يحمل هذا السيناريوهات تعقيدات سياسية تتصل بضرورة ضبط رد فعل الجماعات المسلحة، لكنه من ناحية أمنية يعد أقل الخيارات خطراً والأفضل للحسابات الأردنية.

2. **السيناريو التصادمي:** ليس من السهولة تصور أن تضحي إيران بأصولها الإقليمية التي استثمرت فيها لعقود، كما أن هذه الميليشيات أصبحت تعبر عن مصلحة مجتمعية إقتصادية لفئات تنتمي إليها وتحتمي بالسلاح، وهو ما يعني أنّ السيناريو السابق يواجه ممانعة من قبل الميليشيات.

ولكن ثمة تصميم لتحقيق نزع السلاح وتحصين السيادة من قِبل دول في المنطقة والأطراف الدولية ذات العلاقة، فإدارة ترامب استحدثت منصب المبعوث الخاص إلى العراق لمتابعة الشؤون المتصلة بالنفوذ الإيراني في العراق، وحتى الميليشيات الكردية يبدو أن واشنطن في طريقها لنزع المعاملة التفضيلية التي تتلقاها. كما أن ميليشيا الحوثي قد تتعرض لحملة جوية إسرائيلية تتزامن مع حراك عسكري لقوى الشرعية اليمنية والمجموعات المسلحة المرتبطة بها. كل ذلك يشير إلى أن صراع الإرادات هذا حول الميليشيات، قد يتحول إلى نزاع فعلي يُدخِل بعض البلدان في فوضى غير محسومة النتائج، فمثلاً قد يؤدي التطبيق الفعلي لقرار الحكومة اللبنانية حصرَ السلاح إلى صدامات واسعة تعيد منح أنصار حزب الله «المظلومية» والشرعية. فصحيح أن الحزب تعرض إلى ضربة قوية لكنه لا يزال قادر على إدارة حرب مدن بسلاح خفيف ومتوسط. والأمر نفسه ينطبق على العراق، فسيناريو الصدام غير محسوم النتائج وقد لا يفضي إلى نزع فعلي لقدرات الميليشيات العسكرية.

وهذا السيناريو قد يكون له إرتدادات مباشرة على الساحة الأردنية، سواء من ناحية أمن الحدود أم تدفق موجات من اللاجئين إن خرجت الإشتباكات عن السيطرة، ناهيك عن إحتمالية «معاقبة» الأردن على موقفها السياسي ولجوء هذه الميليشيات إلى إطلاق مِسيّرات ضد نقاط معينة في العمق الأردني.

3. **التفكيك السريع للميليشيات:** يفترض هذا السيناريو تعمّق العوامل المزعزعة لتماسك الميليشيات، منها ضعف إيران وتململ الحاضنة الإجتماعية، وتراجع المداخيل الإقتصادية، وتزايد الضغوط الرسمية أمنياً وعسكريا، وفقدان الترابط الإقليمي.

وفي حال تسارع هذه العوامل - وتحديداً المتصلة بحالة إيران - فإن الميليشيات قد تتفكك تلقائياً وتفقد جاذبيتها ككيان قادر على توفير الرواتب و»المشروعية» لأعضائها، وتستطيع أجهزة الدولة عندها التعامل مع خلايا ميليشياتية فاقدة للدعم الخارجي وللدافع المحلي.

4. **انهيار مسار حصر السلاح:** يحاجج هذا السيناريو غير المرجّح بأن الميليشيات قادرة على إمتصاص الزخم الدولي والإقليمي المناوئ لها، وستستطيع إعادة تجميع صفوفها وترميم منابع تمويلها. ورغم أن لا دلائل ملموسة تشير إلى إحتمالية وقوع هذا السيناريو إلا أن «البجعة السوداء» تنبئ بضرورة وضع كل السيناريوهات في قائمة التقدير تحسباً لوقوع أقلها احتمالية.

وإن تعرض مسار حصر السلاح إلى انتكاسة فإن ذلك يتعارض مع النهج الأردني الساعي لتعزيز السيادة الوطنية في الإقليم وتجفيف منابع اللإستقرار. وقد تجد عمان نفسها في دائرة «الإنتقام» من قِبل هذه الميليشيات التي تعافت. وعليه، فإن المصالح الوطنية العليا تقتضي مزيداً من الإنخراط في مسار «نزع السلاح» وتنسيق الجهود الإقليمية الساعية لتحقيق هذا الهدف، مع ضرورة مراعاة عدم إثارة ردات فعل من قبل الميليشيات تجاه الدور الأردني.

سادسا: العراق: ساحة صراع مؤجلة

ألقى شرق أوسط ما بعد 7 أكتوبر بظلاله على المشهد العراقي 2025، وناورت الدولة العراقية بنجاح من أجل تحييد الساحة العراقية عن أتون ساحات الإشتباك المباشر، إذ صمتت صواريخ الميليشيات المنتشرة في العراق رغم تعرّض حليفهم الرئيس في لبنان إلى حملة أطاحت بهيكل قيادته التاريخية ورغم تعرض زعيمتهم إيران إلى تحطيم ممنهج لعناصر من قوتها الإستراتيجية في حرب الـ12 يوم، إذ قوّضت حملة جوية مسنودة بتحرك إستخباري على الأرض قدرات إيران على الدفاع الجوي، وليشنّ الطيران الإسرائيلي حملة دقيقة ضد أهداف منتقاة بلغت ذروتها باستهداف طائرات «B-2» الأمريكية للمواقع النووية الرئيسية الثلاث: فوردو، نطنز، وأصفهان.

خلق هذا الظرف الإقليمي ضغوطاً قصوى على الدولة العراقية التي ناورت في إتجاهين: الأول لجم إطلاق مسيرات وصواريخ تجاه أهداف في إسرائيل أو غير إسرائيل، والثاني هو الضغط غير المباشر وعبر وسطاء على إسرائيل لعدم تفعيل جبهة العراق واستهداف ميليشيات مقربة من إيران في العراق. هذه المعادلة الدقيقة يمكن لها اختزال المشهد في العراق في بيئته الإقليمية.

بطبيعة الحال ثمة تأثيرات مباشرة تعرّض لها العراق جرّاء سيولة التغيرات الإقليمية، أبرزها التعامل مع صعود قيادة سورية جديدة وانهيار نظام الأسد الذي كان حجر الرحى في ما كان يُطلق عليه «الهلال الشيعي». هذا ولا تزال العلاقة بين دمشق الجديدة وبغداد في طور بناء الثقة واستكشاف النوايا، وهي محصورة في الدرجة الأولى بالتنسيق الأمني فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب وضبط الحدود الصحراوية ذات التضاريس المتنوعة، أما مجال التعاون السياسي والإقتصادي فلا يزال غير مطروح فعلياً على الأجندة، وإن كانت الرئاسة العراقية قد وجهت دعوة رسمية للرئيس السوري، أحمد الشرع، لحضور القمة العربية التي عُقدت في مايو 2025، وقد أظهرت هذه القمة حجم عدم الرضا العربي فيما يتعلق بالعراق، إذ حضر فقط 5 زعماء من أصل 22 زعيم.

أما في العلاقة مع تركيا، فيبدو أن الملف الكردي نجح تكتيكياً في التقريب بين بغداد وأنقرة، إذ حفزت المخاطر والتهديدات المتأتية من هذا الملف تقريب وجهات النظر بين الدولتين. فبالنسبة لتركيا يمثل حزب العمال الكردستاني الهاجس الأمني الرئيس. وبالنسبة للعراق تعد العلاقة مع كردستان العراق شائكة من حيث تقاسم الإيرادات النفطية وأنبوب النفط العراقي التركي المار في أراضي كردستان العراق.

في مارس 2025 تم توقيع اتفاقية أمنية بين البلدين أتاحت للقوات التركية وضعاً أكثر تأثيراً في الداخل العراقي، ووضع أرضية سياسية جديد للتعاون بينهما في مجالات عدة، تشمل المجال الأمني والعسكري ومجالات التجارة والمياه والزراعة والطاقة، وترافق ذلك مع إعلان بغداد حزب العمال الكردستاني «منظمة محظورة».

وأواخر سبتمبر 2025 أعلن رئيس الوزراء العراقي، محمد شياع السوداني، التوصل إلى اتفاق تاريخي لتصدير نفط حقول إقليم كردستان عبر الأنبوب العراقي - التركي، وهو ما وصفه بالإنجاز الذي طال انتظاره لمدة 18 عاماً. بموازاة الاتفاق الكردي التركي الذي لا تغيب عن تفاصيله كركوك وبغداد. وبموازاة تحسن التفاعلات بين كركوك وبغداد، تم الإعلان في 27 أكتوبر 2025 عن اتفاقية إطارية بين العراق وتركيا تتضمن 6 مشاريع لحصاد المياه واستصلاح الأراضي زيادة تصريف نهر دجلة 500 متر مكعب بالثانية، وكذلك تصريف نهر الفرات إلى 500 متر مكعب بالثانية أيضاً، وتتوقع السلطات المعنية العراقية أن يسهم ذلك في تدفق مليار متر مكعب من المياه خلال خمسين يوم من بدء التنفيذ.

هذه التغيرات التي طرأت على ملفي النفط والمياه خلال 2025، تعيد التأكيد على مسألة الأولويات المحلية الملحة. فالمواطن العراقي سئم من تبعات الإصطفافات الخارجية، ومن كون ثرواته الوطنية تُستنزف بسبب الظروف الإقليمية وإستعلاء - وإستعداء أيضاً - بعض القوى السياسية المسلحة على الدولة، وهو ما انعكس سلباً على الظروف المعيشية والخدمات العامة ومهّد أيضاً لمشكلات أمنية وصعود القوى الإرهابية كداعش.

ورغم عدم احتلال «داعش» مساحة في الأنباء، إلا أنها أمنياً لا تزال تحت الرصد، فهي في مرحلة «كمون» ولا تزال تنشط عبر خلايا عنقودية قابلة للتوسع في ظروف «مناسبة». وقد أعلن جهاز مكافحة الإرهاب منتصف سبتمبر مقتل عمر عبد القادر بسام الذي يدعى «عبد الرحمن الحلبي»، في عملية أمنية في سوريا نفذت بالتنسيق مع التحالف، وهو أحد قيادات تنظيم داعش ويشغل منصب مسؤول العمليات والأمن الخارجي، ويتحمل مسؤولية

التخطيط والإشراف على ما يسمى «الولايات البعيدة». وأكد جهاز مكافحة الإرهاب العراقي أن «هذه الضربة تمثل خسارة إستراتيجية كبرى للإرهاب، حيث يأتي القضاء على «الحلبي» بعد سلسلة من العمليات الناجحة خلال الشهرين الماضيين، أسفرت عن قتل أكثر من ستة قياديين من الصف الأول لداعش».

وتدلل الإعلانات الأمنية عن قتل قيادات إرهابية، على أن الإرهاب لم يستأصل بعد من العراق، وهو لا يزال يبحث عن ثغرة لإعادة إنتاج نفسه وسط حالة إقليمية مضطربة تتشكل فيها معادلات جديدة، وقد أثبت مسار صعود الحركات الإرهابية أنها لا تصل ذروتها إلا بعد حالة من الفراغ وتراجع سلطة الدولة، وهو ما قد يفسر حالة الحرص الدولي على النأي بالعراق عن اشتباكات الشرق الأوسط ما بعد 7 أكتوبر. ولكن لا ينبغي التسليم بمسألة الاستقرار في العراق فهو الساحة الواحة في اعتبارات الجيوليتيك الإيراني ولن تقبل التضحية به بسهولة كما جرى مع حزب الله ونظام الأسد، بل ستستميت في الدفاع عن «الرئة» العراقية التي تتنفس منها.

وتدرك واشنطن جيداً مدى حيوية العراق في الإعتبارات الإيرانية، وقد استحدثت إدارة ترامب في أكتوبر 2025 منصباً جديداً هو المبعوث الخاص للرئيس الأميركي لشؤون العراق، وهو ما يؤشر على وجود إستحقاقات منتظرة أمام العراق. وقد عبر المبعوث المعين، مارك سافايا، عن أولويّاته وأجندته في العراق المتمثلة في ضرورة أن تكون جميع الأسلحة، خاصة «سلاح وكلاء إيران»، تحت سيطرة الحكومة الشرعية في العراق، وأن تعمل الأجهزة الأمنية ضمن قيادة موحدة، مشيرا إلى أهمية أن تكون العراق دولة ذات سيادة من دون تدخل خارجي.

وترتبط مسألة نزع السلاح بمسألة أخرى احتلت حيزاً في 2025 وهي إنسحاب القوات الأمريكية من العراق، وأعلنت وزارة الحرب الأميركية «البنتاغون»، مطلع أكتوبر 2025، أن الجيش الأميركي سيبدأ في تقليص وجوده في العراق، في خطوة تعكس «النجاح المشترك» في الحرب ضد تنظيم داعش. ويأتي هذا الإعلان لتنفيذ البيان المشترك الصادر في سبتمبر 2024، والمتضمن تقليص وجود أمريكا وشركائها في التحالف، وفي مهمتها العسكرية في العراق. ولا يعرف حتى الآن ما المقصود بالإعلانات الأمريكية عن سحب عدد من القوات والعتاد من العراق، فهل هي مجرّد مناورة سياسية للضغط على الحكومة العراقية لتنفيذ الشق الثاني المرتبط بانسحاب القوات - وهو حصر السلاح بيد الدولة ونزع سلاح الميليشيات

- أم هو عملية إعادة تموضع والانسحاب من وسط العراق وجنوبه نحو الشمال، أم هل هو يعكس توجه حقيقي لخفض كلفة الانتشار العسكري الأمريكي الخارجي؟

كل هذه المضامين الجيوسياسية والإقتصادية والأمنية التي تعرّض لها العراق كانت عنواناً للإنتخابات التشريعية التي جرت في نوفمبر 2025 والتي لم تقر جديداً بل أكدت على التوازن المحلي القائم وأعادت تثبيت حالة «Status quo» التي يبدو أنها لن تستمر طويلاً، فطبول الحرب التي تقرع ضد إيران، والطموح الإقليمي والدولي الجاد لاستكمال حصر السلاح بيد الدولة، وتعيين مبعوث أمريكي جديد للعراق، كلها عوامل تدلل على أن الساحة العراقية قد لا تظل ساكنة كما بدت -نسبياً- في 2025، الأمر الذي يستدعي مناقشة تموضع السياسة الأردنية عراقياً لما للعراق من أهمية في اعتبارات الجيوبولتيك الأردني.

الموقف الأردني

شكلت الساحة العراقية تهديداً أقل على المصالح الأردنية عام 2025 مقارنةً بعام 2024، عندما تعاملت الدولة الأردنية مع «انفلات» محسوب بدقة للميليشيات المنتشرة في العراق، فمطلع 2024 تعرضت قاعدة التنف على مثلث الحدود الأردنية السورية العراقية لهجوم بطائرة مسيرة انطلقت من العراق أسفر عن مقتل 3 جنود أمريكيين وإصابة 25 آخرين. كما حشدت في نفس العام جماعات مسلحة تتبع لقوى الإطار التنسيقي وللحشد الشعبي على امتداد الحدود الأردنية العراقية ضمن ما بررته هذه الجماعات بأنه «اعتصام إحتجاجي» رافض للموقف الأردني غير المؤيد لنصرة غزة!.

بطبيعة الحال نجحت الدولة الأردنية في تفكيك مصادر التهديد الرئيسية التي منشؤها الساحة العراقية خلال عام 2025، فتم تحييد إطلاق الصواريخ والمسيّرات من العراق عبر وإلى الأردن، وخفّضت الميليشيات من خطابها التحريضي ضد المملكة.

ولعلّ الإرتباك الناشئ عن سقوط نظام الأسد هو ما دفع الميليشيات لصرف النظر عن الحدود الأردنية للتعامل مع تهديد جديد على الحدود السورية العراقية، إذ تنظر هذه الميليشيات للجماعات المسلحة المقربة من القيادة السورية الجديدة على أنها امتداد، بطريقة أو بأخرى، لتنظيمات إرهابية سبق وأن سيطرت على مساحات واسعة من الأراضي العراقية.

أردنيا، قد تجد المنظومة الإستخبارية نفسها أمام إستحقاق التعامل مع إنتقال «صناعة المخدرات» من الحدود السورية الأردنية إلى الحدود العراقية الأردنية، ذلك أن عصابات المخدرات تنشط أصلاً على الجانب العراقي لكنها لا تحظى بغطاء دعم وحماية رسمي مثل ما كان عليه الحال في سوريا الأسد.

ومما تجدر الإشارة إليه، أن العلاقات الأردنية العراقية ليست فقط سياسية وأمنية بل أيضاً إقتصادية، فالعراق أحد الوجهات الرئيسية للصادرات الأردنية (في التسعة أشهر الأولى من عام 2025 بلغت هذه الصادرات 679 مليون دينار أردني) ويبلغ حجم الإستثمارات العراقية في الأردن 40 مليار دولار و20 مليار ودائع في البنوك، بالإضافة إلى زيادة إقبال التجار العراقيين على إستخدام ميناء العقبة كوجهة لإستقبال وارداتهم من دول العالم المختلفة.

إلا أن حالة الإضطراب الإقليمي ألقت بظلالها على تعثر مشاريع رئيسية جرى الاتفاق عليها في إطار «الشام الجديد» الذي يضم الأردن والعراق ومصر، فلم يرَ أنبوب نفط البصرة - العقبة النور بعد ولم يشهد عام 2025 أي تقدّم بخصوصه، وحتى الربط الكهربائي مع العراق يسير بوتيرة بطيئة رغم حاجة العراق الماسة لفائض الطاقة الكهربائية الأردنية، ويرجع السبب إلى عوامل سياسية لا تقنية، إذ تضغط طهران لعرقلة إمداد العراق بالكهرباء الأردنية حتى يظل العراق معتمداً على الغاز الإيراني لإعتبارات إقتصادية وأخرى تتصل بالنفوذ السياسي.

وحتى اتفاقية تزويد العراق الأردن بـ10 آلاف برميل يومياً بسعر مخفض تكون مثار جدل بين الفينة والآخرى من قبل شخصيات مقربة من طهران. وفي أوج الإضطراب الإقليمي عامي 2024 و2025 لم يتردد نواب من كتلة الإطار التنسيقي العراقية في التصريح العلني بضرورة وقف هذه الإتفاقية لمعاقبة الأردن والضغط عليه إقتصادياً وسياسياً.

بطبيعة الحال تدير الدبلوماسية الأردنية علاقاتها مع العراق عبر حزمة متنوعة من الأدوات من أجل معالجة الإشكالات المتعددة وتدعيم هذه العلاقات. وهذه الأدوات لا تقتصر على الصعيد الرسمي وإنما عبر فتح قنوات من التواصل الفعال مع مختلف القوى السياسية بما فيها الإطار التنسيقي وتحديداً عبر شخصيات معتدلة مثل رئيس تيار الحكمة، عمار الحكيم، الذي التقى جلالة الملك عبدالله الثاني بن الحسين في مارس عام 2025. وقد كان لهذه القنوات غير الرسمية دور حاسم في تفريغ كثير من الأزمات المفتعلة بين الأردن والعراق.

السيناريوهات

ثمة متغيرات رئيسية تؤثر في مسار التنبؤ بالأحداث في العراق، وأهم هذه المتغيرات هي، تجدد الحرب المباشرة على إيران، متطلبات المبعوث الأمريكي المعيّن حديثاً، حصر السلاح بيد الدولة، والسلوك السياسي لرئيس الوزراء العراقي «الجديد»، وحالة الإستقرار المجتمعي السياسي، انطلاقاً من هذه المتغيرات يمكن استشراف السيناريوهات في العراق وفق ما يلي:

1. تفجر الحرب في إيران و/أو لبنان و انخراط ميليشيات عر اقية فيها

تجمع معظم التقديرات على أن هنالك جولة اشتباك قادمة أطول وأعقد بين إيران وإسرائيل، وستختلف عن سابقتها في إنها ستقرّ حقائق إيرانية جديدة، مما يعني أن الجماعات المسلحة في العراق قد تجد نفسها مضطرة لإسناد إيران في حربها الوجودية.

يحمل هذا السيناريو تداعيات خطيرة على الأمن الأردني لأن العراق ستتحول إلى ساحة فعلية للاشتباك مع كل ما يحمله ذلك من مخاطر على سلامة الأجواء الأردنية والقواعد العسكرية الأردنية التي يستضيف بعضها مرافق عسكرية أمريكية.

2. إتباع نهج متشدد في نزع سلاح بعض الميليشيات

استنّ العراق نهجه الخاص لحصر السلاح بيد الدولة منذ عدة سنوات، فتم إلحاق الحشد الشعبي بوزارة الدفاع وتذويب فصائل رئيسية إدارياً وماليا وأمنياً في هياكل رسمية، وهو الأمر الذي ساهم في وجود حالة من اليقين فيما يتعلق بهذه الفصائل. إلا أن بعض الفصائل المتوسّطة لا تزال عصية على الإندماج وهي تحافظ على روابط مع الحرس الثوري الإيراني وتتبنى نهج سياسي متشدد.

ومن المتوقع أن يشهد عام 2026 تصعيداً في ملف نزع السلاح المنظّم إستجابةً لإستحقاقات إقليمية ودولية، فمبعوث الرئيس الأمريكي للعراق قادم لمهمة رئيسية واحدة هي إضعاف النفوذ الإيراني في العراق. وعليه، قد تجري إشتباكات بين قوات عراقية وميليشيات متفلتة، الأمر الذي سيكون له ارتدادات على أمن الحدود العراقية الأردنية، وقد يعرقل ذلك تدفق التجارة الأردنية إلى العراق وإمدادات النفط.

3. تبني الحكومة العراقية نهجاً أكثر انفتاحاً مع محيطها العربي

لطالما تحدثت الحكومات العراقية عن «عمق عربي» دون أن يرتبط هذا الحديث بخطوات جدية ملموسة على الأرض، فظلت المشاريع العابرة للدول التي تربط العراقا بجواره العربي خارج دائرة التنفيذ. ولكن قد يفسح إضعاف إيران المجال أمام الحكومة العراقية لتكون أكثر تحررا في علاقاتها مع محيطها العربي.

يحمل هذا السيناريو التفاؤلي فرصاً واعدة للأردن، خصوصاً فيما يتعلق بأنبوب نفط بصرة-عقبة ومشاريع الربط الكهربائي وغيرها من المجالات. وتلعب هوية رئيس الوزراء القادم دوراً في تحديد ملامح تعامل الدولة العراقية مع محيطها العربي.

4. وقوع موجة جديدة من الإضطرابات المجتمعية

لا يزال حراك تشرين عام 2019 حاضراً عند تقييم المشهد العراقي، لأن العوامل المغذية لهذا الحراك لا تزال قائمة ولما أحدثه هذا الحراك من تأثيرات وصلت إلى حد استقالة الحكومة وإجراء إنتخابات مبكرة وفق قانون انتخاب يخدم حظوظ القوى المتوسطة للوصول إلى البرلمان. لاحقاً تم العدول عن هذا القانون والرجوع إلى صيغة سانت ليجو لتحديد المرشحين الفائزين والذي يخدم حظوظ القوى الكبيرة، وهو ما كان في انتخابات 2025.

وقد قاطع التيار الصدري، الواجهة السياسية لقوى الاحتجاج على النظام القائم، هذه الإنتخابات وسط عدم صدور أي مواقف مؤيدة أو رافضة فيما يتعلق بالمسار السياسي ما بعد الإنتخابات، فلم يؤيد التيار أي شخصية لرئاسة الحكومة واستمرّ زعيمه، مقتدى الصدر، على موقفه «المعتزل» شكلاً للحياة السياسية والرافض لأي انخراط فعلي دون القيام بإصلاحات جذرية.

يجد خطاب الصدر قبولاً لدى أوساط تشعر بالتهميش، وبعدم كفاءة النخبة القائمة على توظيف موارد العراق للصالح العام. ووسط أزمات معيشية وإقتصادية خانقة، تبدو الساحة العراقية مرشحة لجولة جديدة من الإحتجاجات قد تكون أعمق من حيث تأثيراتها مقارنةً بتلك التي جرت عام 2019 لأن الإحتجاجات القادمة، إن حدثت، ستكون ضمن سياق إقليمي آخذ بالتشكل يهدف إلى تقويض النفوذ الإيراني، وهو الأمر الذي سيجد ممانعة من قبل إيران وحلفائها في العراق، وقد تأخذ الإحتجاجات طابعاً غير سلمي.

إن وقوع موجة إحتجاجات جذرية تعيد تشكيل التوازنات المحلية في العراق يحمل في طياته فرصاً وتحديات للأردن، قد تقود إلى مزيد من الانفتاح العراقي على المحيط العربي، وفي نفس الوقت قد تأتي إعادة التشكيل بحالة من الإضطراب الأمني وعدم اليقين السياسي فيما يتعلق بشكل السياسة الخارجية العراقية وطبيعتها.

سابعا: قراءة في نفوذ إيران الإقليمي وتداعياته على الأردن

دخل النفوذ الإقليمي لإيران منذ السابع من أكتوبر عام 2023 في حالة من التآكل التدريجي، وقد تسارع هذا التآكل مع نهاية العام 2024 بخسارة وجودية لإيران في سوريا، وأخرى دولية بوصول دونالد ترامب للبيت الأبيض للمرة الثانية، ناهيك عن تفاقم الإشكاليات والأزمات المتعددة التي تعانيها إيران على المستوى الداخلي. تزامن ذلك كله مع حالة ضغط إقليمية ودولية متصاعدة على الفواعل غير الدولية المرتبطة بإيران لنزع سلاحها، بل أن نزع السلاح عمليا شمل أيضا إيران ذاتها من خلال الهجوم الإسرائيلي مع نهاية شهر يونيو 2025، الذي استهدف بمجمله مواقع عسكرية إيرانية، وقتل 30 قائد أمني و 11 من العلماء النوويين (Reuters, 2025) ولم يسبق أن تم اغتيال هذا العدد من القيادات الإيرانية خلال العام الواحد، إنتهاءٍ بالإستهداف الأمريكي للمنشئات النووية الإيرانيّة. كما إمتدت المطالبات بنزع سلاح القوى المرتبطة بإيران وحصره بيد الدولة، إمتدت من كونها مطالبات خارجية، لتصبح داخلية في بعض الدول التي تنشط فيها هذه القوى. أيضا، كشفت حالة عدم المساندة الصينية والروسية لإيران خلال حربها الأخيرة مع إسرائيل عن هشاشة بنية تحالفاتها الدولية. وقد تزايد الضغط على إيران مع تفعيل «آلية الزناد» وعودة العقوبات الأممية مع نهاية سبتمبر الماضي (CNN Arabic, 2025).

السياق الأردني

ساعد التراجع العام في النفوذ الإقليمي لإيران إلى انحسار التهديد المنظم من قبل الميليشيات الإيرانية في الجنوب السوري. ومنح الأردن إمكانية أكبر لمحاربة ما تبقى من عمليات تهريب السلاح والمخدرات من خلال تفكك المركز المنظم لهذه الميليشيات والتنسيق مع النظام السوري الجديد. إلا أن هناك متغير لا يتسق مع هذا التراجع، وهو تبدل التصورات تجاه «محور المقاومة» الذي تقوده طهران. فعلى مستوى الداخل الأردني، أدت الحرب الإسرائيلية على غزة إلى حالة من التعاطف من قبل بعض القوى والتيارات في الداخل الأردني مع «محور المقاومة»، وهو ما تكشفه بعض الشعارات والهتافات التي رفعتها هذه القوى. بل إن الحرب على غزة خلقت فرصة لإعادة العلاقة بين بعض هذه القوى وإيران، بعدما انقطعت لسنوات على إثر الدعم الإيراني لنظام الأسد خلال الحرب الأهلية السورية(FDD, 2024). كان ذلك بمثابة مؤشر قبول لدى مليشيات إيران التي أشار بعضها بوضوح لإمكانية تسليح

مجموعات في الأردن، في ظل إستمرار محاولات تهريب السلاح للأردن عبر الحدود السورية. إلى جانب ذلك، يشير استطلاع للرأي أجراه المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية في أكتوبر 2025 إلى أن العامين الماضيين أديا لتزايد الدعم لحماس في كل من الضفة الغربية وغزة، وأن هذا التزايد كان في الضفة الغربية أكثر وضوحاٍ (Palestinian Center for Policy and Survey Research, 2025, P 11) . يمثل هذا الأمر عامل قلق للأردن، ليس فقط لأنه مرتبط بإيران، بل أيضا لأنه يحفز مصدر تهديد آخر، ألا وهو إسرائيل. فالعنف الإسرائيلي في داخل الأراضي المحتلة والمحيط الخارجي ناتج جزئياٍ عن إدراك التهديد Threat Perception لدى إسرائيل تجاه إيران والقوى المرتبطة بها. وإذا ما أضفنا لذلك شراكة الأردن الأمنية الوثيقة مع الولايات المتحدة، بما في ذلك حوادث اعتراض الطائرات المسيرة فوق الأراضي الأردنية، فإن ذلك يغذي السرديات العدائية التي تصوّر عمان على أنها متواطئة مع العمليات الأمريكية أو الإسرائيلية. هذا التصور، حتى وإن قدم الأردن أسبابه للإعتراضات باعتبارها دفاعاٍ عن النفس وعن السيادة، قد يجعل المملكة هدفاٍ لإيران أو وكلائها.

التقديرات الرئيسية.

أولا: تهديدات الإرتداد.

من المرجّح أن يؤدي تجدد الصراع بين الولايات المتحدة وإيران إلى رفع مستوى المخاطر على المجال الجوي الأردني والأمن الداخلي بصورة سريعة عبر تأثيرات ارتدادية. وقد يشمل ذلك عبور صواريخ أو طائرات مسيرة للأجواء الأردنية، وما يرافقه من إحتمالات سقوط شظايا أو تعطل حركة الطيران المدني، فضلاٍ عن تصاعد نشاط الوكلاء على محاور الحدود مع سوريا والعراق، بما يزيد من مستوى التهديد ضد الأهداف المرتبطة بالولايات المتحدة في محيط الأردن.

ثانيا: مرونة المعرفة النووية والصاروخية الإيرانية.

حتى في حال تعرّض البنية التحتية النووية والعسكرية الإيرانية لأضرار جسيمة خلال أي مواجهة عسكرية، تبقى قدرة إيران على إعادة توليد عناصر من برنامجها النووي والصاروخي أمراٍ محتملاٍ. فالخبرات البشرية والمعرفة المؤسسية لا يمكن القضاء عليها بالكامل عبر الضربات الجوية أو العمليات الأمنية. كما أن إستهداف إسرائيل لعدد من العلماء النوويين

الإيرانيين خلال حرب نهاية شهر يونيو لا يعد بالضرورة عاملاً حاسماً في تقويض قدرة إيران على إعادة بناء برنامجها وقدراتها، ما دام الأساس المعرفي والتنظيمي ما يزال قائماً.

ثالثا: مخاطر التصور والاستهداف بالنسبة للأردن.

شهدت الفترة ما بين 13 و24 يونيو 2025 ضربات إسرائيلية واسعة داخل الأراضي الإيرانية، أعقبتها هجمات إيرانية إنتقامية باستخدام صواريخ بالستية وطائرات مسيّرة، إلى جانب ضربات جوية أمريكية مباشرة إستهدفت منشآت إيران النووية في فوردو ونطنز وأصفهان. وقد أعلن مسؤولون في وزارة الدفاع الأمريكية أن «البرنامج النووي الإيراني قد دُمّر»، فيما أشارت التقييمات الأولية للأضرار إلى حدوث «دمار شديد للغاية» في المواقع الثلاثة المستهدفة (Martinez, 2025).

ورغم ذلك، أظهرت إيران أنها لا تزال قادرة على الرد ضد القوات الأمريكية في المنطقة حتى بعد تعرضها لهذه الضربات. ففي 23 يونيو أطلقت طهران صواريخ بالستية بإتجاه قاعدة العديد الجوية الأمريكية في قطر رداً على القصف الأمريكي لمنشآتها النووية. وعلى الرغم من إعتراض الهجوم إلى حد كبير من قبل الدفاعات الأمريكية والقطرية وعدم تسجيل إصابات، فإن الحادثة أكدت إستعداد إيران، في سياق التصعيد، لإستهداف قواعد تستضيف قوات أمريكية في الإقليم (U.S. Central Command, 2025).

وفي هذا السياق، تمثلت صورة التهديد الفوري للأردن خلال تلك الحرب، وكذلك في سيناريوهات مماثلة، في إختراقات وإغلاقات متكررة للمجال الجوي وعمليات إعتراض قسرية للأهداف العابرة. وبالعودة إلى سياق هجوم «البرج 22» في يناير 2024، يمكن إستخلاص عدد من المؤشرات المهمة، أبرزها ما يلي:

أولا: إستعداد إيران لإستهداف القوات الأمريكية عبر وكلائها على الأراضي الأردنية.

ففي 28 يناير 2024، نفذت ميليشيا مدعومة من إيران – يُرجّح أنها «كتائب حزب الله» العراقية أو مجموعة مرتبطة بها – هجوماً بطائرة مسيّرة أحادية الإتجاه على موقع «البرج 22»، وهو موقع عسكري أمريكي في منطقة الركبان شمال شرق الأردن. وأسفر الهجوم عن مقتل ثلاثة جنود أمريكيين وإصابة 47 آخرين، وهي أول حادثة يُقتل فيها جنود أمريكيون بنيران معادية منذ إندلاع حرب غزة.

ورغم نفي إيران تورطها المباشر، فإن الهجوم عكس بوضوح إستراتيجية طهران القائمة على إستخدام الوكلاء لفرض كلفة على الولايات المتحدة مع الحفاظ على هامش من الإنكار السياسي. والأهم بالنسبة للأردن، أن هذا الحادث أظهر أن نشاط الوكلاء الإيرانيين يمكن أن يمتد إلى الأراضي الأردنية عند تصاعد التوترات الأمريكية–الإيرانية.

ثانيا: تهديدات منخفضة الارتفاع وغير متماثلة تتجاوز الدفاعات التقليدية.

إستغل الهجوم ثغرات مرتبطة بالطائرات المسيّرة منخفضة الإرتفاع والبطيئة الحركة التي تعمل في بيئات حدودية معقّدة. ويُحتمل أن تكون الطائرة المسيّرة قد صُنّفت خطأً كجسم صديق، ما يبرز إمتلاك الجماعات المدعومة من إيران قدرات على تنفيذ ضربات دقيقة بإستخدام أنظمة منخفضة الكلفة، إلى جانب توظيف تكتيكات الإغراق والتمويه في نقاط تفشل عندها منظومات الدفاع الجوي التقليدية.

ثالثا: خطر التصعيد خارج ساحة المعركة المباشرة.

أعقب هجوم «البرج 22» ضربات أمريكية إنتقامية ضد ميليشيات مدعومة من إيران في العراق وسوريا، بما يعكس أن عمليات الوكلاء قادرة على إشعال ردود عسكرية إقليمية أوسع. ويشير ذلك إلى أن أي ضربة محدودة على الأراضي الأردنية قد تقود إلى تصعيد يتجاوز الساحة المحلية، عبر زيادة الضغط على المجال الجوي الأردني، ورفع مستوى التهديد للأمن الداخلي والحدودي للمملكة (Al-Khalidi, 2024)

في ضوء ما سبق، يبرز سؤالان مركزيان: هل ستتلقى إيران لضربة أمريكية جديدة؟ وهل يتجه التصعيد بين إيران والولايات المتحدة ووكلائهما إلى التجدد خلال عام 2026؟

بعد أحداث يونيو 2025، إمتلكت إيران دوافع قوية لإفتراض إحتمالية تعرّضها لضربات إضافية. ومع ذلك، فإن الأدلة المتاحة من المصادر المفتوحة حول ما إذا كانت طهران «ستتلقى هجوم وشيك» تبقى متباينة، خاصة في ظل الإشارات الإستراتيجية الأمريكية الأخيرة التي تجمع بين الردع والإنكفاء النسبي. لفهم ما إذا كانت إيران ستتعرض لضربة أمريكية جديدة، وما إذا كان مسار التصعيد مرشحاً للتجدد خلال عام 2026، لا يكفي

الإكتفاء بالمؤشرات العسكرية المباشرة، بل يجب تحليل البيئة الإدراكية والإستراتيجية التي تتحرك ضمنها الأطراف. فالتصعيد لا يتحدد فقط بالقدرات، بل أيضاً بالتصورات والرسائل السياسية المتبادلة. ومن هذا المنطلق، يمكن مقاربة المسألة عبر ثلاثة مستويات تحليلية مترابطة: مستوى الرؤية الأمريكية الرسمية، ومستوى التقييمات الغربية التحليلية، ومستوى التأطير الإيراني المحلي للتهديد، بما يسمح بفهم أعمق لديناميات الردع والتحوّط وإحتمالات الإنزلاق نحو مواجهة جديدة.

أولا: استراتيجية الأمن القومي الأمريكية لعام 2025.

تشير الإستراتيجية إلى تفضيل تقليص الإنخراط الأمريكي تدريجياً في الشرق الأوسط، مع الإبقاء على خيار إستخدام القوة عندما تكون «المصالح العليا» على المحك، وهو ما يخلق قدراً من الغموض بشأن إحتمال توجيه ضربات أمريكية جديدة ضد إيران أو حلفائها.
وتنص الوثيقة على أن «الأيام التي كان فيها الشرق الأوسط يهيمن على السياسة الخارجية الأمريكية، تخطيطاً وتنفيذاً، قد ولّت»، لكنها تضيف أن ذلك «ليس لأن المنطقة لم تعد مهمة، بل لأنها لم تعد مصدر الإزعاج الدائم وخطر الكارثة الوشيكة كما في السابق.» (The White House, 2025, p.28)

وتصف الإستراتيجية إيران بأنها «القوة الأكثر زعزعة للإستقرار في المنطقة»، مؤكدة أنها «أُضعفت بشدة» بفعل العمليات الإسرائيلية منذ 7 أكتوبر 2023، وبفعل «عملية مطرقة منتصف الليل» التي أمر بها الرئيس ترامب في يونيو 2025، والتي «أضعفت بشكل كبير البرنامج النووي الإيراني.» (The White House, 2025, p.28) إلا أن منطق الإنتشار الأمريكي لا يستبعد الضربات اللاحقة، إذ تؤكد الاستراتيجية أن الهدف المستمر للولايات المتحدة هو «منع قوة معادية من الهيمنة على الشرق الأوسط» مع تجنب «الحروب الأبدية». كما تشدد على إبقاء مضيق هرمز مفتوحا»، وضمان حرية الملاحة في البحر الأحمر، ومنع تحوّل المنطقة إلى «حاضنة أو مصدر للإرهاب ضد المصالح أو الأراضي الأمريكية»، وتخلص إلى أن «معالجة هذا التهديد يمكن ويجب أن تتم أيديولوجياً وعسكرياً دون حروب بناء دول طويلة الأمد.»(The White House, 2025)

ويشير ذلك إلى أن واشنطن، رغم خطاب تقليص الإنخراط، لا تزال تحتفظ بأدوات القسر العسكري متى رأت أن ميزان الردع أو المصالح الاستراتيجية مهدد. كما أن الحشد الأمريكي في المنطقة يعزز إحتمالية التصعيد العسكري.

ثانيا: تقييم المجلس الأطلسي.

في مقال بعنوان «إيران تشكل تحدياً لإستراتيجية أمن قومي مستعدة للمضي قدماً»، يرى ناثانيال سوانسون أن الإستراتيجية تعكس نية أمريكية لقضاء وقت وطاقة أقل في التعامل مع إيران، مشيراً إلى أن ذكرها ثلاث مرات فقط يوحي بمحاولة «إعلان إنجاز المهمة». ويربط سوانسون هذا الإطار بالديناميات السياسية الداخلية الأمريكية خلال صراع يونيو 2025 بين التيارات الداعية للتصعيد وتلك المؤيدة لضبط النفس، معتبراً أن إنهاء «حرب الأيام الاثني عشر» جاء في سياق السعي إلى إعلان النصر والمضي قدماً سياسيا.

إلا أنه يحذر من أن القضايا الجوهرية، وعلى رأسها الملف النووي وشبكات الوكلاء الإقليميين، لا تزال دون حل، وأن «المضي قدماً لن يكون بالبساطة التي توحي بها الإستراتيجية». وعليه، فرغم ميل الخطاب الأمريكي إلى الإنكفاء النسبي، فإن بقاء هذه الملفات مفتوحة يُبقي إحتمال الضربات المتجددة قائماً في حال عادت أنماط التصعيد أو فشل الردع (Swanson, 2025).

ثالثا: التأطير الإيراني المحلي.

يفسر موقع «نور نيوز» المرتبط بالمجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني الإستراتيجية الأمريكية بوصفها إنسحاباً من دور «شرطي العالم» مع السعي في الوقت ذاته للحفاظ على الهيمنة عبر «نقل الكلفة إلى الآخرين»، ويصفها بأنها قائمة على إثارة «الخوف والشك» في النظام الدولي. وهذا التأطير مهم لفهم منطق التهديد القائم على التصورات، إذ يفسر لماذا قد تنظر إيران إلى الإستراتيجية على أنها متوافقة مع إستخدام العمل القسري حتى في ظل إدعاء واشنطن تقليص أولويات الشرق الأوسط. وهذا الإدراك قد يدفع طهران إلى تبني سياسات تحوّطية، تشمل تعزيز الدفاعات، وتفعيل الوكلاء، ورفع مستوى الجاهزية تحسباً لإحتمال تجدد الصدام (Nour News, 2025).

نتيجة قدرة إعادة توليد البرنامج النووي:

إن تأكيد الإستراتيجية الأمريكية على أن الضربات التي إستهدفت المنشآت النووية الإيرانية قد «أضعفت بشكل كبير» البرنامج النووي الإيراني يحمل دلالة سياسية مهمة، لكنه لا يحسم عدم اليقين التقني بشأن القدرات المتبقية. فالإضعاف لا يعني الإزالة الكاملة، بل يترك مجالاً لبقاء عناصر كامنة قابلة لإعادة التوليد. ويحذّر سوانسون صراحة من أن إيران لا تزال تحتفظ بعوامل خطر نووية، وأن مقولة «إنجاز المهمة» تبقى هشة، مشيراً إلى أن رؤية إستراتيجية الأمن القومي القائمة على «الشراكة والصداقة والإستثمار» قد تقوَّض بفعل الأدوات النووية وشبكات الوكلاء التي تمتلكها إيران (Swanson, 2025).

كما أن تجنّب إستخدام مصطلحات مثل «التدمير الكامل» (obliteration)والإكتفاء بتوصيف «الإضعاف الكبير» (The White House, 2025, significantly degraded) p.28) يتسق تحليلياً مع فرضية بقاء قدرات كامنة وإمكانية إعادة البناء، سواء عبر الخبرة البشرية أو الشبكات التنظيمية أو الإلتفاف التقني على القيود. وتشير هذه المعطيات إلى أن الأزمات اللاحقة تبقى مرجّحة في حال إستمرار ديناميات الردع غير المستقر، وضعف آليات التفتيش، وإستمرار نشاط الوكلاء الإقليميين.

وبالإستناد إلى تجربة حرب يونيو 2025، يبرز مساران رئيسيان للمخاطر على الأردن في حال إندلاع مواجهة عسكرية جديدة بين الولايات المتحدة وإيران.

المسار الأول: مخاطر المجال الجوي وحماية المدنيين.

إذ أصدرت الحكومة الأمريكية خلال يونيو 2025 تحذيرات من إحتمال مرور صواريخ وطائرات مسيّرة عبر الأجواء الأردنية وما يرافق ذلك من خطر سقوط الحطام وتعطّل حركة الطيران المدني. ويترتب على ذلك ضغط متكرر وسريع على جاهزية الدفاع الجوي الأردني، ومنظومات الإنذار المدني، وإستمرارية عمل المطارات، وإدارة الاتصال في الأزمات، فضلاً عن الأعباء السياسية المرتبطة بقرارات الإعتراض والإغلاق المؤقت للمجال الجوي.

المسار الثاني: تهديدات الوكلاء وأمن الحدود.

ويتمثل هذا المسار في إحتمالية تصاعد نشاط الجماعات المدعومة من إيران على الجبهتين السورية والعراقية. فقد شهد الأردن سابقاً إرتدادات مرتبطة بالتصعيد الإقليمي، كما في هجوم يناير 2024 بطائرة مسيّرة على موقع أمريكي قرب الحدود الأردنية–السورية. وتؤكد إستراتيجية الأمن القومي أن «النشاط الإرهابي قد يفرض إهتماماً عاجلاً»، ما يعني أن الساحات الطرفية يمكن أن تتحول سريعاً إلى مسارح ضغط عند توافر القدرات. إلى جانب ذلك، جرى تصوير إعتراض الأردن للصواريخ والطائرات المسيّرة الإيرانية على أنه «حماية لإسرائيل» أو تواطؤ مع الولايات المتحدة (Magid, 2024)، رغم أن هذه الإجراءات تهدف أساساً إلى حماية السيادة الأردنية وسلامة المدنيين. ويزداد هذا الخطر الإتصالي مع إرتباط إيران بحماس وتغيّر المزاج الشعبي الإقليمي بعد 7 أكتوبر 2023، ما يخلق بيئة قابلة للإستقطاب والضغط السياسي على عمّان.

وفي المقابل، لا يمكن إستبعاد فرضية بقاء التهديدات ضمن مستوى محدود بفعل الردع وضبط التصعيد. إذ يشير سلوك إيران في يونيو 2025 إلى حرصها على عدم تجاوز خطوط حمراء معينة رغم الرد. فقد أسفر الهجوم الصاروخي على قاعدة العديد القطرية عن أضرار مادية دون خسائر بشرية، ويعود ذلك جزئياً إلى الإنذار المبكر وإخلاء القوات (Gambrell, 2025). ويبدو أن الرد الإيراني إستهدف توجيه رسالة رمزية محسوبة دون الإنزلاق إلى حرب شاملة مع الولايات المتحدة. كما تواجه إيران حوافز إضافية لتقييد التصعيد حفاظاً على مصالح إستراتيجية أوسع، من بينها تخفيف الضغوط الإقتصادية والعقوبات. فقد أقر وزير الخارجية الإيراني في أغسطس 2025 بأن طهران لا تستطيع قطع التعاون بالكامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية رغم الضغوط الداخلية (Reuters, 2025).

وتطرح بعض التحليلات فرضية تحوّل إيران نحو ممرات التجارة وإعادة توزيع الموارد بدل الإنخراط المكلف في صراعات الشرق الأوسط. إلا أن هذه الفرضية تبالغ في تقدير قدرة إيران وإستعدادها لهذا التحول. فالممر الأوسط الذي يربط الصين بأوروبا يتجاوز إيران صراحة، فيما تبقى طهران مهمشة بسبب العقوبات ونقص البنية التحتية. أما ممر الشمال–الجنوب الذي تركز عليه إيران، فلا يعوض تهميشها عن المبادرات الغربية والخليجية الكبرى، فضلاً عن أن الممر الأوسط يقطع الإتصال اللوجستي بين إيران وروسيا عبر تجاوزه لكليهما.

أضف إلى ذلك أن السياسة الخارجية والأمنية الإيرانية لا تُدار بمنطق تجاري بحت، بل تحكمها أيضاً إعتبارات الردع وبقاء النظام والنفوذ الإقليمي. كما تمتلك إيران حوافز لإعاقة مشاريع منافسة تعبر المنطقة، مثل الممر الاقتصادي الجديد «الهند–الشرق الأوسط–أوروبا» (IMEC). وعليه، فإن الخلاصة هي أنه حتى مع إنخراط إيراني محدود في ممرات التجارة الأوراسية، لا تبدو طهران مستعدة أو قادرة على تقليص نفوذها الإقليمي في المدى القريب، ما يُبقي إحتمالات الضغط غير المباشر على الأردن قائمة ضمن بيئة إقليمية متقلبة.

تهديد الطائرات المسيّرة المرتبط بإيران على البيئة الأمنية في الأردن.

يواجه الأردن تهديداً متعدد المسارات مصدره الطائرات المسيّرة المرتبطة بإيران، ويتجسد هذا التهديد في ثلاثة أبعاد رئيسية:

1. التحليق الإستراتيجي العابر والإرتدادات الناتجة عن المواجهات الإيرانية–الإسرائيلية، بما يفرض على الأردن الدفاع الفعلي عن مجاله الجوي؛
2. مخاطر الطائرات المسيّرة الإنتحارية (One-Way Attack UAS) التي قد تنفذها جماعات مدعومة من إيران تنشّط في سوريا والعراق ضد أهداف داخل الأردن، بما في ذلك قوات حليفة متمركزة على أراضيه؛
3. التهريب التكتيكي المعتمد على الطائرات المسيّرة (مخدرات/أسلحة) على جبهة سوريا–الأردن، بما يقوّض أمن الحدود ويخلق مسارات يمكن إعادة توظيفها لاحقاً لأغراض لوجستية تخدم مجموعات مسلحة متحالفة مع إيران.

وتعزز هذه المسارات بعضها بعضاً؛ فالتصعيد الإقليمي الإيراني يرفع إحتمالات حوادث التحليق العابر، وبنية الوكلاء تزيد من فرص الضربات المتعمّدة أو الانحرافات غير المقصودة في التوجيه، كما أن شبكات التهريب توفر قنوات نقل وإستطلاع قابلة للإنكار يمكن تحويلها من وظائف إجرامية إلى وظائف شبه عسكرية عند الحاجة.

أولا: التحليق الاستر اتيجي العابر والارتدادات الإقليمية.

في 13–14 نيسان/أبريل 2024 أطلقت إيران هجوماً غير مسبوق بالصواريخ والطائرات المسيرة على إسرائيل شمل أكثر من 330 طائرة مسيرة وصاروخاً، وقام الأردن بتدمير عدد من هذه المقذوفات فوق مجاله الجوي (UK House of Commons Library, 2024). وفي 13 حزيران/يونيو 2025، وعلة إثر ذلك، قامت هيئة تنظيم الطيران المدني الأردنية (CARC) تتعليق العمل بالمجال الجوي مؤقتاً وإيقاف الرحلات القادمة والمغادرة والعابرة (Alara-biya, 2025).كما قيّمت الوكالة الأوروبية لسلامة الطيران (EASA) أن الصراع الإيراني–الإسرائيلي يشكل خطراً مرتفعاً لا على مجالي إيران وإسرائيل فحسب، بل أيضاً على أجواء الدول المجاورة، بما فيها الأردن، محذرة من أن العودة السريعة للأعمال القتالية قد تتحدى القدرة على إغلاق أو تقييد الأجواء في الوقت المناسب (European Union Aviation Safety Agency [EASA], 2025).وبالتالي، يصبح فرض سيادة الأجواء أمراً لا مفرّ منه في الأزمات عالية الوتيرة. ففي هذا السياق، يتعين على الأردن التحرك أمنياً حتى وهو يسعى للحياد السياسي، لأن ملف المخاطر الفوري يشمل الإنتهاكات الجوية، وعمليات الإعتراض، وتعطل الطيران المدني (Alarabiya, 2025؛ EASA, 2025). وفي المقابل، يمكن لإيران توظيف هذه الإعتراضات سياسياً بوصفها «اصطفافاً» مع المصالح الأمريكية أو الإسرائيلية، بما يخلق ضغطاً إدراكياً وإعلامياً إضافياً على عمان (Winter, 2025).

ثانيا: الطائرات المسيرة الانتحارية للوكلاء ضد أهداف داخل الأردن.

يكتسب هجوم الطائرة المسيرة الإنتحارية على موقع «البرج 22» أهمية خاصة للأردن لأنه يثبت قدرة الجماعات المدعومة من إيران على ضرب موقع محمي داخل الأراضي الأردنية بإستخدام وسائل منخفضة الكلفة وعالية الدقة. ومن زاوية أخرى، لا يقتصر الخطر على إستهداف قوات أمريكية فحسب، بل يمتد إلى إحتمالية توسيع نطاق الأهداف عند توافر الدافع السياسي أو العملياتي. فالفئة نفسها من الفاعلين التي نفذت الهجوم قد تشكل تهديداً لأصول أمنية أردنية إذا رأت طهران أو قيادات الوكلاء أن ممارسة الضغط على عمان مفيدة، سواء لدفعها إلى تخفيف قواعد الإشتباك في الدفاع الجوي، أو للتأثير في طبيعة التعاون الأمني الأردني–الغربي.

وبناءٍ على ذلك، يمكن تلخيص السيناريوهات الأرجح لإستخدام الوكلاء للطائرات المسيّرة الإنتحارية في ثلاثة اتجاهات:

1. **إكراه مرتبط بالأزمات:**
خلال تجدد التصعيد الإيراني–الإسرائيلي، قد يحاول أحد الفاعلين المرتبطين بإيران تنفيذ ضربة محدودة أو اقتراب خطِر من موقع ناءٍ لترهيب الأردن ودفعه إلى تعديل سلوكه الدفاعي في مجال الإعتراض الجوي.

2. **تصعيد عرضي:**
قد تتعطل طائرة مسيّرة أو تنحرف عن مسارها داخل الأراضي الأردنية، بما يخلِف ضحايا أو أضرارٍ غير مقصودة ويدفع عمّان إلى إتخاذ قرارات ردٍ ونِسب المسؤولية في ظل بيئة عالية من عدم اليقين.

3. **تخريب البنية التحتية:**
عبر إستخدام طائرات مسيّرة منخفضة التكلفة ضد رادارات الحدود، أو قواعد الدوريات، أو منشآت حيوية، بهدف إضعاف جهود المراقبة والدفاع وتسهيل عمليات التهريب أو التسلل لاحقاٍ.

ثالثا. التهريب التكتيكي المعتمد على الطائرات المسيّرة و«الضغط الحدودي ثنائي الإستخدام» (سوريا–الأردن).

يفرض إستمرار تركيز الأردن على حدوده مع سوريا، خاصة ما يتعلق بتهريب المخدرات، عبئاٍ أمنياٍ مستداماٍ. (Winter, 2025) وبما أن الإستراتيجية الإقليمية لإيران تعتمد بدرجة كبيرة على منظومة «محور المقاومة» من الجماعات المتحالفة عبر المنطقة؛ يضع القرب الجغرافي للأردن من سوريا والعراق المملكة بمحاذاة هذه البيئة (Çakırözer, 2025). وتتمثل خطورة هذا الأمر على الأردن في أن مسارات التهريب يمكن أن تِنشئ «بيئة بشرية» (مسهّلون، بيوت آمنة) قابلة لإعادة التوظيف كقنوات لوجستية للوكلاء في حال حدوث تصعيد.

إلى جانب ذلك تتمثل بيئة التهديد والإستجابة الأوسع في:

أولا: سلاسل التوريد والإقتناء.

تتصادم دورات الإبتكار السريعة في تقنيات الطائرات المسيرة مع بطء إجراءات الشراء الحكومية، ما يؤدي إلى زيادة الإعتماد على منتجات تجارية من الخارج. ويرتبط بذلك مخاطر تتعلق بمصدر البيانات، وأمن البرمجيات، وسلامة سلاسل التوريد، وإحتمالات الاختراق أو التعطيل عن بُعد. وبناءٍ على ذلك، نوصي بإنشاء وحدة متخصصة للطائرات المسيرة تُسرّع دورات الشراء–الإختبار–التحديث المتكررة لأنظمة مكافحة المسيرات وأجهزة الإستشعار، عبر آليات تعاقد مرنة وحلقات تغذية راجعة ميدانية. كذلك لابد من توسيع البحث والتطوير المحلي والتجميع الموثوق للمكوّنات الرئيسة، مثل كشف الترددات الراديوية، وبرمجيات القيادة والسيطرة، وحمولات الحرب الإلكترونية، لتقليل الإعتماد على الخارج وتعزيز الإستقلالية التقنية.

ثانيا: مرونة الحرب الإلكترونية وعدم تماثل الكلفة.

يعد الدفاع ضد المسيرات مكلفاً مقارنة بكلفة الهجوم، في حين يتكيّف الخصوم بسرعة مع الإجراءات المضادة. لذلك، يتعين على أنظمة الحرب الإلكترونية ومكافحة المسيرات أن تتطور بوتيرة قريبة من إيقاع العمليات، وإلا تحولت إلى منظومات متجاوزة تقنياً في وقت قصير. لذا نوصي ببناء معمارية متكاملة من أنظمة الكشف متعددة الطبقات لمكافحة المسيرات، تدمج بين الكشف والرادار والإستشعار الكهروبصري–الحراري، مع فرق تدخل متنقلة تجمع بين الحركية والحرب الإلكترونية. إلى جانب تطبيق معيار وطني للموجات والتشفير للطائرات الصديقة وقوات الأمن، للحد من الإنتحال وتحسين التعرف على الصديق والعدو في البيئات منخفضة الإرتفاع.

ثالثا: أمن البنية التحتية والأمن البحري.

تكشف عمليات الطيران على الإرتفاعات المنخفضة هشاشة البنية التحتية الحساسة، كما أن لوجستيات العقبة والبحر الأحمر تظل عرضة لإضطرابات إقليمية متزايدة تؤثر في الطاقة والتجارة وسلاسل الإمداد (Winter, 2025). بناءٍ عليه نقترح إنشاء خلية أمن جوي/ بحري للبنية التحتية الحساسة في العقبة، تدمج سلطة الموانئ ومشغلي الطاقة والمياه والدفاع الجوي والشرطة ضمن صورة تشغيلية مشتركة. إضافة إلى إلزام المنشآت بإجراء تقييمات مخاطر للطائرات المسيّرة، ووضع نظام موحّد للإبلاغ عن الحوادث لمنشآت الطاقة والمياه والموانئ.

رابعا: الدفاع الجوي وتهديدات الأسراب.

تشكل الطائرات الصغيرة والبطيئة وذات البصمة الرادارية المنخفضة، إلى جانب الطعوم، تحدياً لمنظومات الدفاع الجوي، إذ يمكن لهذه الطائرات أن تشبع المشغّلين وتربكهم من الناحيتين العددية والتشغيلية. ويبرز حادث برج 22 مدى خطورة هذا التهديد، حيث أظهر كيف يمكن لطائرات منخفضة الكلفة أن تخترق منظومات الحماية وتؤدي إلى نتائج قاتلة (U.S. Army Central, 2025). لذلك، يُقترح نشر رادارات مصغّرة مخصّصة لإكتشاف الطائرات الصغيرة، إلى جانب شبكات سلبية لكشف الترددات الراديوية على المحاور عالية الخطورة، ولا سيما في الإقترابات الشمالية الشرقية وممرات الحدود، مع دمج هذه القدرات ضمن صورة وطنية موحّدة لإدارة المجال الجوي منخفض الإرتفاع. إلى جانب مأسسة تمارين مشتركة لمكافحة المسيّرات تجمع القوات المسلحة الأردنية ووزارة الداخلية والإستخبارات والطيران المدني، بحيث تركز على قواعد الإشتباك أثناء الأزمات وآليات التمييز في بيئات جوية مختلطة تضم حركة مدنية وأمنية في آن واحد.

خامسا: دمج الذكاء الاصطناعي والإستقلالية والفتك.

يؤدي إدماج الذكاء الاصطناعي في تشغيل الطائرات المسيّرة إلى تسريع دورات إتخاذ القرار، مما يزيد من مخاطر تحيز الأتمتة والتصعيد غير المقصود في أجواء غير واضحة (صعوبة تحديد المسيرة إن كانت صديق أو عدو) ومزدحمة (مليئة بالأجسام التي تتحرك في نفس الوقت). وقد نفذ مجرمون إلكترونيون إيرانيون حملات تصيّد إستهدفت أكثر من 100 سفارة وهيئة دبلوماسية حول العالم، وشملت محاولات للتأثير في سياسات إقليمية، من بينها الأردن(Havdala, 2025) . ومن المرجح أن يتصاعد هذا الإتجاه مع تعاظم التعاون الاستراتيجي الإيراني مع قوى أخرى، بما فيها كوريا الشمالية، ما يعزز قدرة طهران على الإلتفاف على العقوبات المفروضة عليها وتوسيع الروابط العسكرية والتكنولوجية (Çakırözer, 2025). وهنا نوصي تطبيق ضوابط «الإنسان في الحلقة» *(Human-on-the-Loop) في الإشتباكات ضمن أجواء مزدحمة، مع اشتراط سجلات تدقيق لأنظمة

الفرز والأولوية المؤتمتة لضمان إتخاذ قرارات مسؤولة وتجنب التصعيد غير المقصود. بالإضافة إلى إنشاء مجلس وطني

لحوكمة وسلامة الذكاء الإصطناعي يضم الدفاع والإستخبارات والطيران المدني، إلى جانب هيئات تنظيم البنية التحتية الحساسة، لضمان تطوير ومراقبة الأنظمة الذكية وفق معايير السلامة الوطنية.

سادسا: الإشارات السياسية الإيرانية وتحدي السيادة الأردنية.

في بعض الحالات، وكما ذكرنا مسبقاً، جرى تأطير إعتراض الأردن لطائرات وصواريخ إيرانية عابرة لمجاله الجوي ضمن روايات معادية تصوّره بوصفه «درعاً لإسرائيل» أو متواطئاً مع الولايات المتحدة، رغم أن هذه الإجراءات تتخذ حصراً لحماية السيادة الأردنية وسلامة المدنيين. ويخلق هذا التأطير مخاطر إدراكية يمكن للخصوم استغلالها سياسيا وإعلاميا.

وتتفاقم هذه المخاطر في ظل إرتباط إيران بحركة حماس وبفعل المزاج العام الإقليمي والداخلي عقب 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023. فقد أظهر إستطلاع لمركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية أن 66% من المستجيبين عبروا عن دعمهم لهجوم حماس، ما يشير إلى وجود شرائح من الرأي العام المحلي قد تنظر بتعاطف إلى الضربات الإيرانية

ضد إسرائيل. وفي هذا السياق، تصبح إجراءات الإعتراض الأردنية، رغم طابعها السيادي والدفاعي، حساسة سياسياٍ وقابلة للتأويل الخاطئ، بما يفتح المجال أمام حملات التأثير والتضليل.

السيناريوهات المستقبلية لكل ما سبق:

أولا: إستمرارا التآكل في نفوذ إيران الإقليمي توصل إيران لمرحلة تِضعف علاقتها بوكلائها وحلفائها الإقليميين بشكل أكبر وتدخل في حال هي أقرب للإنكفاء على الذات، في ظل تزايد الضغوط الداخلية والإقليمية والدولية.

ثانيا: نتيجة تزايد على شاط إيران العسكري في المنطقة، سواء بشكل مباشر أو عبر شبكة الوكلاء والحلفاء المرتبطين بها، ستحاول إيران الحفاظ على نفوذها ونفوذ وكلائها وحلفائها من خلال دمجهم في بنية الأنظمة السياسية في الدول التي ينشطون بها. وهي عملية إستنساخ لنموذجي الحرس الثوري الإيراني وكذلك الحشد الشعبي في العراق الذي صادق البرلمان العراقي على قانون دمجه بالجيش العراقي عام 2016 (Rasanah International Institute for Iranian Studies, 2025)، ما أكسبه شرعية وجود. وربما يمثل الدعم الإيراني لعودة نوري المالكي كرئيس للوزراء في العراق محاولة للحفاظ على نفوذ إيران السياسي في العراق في ظل تراجع النفوذ العسكري.

ثالثا: عودة الحرب مع إسرائيل والولايات المتحدة في ظل إستمرار حالة عدم اليقين الأمريكي–الإسرائيلي تجاه مسار البرنامج النووي الإيراني، ومواصلة طهران تعزيز قدراتها الصاروخية، ودعمها لشبكة من الفاعلين الإقليميين. ويُضاف إلى ذلك عامل يدعم هذا السيناريو يتمثل في تكثيف الحضور العسكري الأمريكي في محيط إيران، ما يرفع من إحتمالية الحرب، بما يجعل المشهد الإقليمي مفتوحاٍ على سيناريوهات قد تِعيد إنتاج بيئة التهديدات السابقة بصورة أكثر حساسية.

*يُقصد بمفهوم «الإنسان في الحلقة» أنه نظام يظل فيه الإنسان مسؤولاٍ عن إتخاذ القرار النهائي قبل تنفيذ أي إجراء حاسم بواسطة الطائرات المسيرة أو أنظمة الذكاء الإصطناعي، بدل أن تعمل الأنظمة تلقائياٍ بالكامل.

المصادر والمراجع

1. Reuters (2025). "Iran cannot completely cut cooperation with IAEA, foreign minister says." (Report dated 20 August 2025, citing Iranian FM Abbas Araqchi. Acknowledges Iran limited IAEA access after the conflict but quotes Araqchi affirming Iran cannot entirely sever ties with the UN nuclear watchdog – implying a continued balancing act to avoid total breach.)

2. Magid, A. (2024). "Jordan took out Iranian munitions over its airspace. Now it has tensions with its people and Iran." Atlantic Council – MENA Source, 18 April 2024. (Describes domestic backlash in Jordan after it intercepted Iranian drones: some journalists and opposition voices accused the government of defending Israel, and even spread a satirical image of Jordan's king in an Israeli uniform. Jordan's FM Safadi had to clarify that Jordan intercepts any threats to its airspace regardless of source, underscoring its policy of neutrality and self-defence.)

3. Gambrell, J. (2025). "Iran hit dome on US air base in Qatar in June attack: report." Associated Press (via Military Times), 12 July 2025. (Satellite imagery confirmed an Iranian missile struck a radome at Al Udeid Air Base on 23 June 2025, causing minimal damage. U.S. officials noted that most missiles were intercepted and that Iran appeared to give advance notice of its retaliation, enabling forces to shelter – resulting in no casualties. President Trump characterized Iran's response as "very weak" and thanked Tehran for the early warning that prevented loss of life.)

4. Martinez, L. (2025). "'Way too early' to know full damage done to Iran nuclear sites, Joint Chiefs chairman says." ABC News, 22 June 2025. (Reporting on Pentagon briefing: Defence Secretary Hegseth stated "We devastated the Iranian nuclear program," and Gen. Caine noted "extremely severe damage" at Iran's three main nuclear sites.)

5. U.S. Central Command (2025). Press Release: "U.S. and Qatari Forces Successfully Defend Against Iranian Ballistic Missile Attack on Qatar's Al-Udeid Air Base." USCENTCOM Release No. 20250623-01, 23 June 2025. (Patriot batteries intercepted the Iranian missiles; no casualties were reported.)

6. Al-Khalidi, S. (2024). "Jordan Airforce shoots down Iranian drones flying over to Israel." Reuters, 14 April 2024. (Two regional security sources said Jordan intercepted "dozens" of Iranian drones violating its airspace en route to Israel. The report also noted that in January 2024, an Iran-backed drone attack killed 3 U.S. servicemembers in northeastern Jordan near the Syria border.)

7. (The White House (2025) National Security Strategy of the United States of America (November 2025), p. 27 /28. Available at: https://www.whitehouse.gov/wp-content/uploads/2025/12/2025-National-Security-Strategy.pdf

8. Swanson, N. (2025) 'Iran poses challenges to a National Security Strategy ready to move on', Atlantic Council, 12 December. Available at: https://www.atlanticcouncil.org/dispatches/iran-poses-challenges-to-a-national-security-strategy-ready-to-move-on/

9. (Nour News (2025) 'Decline of American Hegemony and the Rise of New Civilizations', NourNews, 8 December. Available at: https://nournews.ir/en/news/261592/Decline-of-American-Hegemony-and-the-Rise-of-New-Civilizations.

10. CNN Arabic. (2025, September 27). Iran faces "snapback" nuclear sanctions amid high Middle East tensions. CNN. https://arabic.cnn.com/middle-east/article/2025/09/27/iran-snapback-nuclear-sanctions

11. Foundation for Defense of Democracies. (2024, October 18). Iran is gaining ground in Jordan. FDD. https://www.fdd.org/analysis/2024/10/18/iran-is-gaining-ground-in-jordan/

12. Palestinian Center for Policy and Survey Research. (2025, October 28). Poll 96: Arabic press release [PDF]. https://www.pcpsr.org/sites/default/files/Poll-96-Arabic-press-release-FINAL_28October2025.pdf

13. Rasanah International Institute for Iranian Studies. "Iranian Situation Report – June 2025 (No. 47)." July 14, 2025. https://rasanah-iiis.org/

14. Reuters. (2025, June 27). Israel killed 30 Iranian security chiefs, 11 nuclear scientists: Israeli official. Reuters. https://www.reuters.com/business/aerospace-defense/israel-killed-30-iranian-security-chiefs-11-nuclear-scientists-israeli-official-2025-06-27/

15. UK House of Commons Library (2024) Israel-Iran April 2024: UK and International Response. Research Briefing CBP-10002, 25 July.

16. Alarabiya (2025) 'Jordan Says Intercepted Drones, Missiles in Its Airspace', 13 June.

17. European Union Aviation Safety Agency (EASA) (2025) CZIB No. 2025-02 R2: Airspace of the Middle East (Iran, Iraq, Israel, Jordan and Lebanon), 13 June.

18. W Winter, O. (2025) 'A Delicate Balance: Jordan's Dilemmas amid the Israel-Iran War'. Institute for National Security Studies (INSS), 17 June.

19. U.S. Army Central (2025) Tower 22 Investigation (unclassified/redacted), 26 March.

20. Winter, O. (2025) 'A Delicate Balance: Jordan's Dilemmas amid the Israel-Iran War'. INSS, 17 June.

21. Çakırözer, U. (2025) Iran's Threat to Regional and Euro-Atlantic Security - GSM Report. NATO Parliamentary Assembly, 11 September.

22. Iran International (2025) 'Iranian Security Threat in Jordan on the Rise, Officials Warn', 11 September; and Al Abdallat, F. (2025) 'Jordan and the Security Dilemma: Navigating the Iran-Israel Ceasefire and Public Sentiment', Manara Magazine, 21 July.

23. Havdala, S. (2025) 'Iran Summary - September 2025', Jewish Institute for National Security of America (JINSA), 6 October.

24. Çakırözer, U. (2025) Iran's Threat to Regional and Euro-Atlantic Security - GSM Report. NATO Parliamentary Assembly, 11 September.

مصادرعامة

1. Gallagher, N., Mohseni, E., & Ramsay, C. (2024). "Iranian Public Opinion in the Early Days of the Pezeshkian Administration." Center for International & Security Studies at Maryland (CIDCM), March 2024. (Polling data: Support for Iran's missile program remains nearly unanimous, and as of early 2024 a majority still opposed the development of nuclear weapons — though support for a weapons option had grown compared to prior years.)

2. Wintour, P. (2025). "Why is Iran's nuclear programme so essential to its identity?" The Guardian, 23 June 2025. (Analysis of Iran's ideological emphasis on nuclear independence: notes that after the 1979 revolution, independence became a core principle, and the right to uranium enrichment is seen in Tehran as a matter of sovereignty and national pride. Iranians often assert they want "nuclear technology, not the bomb," framing the program as a point of national dignity.)

3. Bulletin of the Atomic Scientists — Contributor Profile (2013): Ayman Khalil. Bulletin Roundtable on Middle East WMD-Free Zone, 15 July 2013. (Dr. Ayman Khalil is identified as the Director of the Arab Institute for Security Studies (ACSIS) in Amman, Jordan, a position he has held since 2002. No public record was found of him saying Jordan is "preparing itself for an imminent attack" in those exact words.)

4. Ward, J. & Acharya, B. (2025). "Early US assessment suggests strikes on Iran did not destroy nuclear sites — CNN reports." Reuters, 24 June 2025. (Citing U.S. intelligence: the strikes likely only set back Iran's program by months and did not eliminate all centrifuges or enriched uranium; Iran's stockpile remained intact.)

5. Goller, H. & Landay, J. (2025). "Israel killed 30 Iranian security chiefs and 11 nuclear scientists, Israeli official says." Reuters, 27 June 2025. (Israeli military official's summary of the war: over 900 targets struck; claim that 11 senior Iranian nuclear scientists were eliminated, temporarily impairing Iran's enrichment capabilities.)

6. Elwely, E. & Murphy, F. (2025). "Iran, IAEA announce agreement on resuming nuclear inspections." Reuters, 9 September 2025. (Despite a framework deal to resume inspections after the June conflict, the report notes key sites bombed in June were still off-limits to inspectors and that Iran's parliament had passed a law suspending full cooperation with the IAEA, subjecting any inspections to approval by Iran's SNSC.)

ثامنا: الزيارة الملكية لمنطقة آسيا: دلالات التغير في السياسة الخارجية الأردنية تجاه الشرق

تعكس الجولة الملكية في عام 2025 لمناطق شرق وجنوب وجنوب شرق آسيا حالة من الإهتمام الأردني المتصاعد في تلك الأقاليم، إذ لم يسبق أن كانت الزيارات الملكية لآسيا بهذه الكثافة خلال العام الواحد. فخلال العام 2025 شملت الزيارات الملكية سبع دول آسيوية: إثنتان منها في آسيا الوسطى هما أوزباكستان وكازاخستان في الفترة الممتدة من الخامس والعشرين وحتى السابع والعشرين من شهر آب، إلى جانب الجولة الملكية الأخيرة والتي شملت خمس دول آسيوية هي: اليابان، فيتنام، سنغافورة، إندونيسيا، وباكستان في الفترة الممتدة من الثامن وحتى السادس عشر من شهر تشرين الثاني. بينما وبالرجوع للعامين 2023 و2024 نجد زيارة واحدة شملت سنغافورة عام 2024 وأخرى لليابان عام 2023.

تشير هذه الجولة الملكية أيضا إلى بداية تشكل حالة من الإهتمام الأردني المنظم والمتكامل في هذه الأقاليم، فلم يسبق كذلك أن أتت الزيارات الملكية لآسيا في سياق جولة متعددة من حيث الدول ومتكاملة في الإهتمام. فالإطلاع على طبيعة اللقاءات والإتفاقيات التي أجراها الوفد الأردني خلال هذه الجولة، تشير إلى تعدد مجالات الإهتمام الأردني الذي شمل الأبعاد الإقتصادية والدفاعية والسياسية والثقافية وقطاعات الصحة والتعليم والإدارة والتكنولوجيا والسياحة وغيرها، مقارنة بما سبقها من زيارات ركزت غالباً على ملفات محددة. ناهيك عن أن هذه الجولة شملت دول لم يسبق زيارتها وهي فيتنام وأندونيسيا، ما يعكس حقيقة الإهتمام. فالعمل مع الدول الآسيوية على ملفات إستراتيجية كالدفاع والطاقة والمياه والشراكات الإقتصادية لا يدل بأن إهتمام الأردن تجاه الأقاليم هو إهتمام ثانوي. كما أن الرغبة التي أبداها الأردن في بناء إستثمارات مشتركة في هذه المجالات تشير إلى أن علاقة الأردن ستتنامى إستراتيجياً مع هذه الدول.

كما أن هناك دلائل لهذه الزيارة نشير لحالة الإنتقال من منطق الإقتراض والدعم الإقتصادي لمنطق الشراكات الإستثمارية. ففي اليابان مثلاً بحث جلالة الملك إنشاء نافذة إستثمارية أردنية-يابانية تعمل كنقطة إتصال لتنسيق الفرص الإستثمارية ومتابعتها، إلى جانب عقد منتديات أردنية-يابانية بين القطاع الخاص في كلا البلدين بهدف ربط الشركات والمستثمرين (Petra News Agency, 2025)، وتكرر هذا النمط خلال زيارة الدول الأخرى.

ربما يمكن إعتبار البعد الدفاعي هو الأكثر بروزاً خلال هذه الجولة. وبالنظر للدول التي حظيت بإهتمام الأردن الدفاعي والعسكري خلال الزيارة وهي اليابان واندونيسيا وباكستان، فإن هذه الدول لديها قدرات دفاعية وعسكرية متقدمة. إذ بحسب تريب القوة العسكرية Military Strength Ranking لعام 2025الصادر عنGlobal Firepower تحتل اليابان المرتبة الثامنة عالمياً بينما أتت باكستان في المرتبة الثانية عشر تليها إندونيسيا في المرتبة الثالثة عشر (Global Firepower, 2025.). إلى جانب ذلك، لدى هذه الدول، خاصة باكستان وإندونيسيا، قدرات صناعة عسكرية متقدمة يمكن بناء شراكات معها. فقد شملت زيارة باكستان، زيارة شركة الحلول الصناعية والدفاعية العالمية GIDS في إسلام آباد، المملوكة لدولة باكستان «والتي تختص في البحث والتطوير وصناعة معدات وأدوات عسكرية ودفاعية توظف التكنولوجيا الحديثة» (Petra News Agency, 2025) ناهيك عن القدرات اليابانية في مجال التكنولوجية العسكرية والأمن السيبراني. وبطبيعة الحال لا يمكن فصل الإهتمام الأردني في البعد الدفاعي خلال هذه الزيارة عن التهديدات التي تجري في محيطه، خاصة مع إمكانية أن يحظى الأردن بدعم من قِبل هذه القوى خاصة باكستان وإندونيسيا.

ويُلاحظ تركيز جلالة الملك على الحديث عن حل الدولتين في جميع الدول التي شملتها الزيارة، وذلك بهدف الحصول على الدعم الآسيوي للقضية الفلسطينية. فلأسباب تاريخية وجغرافية وجيوسياسية، فإن الإهتمام الآسيوي تجاه القضية الفلسطينية لا يوازي الإهتمام الغربي. ومع تزايد الوزن الدولي لهذه الدول وزيادة ترابطها مع الشرق الأوسط، أصبح من المهم الإستفادة من هذا الوزن في دعم الجهود الأردنية تجاه القضية الفلسطينية، وحل الدولتين وتثبيت وقف إطلاق النار في غزة ووقف التصعيد الاسرائيلي وتوسع الاستيطان في الضفة الغربية. وفي ظل الإهتمام الإسرائيلي المتزايد في هذه الأقاليم، تساهم هذه الجولة في تقديم سردية مغايرة للسردية الإسرائيلية حول القضية الفلسطينية. إذ لدى إسرائيل علاقات متنامية، وإن كانت متفاوتة، مع دول جنوب وشرق وجنوب شرق آسيا، ففيتنام مثلاً، التي لم يسبق لجلالة الملك زيارتها، هي الشريك التجاري الأول لإسرائيل في رابطة جنوب شرق آسيا. وقد وصل التبادل التجاري بين البدلين عام 2024 ل 3.24 مليار دولار. ويشير أحد الباحثين إلى أن مؤشر التطور المتسارع للعلاقة بين الجانبين يصل لنسبة20% سنوياً، بالرغم من تأييد فيتنام لحل الدولتين. ومن المتوقع أن تحاول إسرائيل توسيع شبكة علاقاتها مع هذه المناطق، خاصة الدبلوماسية، للحصول على تأييد دولي بعد الضرر الذي تعرضت له مكانتها

الدولية على أثر الحرب في غزة. (Abdal-Hay, 2025, P 7)

تلعب هذه الزيارة أيضا دورٍا في تعزيز مكانة الأردن كرابط لوجستي بين آسيا وأوروبا، خاصة في ظل تصاعد عمليات التصنيع والنقل من الشرق الآسيوي بإتجاه أوروبا. وهو ما أكد عليه جلالة الملك في زيارته لفيتنام (King Abdullah II Official Website, 2025)، ويعتبر الممر الإقتصادي الهندي الذي يربط جنوب آسيا بأوروبا، ويعبر بريٍا من الأردن، مثالٍا على تصاعد الفرص في هذا الإطار. وتتعزز هذه المكانة أكثر في ظل حالة عدم الإستقرار التي تحيط بالأردن، ما يمنحه أفضلية لعب هذا الدور نتيجة استقراره.

توصيات

بناء استراتيجية أردنية واضحة تجاه آسيا، ومن ثم ربط هذه الإستراتيجية برؤية التحديث الإقتصادي والإداري.

المصادر

1. Abdal-Hay, W. (2025). ASEAN and the al-Aqsa Flood: Positions of the Association of Southeast Asian Nations toward the Arab–Israeli conflict [PDF]. Al-Zaytouna Centre for Studies & Consultations. https://www.alzaytouna.net/arabic/data/attachments/AcademicArticles/PA_Walid-AbdalHay_ASEAN-alAqsaFlood_10-25.pdf

2. Global Firepower. (2025). Countries listing. https://www.globalfirepower.com/countries-listing.php

3. King Abdullah II Official Website. (n.d.). King attends opening of Vietnam–Jordan business forum in Hanoi. https://kingabdullah.jo/ar/news/king-attends-opening-of-vietnam-jordan-business-forum-in-hanoi-1

4. Petra News Agency. (2025). News. https://www.petra.gov.jo/Include/InnerPage.jsp?ID=331359&lang=ar&name=news

5. Petra News Agency. (2025, November 16). الملك يزور شركة للصناعات الدفاعية في إسلام آباد ويحضر تمرينا عسكريًا. وكالة الأنباء الأردنية. https://www.petra.gov.jo/Include/InnerPage.jsp?ID=331949&lang=ar&name=news

Design by Rania Mashal

مركز الدراسات **الاستراتيجية** - الجامعة الأردنية

Center For **Strategic** Studies- The Unversity of Jordan

Tel: + 962 (6) 5300100, Fax: +962 (6) 5355515,

Email: css@jcss.org, Web: www.jcss.org